التقرير السنوي
٢٠١٠

شَـريـكٌ
من أجل الرَّخاء

партнер для процветания

socio para la prosperidad

促进繁荣的伙伴

partenaire pour la prospérité

partner for prosperity

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNIDO

تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٠
© اليونيدو ٢٠١١ . جميع الحقوق محفوظة.

هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها. والتسميات من قبيل "متقدّمة"، أو "صناعية"، أو "نامية" يُقصد منها اليُسر الإحصائي ولا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية. وذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية لا يعني أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

ترد جميع الإشارات إلى المبالغ المالية بدولارات الولايات المتحدة.

إصدار المنشور: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا

الورق المستخدم في متن هذا النص خال من الخشب وغير مصقول؛ وحائز على تصديق مجلس رعاية الغابات (نظام تسلسل الحيازة) وبرنامج إقرار خطط إصدار الشهادات الحرجية (نظام تسلسل الحيازة).

النص الكامل للتقرير متاح على الإنترنت في الموقع www.unido.org.
ISSN 1020-7708
Distribution: GENERAL
IDB.39/2-PBC.27/2 2011
ARABIC
Original: ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التقرير السنوي ٢٠١٠

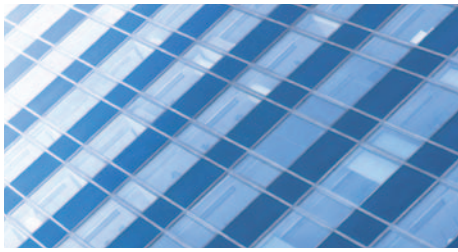

تصدير بقلم المدير العام iv

بيان المهمّة vi

١ • النمو المقترن بالجودة ١

إدارة برامج التعاون التقني • الإدارة المالية • إدارة التغيير • السياسات الجنسانية • الموارد البشرية • سياسات تحقيق تعادل الأثر الكربوني

٢ • شريك من أجل الرخاء ١٣

اليونيدو: عضو فاعل في فريق الأمم المتحدة • شريك في المبادرات المتعدّدة الأطراف في مجال الطاقة • الشراكات مع أطراف فاعلة دولية أخرى • شريك في الميدان • العمل مع القطاع الخاص • شراكات مع الأوساط الأكاديمية • إيصال الرسالة

الموضوع المميَّز:
استجابة اليونيدو للأهداف الإنمائية للألفية

٣ • الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية ٣٣

الأهداف الإنمائية للألفية • أقلّ البلدان نمواً • المنشآت الصغيرة والمتوسطة • توظيف الشباب • تطوير قدرات تنظيم المشاريع • ترويج الاستثمار • برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات • الصناعات الزراعية • التصنيع في أفريقيا • الأمن الغذائي • التغيير الهيكلي وتنويع الأنشطة الاقتصادية • التنمية الريفية • الأزمات الإنسانية • الصناعات الثقافية • تنمية المجموعات المناصرة للفقراء • المرأة والصناعة • الاستبصار التكنولوجي

الموضوع المميَّز:
الأعمال التجارية الزراعية

٤ • بناء القدرات التجارية ٤٩

التنويع • معايير النوعية والسلامة والمعايير البيئية • الاختبار والاعتماد والمعايرة • تعزيز القدرات الإنتاجية • القدرة التنافسية • المشورة المتعلقة بالسياسات • التطوير الصناعي • البنية التحتية للنوعية والمطابقة • الخدمات الاستشارية من أجل التجارة • أداء الصادرات • معايير الإيزو لسلامة الأغذية • المعونة لصالح التجارة • تجمّعات التصدير • المسؤولية الاجتماعية للشركات

الموضوع المميَّز:
دليل موارد بناء القدرات التجارية لعام ٢٠١٠

٥ ٠ البيئة والطاقة ٦١

التنمية الصناعية المستدامة • الصناعة الخضراء • كفاءة استخدام الطاقة • الطاقة المتجدّدة • التكنولوجيات القليلة الانبعاث الكربوني • الطاقة المتجدّدة • منصّة المعارف • تكنولوجيات الطاقة النظيفة • المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف • الإيجار الكيميائي • الإدارة السليمة للمواد الكيميائية • استخدام الزئبق في استخراج الذهب • الملوِّثات العضوية العصية التحلّل • إدارة التخلّص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون المهلجنة • تدمير المواد المستنفدة للأوزون • تغيّر المناخ • كفاءة استخدام الموارد • النفايات الإلكترونية • إدارة المياه • الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية • السياحة المستدامة • تلوّث المياه بالزرنيخ • المدن البيئية • التكنولوجيات المتقدّمة الملائمة

الموضوع المميَّز:

الحصول على الطاقة من أجل تحقيق التنمية

٦ ٠ الخدمات التحليلية والمتعلقة بالسياسات ٧٧

بحوث التنمية الصناعية • السياسات الصناعية • الخدمات التحليلية • التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي • قواعد بيانات اليونيدو • مؤشرات الإنتاج الصناعي • المنهجية الإحصائية • يوم الإحصاء العالمي • تقرير اليونيدو الصناعي ٢٠١١ • البحوث بشأن التغيير الهيكلي • المنشورات والدراسات • التعاون مع البنك الدولي والأونكتاد • معهد اليونيدو لبناء القدرات • المبادئ التوجيهية للإحصاءات الصناعية ومنهجيتها • تقارير القدرة التنافسية الصناعية

الموضوع المميَّز:

البحوث المتعلقة بالسياسات: حالة منغوليا

معلومات عامة عن اليونيدو

اليونيدو حول العالم

المختصرات

التذييلات على قرص مدمج (CD-ROM)

الإحصاءات التشغيلية • المشاريع الموافَق على تمويلها من التبرّعات • التعاون التقني مع أقل البلدان نمواً • البرنامج العادي للتعاون التقني • تعيين الخبراء حسب قوائم الدول • الاتفاقات والترتيبات الأخرى المبرمة في عام ٢٠١٠ • العروض الإيضاحية/الحلقات الدراسية الترويجية التي نظّمتها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بشأن بلدان معيّنة • المشتريات • التمثيل الميداني • تركيبة الأمانة والمعلومات ذات الصلة بالعاملين • تنمية قدرات الموظفين • الإحصاءات الصناعية • قائمة أنشطة التعاون التقني

تصدير بقلم المدير العام

سيُلاحظ قُرَّاءُ تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٠ وجودَ عدد من التحسينات الإضافية في طريقة عرضه وهيكله صُمِّمت للوصول إلى جمهور أوسع يتجاوز قُرَّاءَهُ الرئيسيين، وهم ممثّلو الدول الأعضاء في أجهزة تقرير سياساتنا. ويُجسّد التغيير في شكل التقرير وأسلوبه ومضمونه استمرار جهودنا الرامية إلى تقديم اليونيدو إلى قرّاء لا علم لهم حتى الآن بمنظمتنا وعملها لكنّهم قد يرغبون، عند اطِّلاعهم على دورنا في الحدّ من الفقر، في العمل معنا أو دعمنا أو الاستعانة بخبرتنا الفنية لمساعدتهم على حلّ مشاكل إنمائية ملحّة. ويُقصد به أيضاً أن يوضّح محورية التنمية الصناعية المستدامة كشرط أساسي للحدّ من الفقر على نحو دائم من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية والأخذ بأنشطة أكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة، مع التركيز خصوصاً على أقل البلدان نمواً. والتنمية الصناعية المستدامة تُعدّ أيضاً شرطاً لتعزيز الاندماج في تدفّقات التجارة العالمية، باستخدام نهوج مقبولة بيئيا واجتماعيا. ونعتقد أنَّ هذا شرط لا غنى عنه لتكوين ثروة حقيقية، تتجاوز كثيرا مجرّد تخفيف حدّة الفقر.

وخلال السنة قيد الاستعراض، تمكّنت اليونيدو من الارتكاز على ما تَحقّق من نجاحات خلال السنوات الماضية. ومرّة أخرى، فقد عُدّت منظمتنا الوكالة الأفضل أداءً في تنفيذ بروتوكول مونتريال، واعترف أصحاب المصلحة في أنشطتنا، في البلدان المتقدّمة النمو والنامية على حدٍّ سواء، بمدى تلك الأنشطة ونطاقها. وفضلاً عن هذه التطوّرات الإيجابية، فقد واصلنا جهودنا المبذولة من أجل زيادة كفاءتنا وفعالية خدماتنا وتوجّهنا صوب النتائج، لكي نجعل اليونيدو شريكاً أكبر فأكبر في الرخاء. وترتكز جهودنا في أساسها على برنامج شامل للتغيير والتجديد في المنظمة شرعنا فيه بتوجيه من الدول الأعضاء ودعمها. وسيؤدّي ذلك إلى تغييرات جوهرية في الطريقة التي تعمل بها منظمتنا، حسبما يرد وصفه بتفصيل أكبر في الفصل ١.

وتتميّز اليونيدو حالياً، أكثر من أيّ وقت مضى، بسدّ ثغرة في تقديم خدمات متخصّصة تمثّل لبنةً أساسيةً في صرح الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فنحن نعمل سويًّا مع سائر الوكالات ونسعد تماماً بإرساء القواعد الأساسية التي يرتكز عليها الآخرون، مثلما نسعد بالاضطلاع بدور قيادي في المجالات التي أَسندت إلينا فيها الدولُ الأعضاءُ والمجتمعُ الإنمائي الدولي الولايةَ ذات الصلة. ونفخر بأنّنا شركاء ذوو كفاءة وموثوقية، نستجيب لاحتياجات الآخرين ونتّسم بالمرونة الكافية في تعديل نهوجنا ومنهجياتنا لتوافق الأوضاع في كل بلد من البلدان المستفيدة من خدماتنا. وفي هذا السياق، نحن سعداء على وجه خاص بالاعتراف الذي حظيت به التنمية الصناعية ومسائل الطاقة ذات الصلة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمّة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وهدفنا، في المقام الأوّل، هو الحدّ من الفقر على نحو ناجع ودائم من خلال تعزيز التنمية الصناعية المستدامة.

ويُوضّح التقرير السنوي ٢٠١٠ بعضَ الأمثلة التي لا تُحصى للأثر الحقيقي الذي تُحدثه اليونيدو من خلال الأخذ بحلول مبتكرة للتغلّب على التحدّيات الإنمائية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمتنا. والأثر المتعدّد الأبعاد لخدماتنا هو الذي يفضي في الغالب إلى نجاحها. وفي هذا التقرير، سيجد القرّاء باباً يضمّ إحالات مرجعية إلى إنجازات اليونيدو طوال عام ٢٠١٠. والفصول من ٢ إلى ٦ في هذا التقرير يتضمّن كل منها موضوعاً مميَّزاً خاصاً يبيّن اتجاهاً راهناً لدى اليونيدو - وقد حظي الحصول على الطاقة والأعمال التجارية الزراعية بتركيز خاص في

عام ٢٠١٠ – أو يقدّم تفاصيل إضافية عن نشاط مشار إليه في متن الفصل ذي الصلة. وإننا نفخر خصوصا بدليل الموارد بشأن بناء القدرات التجارية لعام ٢٠١٠، المشار إليه في الفصل ٤، وكذلك بجهودنا في دعم الإنتاج الوطني للمواد الصيدلانية الأساسية في البلدان النامية وبإسهامنا في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشدّد الموضوع المميَّز في الفصل ٦ على الطابع البالغ الأهمية للعمل البحثي والتحليلي الذي تضطلع به اليونيدو والذي يمكّننا من إسداء مشورة سديدة إلى الحكومات وصوغ برامج ومشاريع تقوم على إطار مفاهيمي متين.

والتقرير يستجيب، في الوقت نفسه، للتوجيه الذي قدّمته أجهزة تقرير السياسات في اليونيدو بإدماج تقرير أداء المنظمة المالي وتقرير أداء البرنامج. كما يُلبّي التقرير الطلب الذي وُجّه إلينا بأن نبلغ ضمن تقاريرنا السنوية عن أنشطتنا المتصلة بالاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (م ع-١١/ق-٣) وتنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (م ع-١٣/ق-٣). وتشمل التذييلات الشاملة جملة أمور منها الإحصاءات المتعلقة بالعمليات وقائمة بجميع مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك المشاريع التي تستهدف أقل البلدان نمواً وكذلك المشاريع الموافق على تمويلها بالتبرعات.

ويركّز الفصل ٢ خصوصاً على إسهام اليونيدو في تحقيق الاتّساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على شراكاتنا الأوسع نطاقا مع سائر الجهات الفاعلة في ميدان التنمية الدولية. ويُستهلّ بيان مهمّة اليونيدو الجديد (انظر الفصل ١)، الذي اعتُمد في عام ٢٠١٠، بالتأكيد مجدّداً على أنَّ اليونيدو شريك من أجل الرخاء، وهو الموضوع المحوري لهذا التقرير. وتتعدّد الشراكات التي ننخرط فيها ونروّج لها. ويتطرّق هذا التقرير إلى جملة شراكات منها الشراكات مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والشراكات بين اليونيدو والقطاع الخاص، والشراكات بين البلدان النامية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب)، والشراكات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ولهذا السبب فقد كرّسنا فصلاً خاصاً لهذا الموضوع المحوري، مع أنَّ القرّاء ستقع أعينهم على مفهوم الشراكة في كل أجزاء التقرير.

وفي الختام، أودّ أن أدعو قرّاءنا إلى زيارة موقع اليونيدو الشبكي (www.unido.org) للاطِّلاع على المزيد عن منظمتنا أو للإلمام بآخر التطوّرات فيها. ولن يُقدِّم التقرير السنوي سوى لمحة مجملة عن عملنا في عام ٢٠١٠ ولكني أثق في أنه سيتيح لكم أن تحكموا بأنفسكم على مدى ما تمكّنا من الإسهام به في التنمية الدولية. وإذا أثار التقرير شهيّتكم للمزيد من المعلومات عن اليونيدو والخدمات القيِّمة التي نقدّمها، فستكون هذه المهمّة قد أُنجزت.

كانديه ك. يومكيلا
المدير العام

تتطلّع اليونيدو إلى الحدِّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فنحن نريد أن تُتاح لكل بلد الفرصة لتنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته.

خدماتنا : النمو المقترن بالجودة

النمو المقترن بالجودة يعني أننا نُحسّن جميع خدماتنا ونرتقي بها دوماً، وهي خدمات متعدّدة التخصّصات وتفضي إلى تحوّل إيجابي في السياسات والمؤسسات على نطاق العالم.

» **إنّنا نُقدّم حلولاً:** نستقطب الدراية والخبرة العالميتين لمواجهة التحدّيات الإنمائية المعقّدة من خلال خدمات متكاملة وقوية التأثير.

» **إنّنا نتّسم بالمرونة:** نُبدّل نهوجنا ومنهجياتنا ونُكيّفها وفقاً لاحتياجات البلدان في مختلف مراحل التنمية.

» **إنّنا نُوسّع خدماتنا:** نوسّع مدى نطاقنا الجغرافي ونزيد حجم ما ننفّذه من أنشطة لخدمة المزيد من البلدان والناس.

» **إنّنا نضمن فعالية خدماتنا:** نقيس ما تحدثه خدماتنا من أثر على التنمية من أجل ضمان تحقيق أفضل نتائج ممكنة.

عملياتنا : توحيد الأداء في اليونيدو

توحيد الأداء في اليونيدو يعني أنّنا متّحدون مقصداً وفعلاً.

» **إنّنا نُمكّن موظّفينا:** نعترف بالكفاءات والمعارف ونطوّرها، ونشجّع التواصل والتفكير المبدع، ونُعزّز النزاهة والمساءلة، ونُكافئ الإنجازات الجماعية.

» **إنّنا نخدم أصحاب المصلحة في أنشطتنا:** نُعزّز ثقافة التعاون والاستجابة والملكية لدى تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة الذين نتعامل معهم.

» **إنّنا قدوة في قيادتنا:** نُجسّد قيادة تراعي الأخلاق والمنظور الجنساني، ونُحفّز الناس، ونُشجّع الإبداع، ونعمل في أفرقة مرنة ومشتركة بين مختلف وحدات المنظّمة.

» **إنّنا نُدير بكفاءة:** نُحسّن توقيت جميع خدماتنا وفعالية تكلفتها، ونستحدث عمليات تقلّل البيروقراطية إلى أدنى حدّ ونستخدمها في إدارة أعمالنا.

٠١

النمو المقترن بالجودة

يُلخِّص بيانُ المهمّة الجديد في مفردات أساسية قليلة جوهرَ اليونيدو وتطلعاتها ورؤيتها الاستراتيجية. ويبعث هذا البيان، الذي وُضع في آذار/مارس بناءً على مدخلات قدّمها الموظفون من جميع وحدات المنظّمة، برسالة واضحة إلى الدول الأعضاء والبلدان المانحة والبلدان المستفيدة والمجتمع الدولي والجمهور بوجه عام، مفادها أن اليونيدو شريك موثوق وفعّال للبلدان النامية في سعيها إلى تحقيق الرخاء. ويُنبَّه القرّاء في جميع أجزاء هذا التقرير إلى رسائل شتّى يتضمّنها بيان المهمّة. ويبيّن الفصل ١ السياسات والأطر الإدارية التي لا تزال تُشكِّل اليونيدو وتكفل جودة نموها.

إدارة برامج التعاون التقني

استمر في عام ٢٠١٠ الاتجاه الإيجابي في حجم التمويل اللازم لبرامج التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو. وأدّى الارتفاع الكبير في عدد اتفاقات تمويل المشاريع المبرمة في السنوات السابقة، بما فيها عمليات الدفع بالتقسيط، إلى أن يبلغ صافي الزيادة الطارئة على الأموال المخصّصة لميزانيات المشاريع الحالية مقداراً يزيد بقليل على ١٨٢ مليون دولار، وهي زيادة تكاد نسبتها تبلغ ١٥ في المائة عمّا كانت عليه في العام الماضي، كما أنّها أعلى نسبة مسجّلة في تاريخ اليونيدو إلى حدّ بعيد. ومع هذا الارتفاع الكبير في مستوى المدفوعات النقدية المقدّمة من الجهات المانحة، فإن مستوى المدفوعات الآجلة في إطار الاتفاقات المبرمة، إضافةً إلى الأموال القابلة للبرمجة والمقدّمة من الجهات المانحة، لم تُحقّق سوى زيادة طفيفة عن المستوى العالي الذي بلغته في عام ٢٠٠٩، مما أسفر عن أموال جُمعت بلغ إجماليها ١٨٣,٦ مليون دولار. وبالنظر أيضاً إلى الحجم الفعلي لما قُدّم من خدمات المشاريع خلال العام والتي بلغت ١٥٣,٥ مليون دولار، فقد زادت حافظة المشاريع والبرامج قيد التنفيذ زيادةً كبيرةً بمبلغ قدره ٣٠ مليون دولار لتبلغ ٣٨٥,٤ مليون دولار. وسيفضي هذا المستوى القياسي بالتأكيد إلى زيادة أخرى في حجم خدمات التعاون التقني التي تقدّمها اليونيدو فعلياً لعملائها في عام ٢٠١١.

الشكل ١- أموال اليونيدو المتاحة لتنفيذ المشاريع المقبلة (بملايين الدولارات الأمريكية)

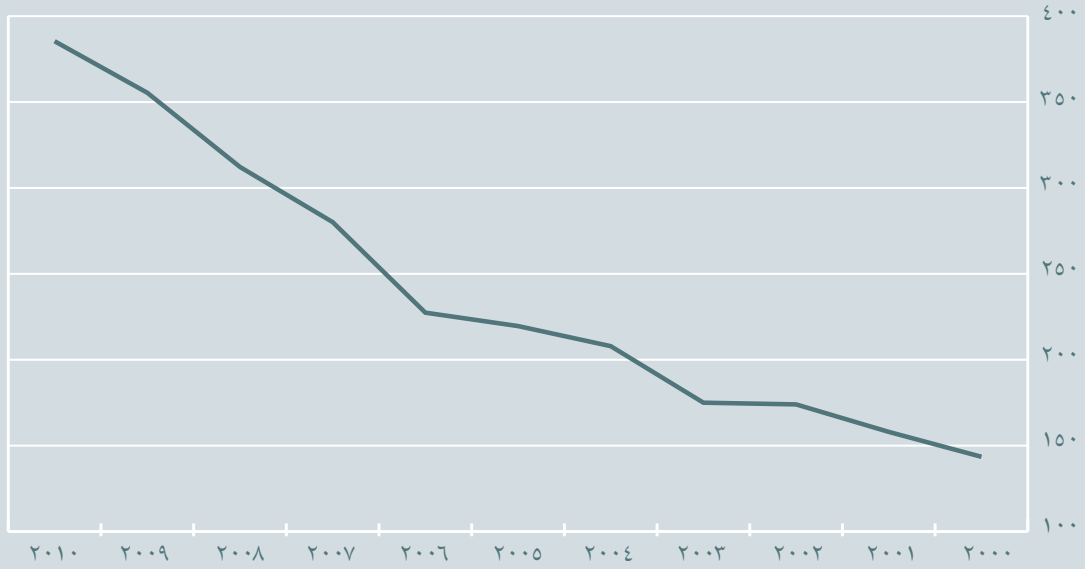

الشكل ٢- تنفيذ مشاريع التعاون التقني التابعة لليونيدو (بملايين الدولارات الأمريكية)

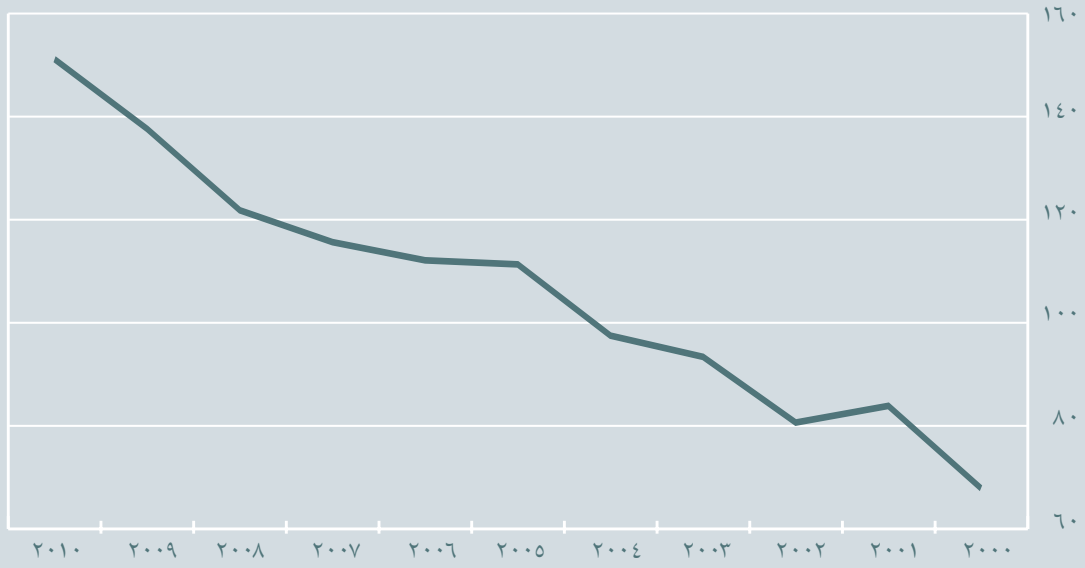

وخضعت آلية استعراض أنشطة التعاون التقني، التي طُبّقت في عام ٢٠٠٦، لتعديل كبير في حزيران/يونيه، حيث استُحدث نظام منقّح لفرز البرامج والمشاريع وتقييمها والموافقة عليها. وسوف تعمل الآلية على تعزيز الضوابط والموازنات في عملية الاستعراض، مما سيؤدّي إلى تطبيق معايير جودة أعلى. وتنطوي السمات الرئيسية للآلية المنقّحة على فصل وظيفة الفرز عن وظيفة الموافقة - اللتين كانتا كلتاهما مسندتين سابقا إلى لجنة الموافقة على البرامج - وإسنادهما إلى لجنة جديدة لفرز البرامج واستعراضها تقنيا ولجنة للموافقة على البرامج ورصدها. وتتولى اللجنة الأولى تحليل طلبات المشاريع وتوجّه عملية صوغها، في حين تتكفل اللجنة الثانية بمهمّة الموافقة على وثائق المشاريع المكتملة تماما والإفراج عن أموال اليونيدو القابلة للبرمجة واستعراض مستوى الامتثال لمتطلّبات الإبلاغ وإسداء المشورة البرنامجية إلى المجلس التنفيذي. ودعا أيضا النظام المنقّح إلى إعادة تعريف الفريق الاستشاري المعني بالجودة - المُغيّر اسمه إلى فريق التقييم - كيما يتولى تقييم المسائل المواضيعية ومستوى جودة المشاريع عموما قبل إحالتها إلى لجنة الموافقة على البرامج ورصدها. والاستخدام المنهجي

للإطار المنطقي ونهج سلسلة التدخل الأساسي ليس أداة رئيسية لوضع المفاهيم والمشاريع فحسب، وإنما أيضا لاستعراضها في مختلف المراحل استعراضا متسقا.

وفي نيسان/أبريل، أقرّ المجلس التنفيذي اقتراحا مفصّلا بشأن إقامة نظام محدّث للرصد والإبلاغ وتعقُّب المخاطر. ونُفِّذت في تموز/يوليه أول مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال لمتطلبات الإبلاغ الأساسية، في حين تقرّر أن تُنفّذ تدريجيا مراحل النظام المتعاقبة اعتبارا من عام ٢٠١١، وذلك في إطار برنامج التغيير والتجديد في المنظّمة.

وعقدت لجنة الموافقة على البرامج ولجنة فرز البرامج واستعراضها تقنيا تسعة وعشرين اجتماعا خلال عام ٢٠١٠ بغية استعراض ما مجموعه ١٢٠ مفهوما (شملت كشوف ملخّصات الخدمات واستمارات اختيار البرامج واستمارات تحديد المشاريع، وما إلى ذلك) وبلغت نسبة الموافقة الإجمالية ٧٠ في المائة. ويبيّن الجدول ١ تفاصيل القرارات.

الإدارة المالية

إنّ الزيادة في حجم تمويل برامج التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو والمذكورة أعلاه تحقّقت إلى حدّ كبير بفضل الدعم المقدّم من قاعدة ما انفكّت تتوسّع من الجهات المانحة والصناديق التي تُسلِّم بأهمية خدمات اليونيدو وجودتها.

وتجاوز للمرة الأولى حجم التمويل المقدّم من مصادر حكومية (تشمل طائفة من الصناديق الاستئمانية المتعدّدة المانحين) عتبة المائة مليون دولار؛ وبلغ عدد فرادى الجهات المانحة التي ساهم كل منها في التمويل بأكثر من مليون دولار ١٧ جهة. وكانت المفوّضية الأوروبية مرة أخرى هي أكبر مساهم في عام ٢٠١٠، حيث بلغ صافي الزيادة في ميزانيات المشاريع التي موّلتها (باستثناء تكاليف الدعم) ٢٠,١ مليون دولار، وتلتها إيطاليا بزيادة قدرها ١٦,٥ مليون دولار. أما سائر كبار المساهمين الذين زاد صافي مساهمة كل منهم على المليون دولار فهم اليابان بمبلغ ٥,٢ ملايين دولار (إضافةً إلى مبلغ ١,١ مليون دولار مقدّم من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري)، وسويسرا بمبلغ ٤,٨ ملايين دولار، والنرويج بمبلغ ٤,٤ ملايين دولار، والاتحاد الروسي بمبلغ ٣,٨ ملايين دولار، وألمانيا بمبلغ ٢,٩ مليون دولار، وفرنسا بمبلغ ٢,٧ مليون دولار، وإسبانيا بمبلغ ٢,٦ مليون دولار (إضافةً إلى مبلغ ٥,٦ ملايين دولار مقدّم من خلال صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، والهند بمبلغ ٢,٤ مليون دولار، وكندا بمبلغ ٢,٢ مليون دولار، والنمسا بمبلغ مليوني دولار وجنوب أفريقيا وزامبيا والسويد ونيجيريا التي تراوحت مساهمة كل واحدة منها بين مليون ومليوني دولار. ويبيّن التذييل باء (انظر القرص المدمج (CD) المرفق) توزّع المشاريع الموافق على تمويلها من صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية بحسب المنطقة والأولوية المواضيعية.

ووصل مقدار التمويل الحكومي غير المباشر لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو المقدّم بواسطة مختلف صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية المتعدّدة المانحين إلى ١٩,٦ مليون دولار. وكان القسط الأكبر من التمويل في عام ٢٠١٠ مرتبطا بالصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المخصّصة لمبادرة «توحيد الأداء» والتي ساهمت بمبلغ ٧,٣ ملايين دولار؛ والمشاريع المموّلة من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المخصصة لحالات ما بعد الأزمات والتي بلغت قيمة مساهمتها ٥,٦ ملايين دولار؛ وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المموّل من إسبانيا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ساهم أيضا بمبلغ ٥,٦ ملايين دولار في ميزانيات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، المموّل من اليابان أساسا، الذي ساهم بمبلغ ١,١ مليون دولار.

وفيما يتعلق بمجال البيئة والطاقة، فقد ارتفع التمويل المقدّم من مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال عن مقداره السابق الذي كان بين ٤٥ و٦٠ مليون دولار (٢٠٠٤-٢٠٠٩) إلى مستوى قياسي قدره ٧٢,٨ مليون دولار. وبعد تسجيل مستوى قياسي قدره ٤٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩،

الجدول ١- المفاهيم التي استعرضتها لجنة الموافقة على البرامج ولجنة فرز البرامج في عام ٢٠١٠

القرار	عدد الطلبات المقدَّمة	النسبة المئوية
أُجيزت بالصيغة المقدَّمة بها	١٩	١٦٪
أُجيزت رهناً بتنقيحها	٦٥	٥٤٪
طُلب إعادة تقديمها	١٧	١٤٪
أُرجئ القرار	١٣	١١٪
لم تُجز	٦	٥٪
المجموع	١٢٠	١٠٠٪

انخفضت الأموال المقدّمة حديثا من المرفق إلى ٢٥,٨ مليون دولار، في حين وصل التمويل المقدّم من الصندوق المتعدّد الأطراف، بعد أن شهد انخفاضا في عام ٢٠٠٩، إلى مستوى قياسي غير مسبوق قدره ٤٦,٩ مليون دولار. ونظرا لأن هناك عددا كبيرا من المشاريع الكبيرة لا يزال قيد الصياغة أو النظر، ولا سيما في مجالي تغيّر المناخ والطاقة، فمن المُتوقّع أن يرتفع مستوى الموافقات من مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠١١، إذ يتوافر مبلغ يزيد على ٤,٣ ملايين دولار لفترة تجديد المرفق الخامسة (تموز/يوليه ٢٠١٠ - حزيران/يونيه ٢٠١٤). ويمثّل التمويل المشترك الذي يشترطه المرفق، سواء بالنسبة لمشاريع المساعدة التحضيرية أم للمشاريع الرئيسية، تحدّيا في هذا الصدد، وخصوصا في حالة المشاريع المنفّذة على نطاق واسع في أقل البلدان نموا. وسيلزم الاتصال بالدول الأعضاء لضمان مشاركتها في هذه المشاريع.

في أيلول/سبتمبر، أرسلت اليونيدو إلى أمانة مرفق البيئة العالمية خطة عمل منقّحة وقابلة للرصد سلّطت الضوء فيها على التقدّم المحرز في عام ٢٠١٠، في إطار الامتثال للمعايير الائتمانية التي وضعت لوكالات المرفق العشر. وصدرت في أيار/مايو ثلاث وثائق، أولاها، وثيقة عن السياسة العامة لإقرارات الذمة المالية وُوفق عليها ونُشرت (انظر الباب المتعلّق بالموارد البشرية أدناه). أما الوثيقة الثانية المتعلقة بإطار الرقابة الداخلية فتضم مجموعة من المبادئ التوجيهية والسياسات الأساسية المضمّنة في هيكل المنظّمة وأنشطتها، وهي مدمجة بالكامل في العمليات الإدارية الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والرصد. ولمّا كان هذا الإطار آلية شاملة، فإنه يشمل جميع السياسات والإجراءات وأنشطة الرصد والالتزامات ومعايير السلوك وغيرها من الجوانب التي تنظّم عمليات اليونيدو. وهو يهدف إلى ضمان إدارة اليونيدو بفعّالية وكفاءة، وذلك بجانب استخدام جميع الموارد التي تديرها المنظّمة استخداما فعّالا وكفؤا واقتصاديا.

وأخيراً، فإن النظام المنقّح لفرز برامج ومشاريع التعاون التقني وتقييمها والموافقة عليها يكفل الفصل بين وظائف الفرز والموافقة والرصد، وهو يستند إلى هيئتين لاتخاذ القرارات بعضوية مشتركة بين مختلف وحدات المنظّمة. وتتولى هيئة تابعة لمرفق البيئة العالمية ومعنية باستعراض يجريه الأقران في اليونيدو مهمّة الإشراف على جودة المشاريع التي يموّلها المرفق على أساس ما يطبقه من معايير استعراض.

وبنشر الوثائق الثلاث المذكورة آنفاً، ترى اليونيدو أنها قد استوفت بالكامل ثمانية معايير من معايير المرفق الائتمانية الأحد عشر التالية: المراجعة الخارجية للحسابات؛ وإقرارات الذمة المالية؛ ومدونة قواعد السلوك؛ والمراجعة الداخلية للحسابات؛ والاشتراء؛ ووظيفة التقييم؛ ووظيفة إجراء التحقيقات؛ وتوفير خط اتصال مباشر للمبلغين عن المخالفات. والمسائل المعلّقة بشأن المخاطر وإدارتها ترتبط بالمعايير الائتمانية التي تتناول ما يلي: (أ) أطر الإدارة المالية والمراقبة، (ب) تقييم المشاريع، (ج) نُظم الرصد والمشاريع المعرّضة للخطر، والتي سيتواصل تنقيحها أثناء تنفيذ مبادرة إدارة التغيير الجارية.

ومن بين أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث، حظي مجال البيئة والطاقة بحصة الأسد من التمويل، وتبلغ ٩٠,١ مليون دولار، والتي موّل نسبة ٨٠ في المائة منها مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدّد الأطراف. أما الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية فقد حصل على مبلغ ٥٨,٥ مليون دولار، بينما اجتذب مجال بناء القدرات التجارية ما مقداره ٢٨,٩ مليون دولار.

ولم تُقدّم سوى أموال محدودة من الصناديق الاستئمانية الثلاثة المخصّصة التي تديرها اليونيدو. ولم تُساهم سوى فنلندا في الصندوق الاستئماني لبناء القدرات التجارية والصندوق الاستئماني للأعمال الزراعية التجارية كليهما. ولم ترد مساهمات أخرى لصالح الصندوق الاستئماني لموارد الطاقة المتجدّدة بعد أن أنشأه المؤتمر العام بأموال مخصّصة من الأرصدة غير المستغلّة (انظر المقرّر م ع-١٣/م-١٥). ومن شأن تقديم المزيد من المساهمات إلى هذه الصناديق الاستئمانية أن يسهّل إلى حدّ كبير تطوير مشاريع مناسبة ذات أولوية عالية أو يعمل، عند الاقتضاء، على مقابلة نسبة التكاليف التي تتقاسمها اليونيدو في إطار تنفيذ المشاريع المشتركة.

ومع ارتفاع عدد الموافقات في عام ٢٠١٠، فقد أنهت اليونيدو العام بعدد جيّد من المشاريع الخاضعة للتنفيذ التي من المقرّر تقديمها للموافقة عليها في عام ٢٠١١، وخصوصا في مجالات الطاقة وتغيّر المناخ، والبيئة، وبناء القدرات التجارية. ويُتوقّع للأولوية المواضيعية المتعلقة بالحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية أن تستفيد مرة أخرى من مختلف الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، ومن زيادة في اهتمام الجهات المانحة بتمويل مشاريع مختارة تمويلا مباشرا. وقد يفضي ذلك إلى ارتفاع مستويات التمويل في السنوات المقبلة، ولا سيما في سياق مبادرة الأعمال الزراعية التجارية التي يجري في إطارها وضع حافظة كبيرة من المشاريع بدعم من صندوق استئماني مخصّص لهذا الغرض. وهناك أيضا اهتمام متزايد بتمويل مشاريع معدّة لغرض دعم تطوير القطاع الخاص.

إدارة التغيير

» النمو المقترن بالجودة

برنامج التغيير والتجديد في المنظّمة (برنامج التغيير) هو مبادرة تُنفّذ على نطاق المنظّمة لتعزيز دور اليونيدو كشريك من أجل الرخاء. ويُدخل هذا البرنامج الثلاثي السنوات تعديلات جوهرية على طريقة عمل المنظّمة من أجل مواصلة الارتقاء بكفاءتها وفعّاليتها. ويستند البرنامج إلى نموذج «قيادة التغيير والتجديد في المنظمة» المناظر له، والذي استُحدث في مُعتكف لكبار المسؤولين الإداريين عُقد في كانون الثاني/يناير، ويدعو إلى مناصرة إحداث تغيير في الثقافة التنظيمية بوصفها إحدى الخطوات الأولى على طريق أي مسعى رئيسي لإحداث التغيير، بجانب سائر مبادرات إدارة التغيير.

الشكل ٣- خطة التنفيذ العليا لبرنامج التغيير والتجديد في المنظمة

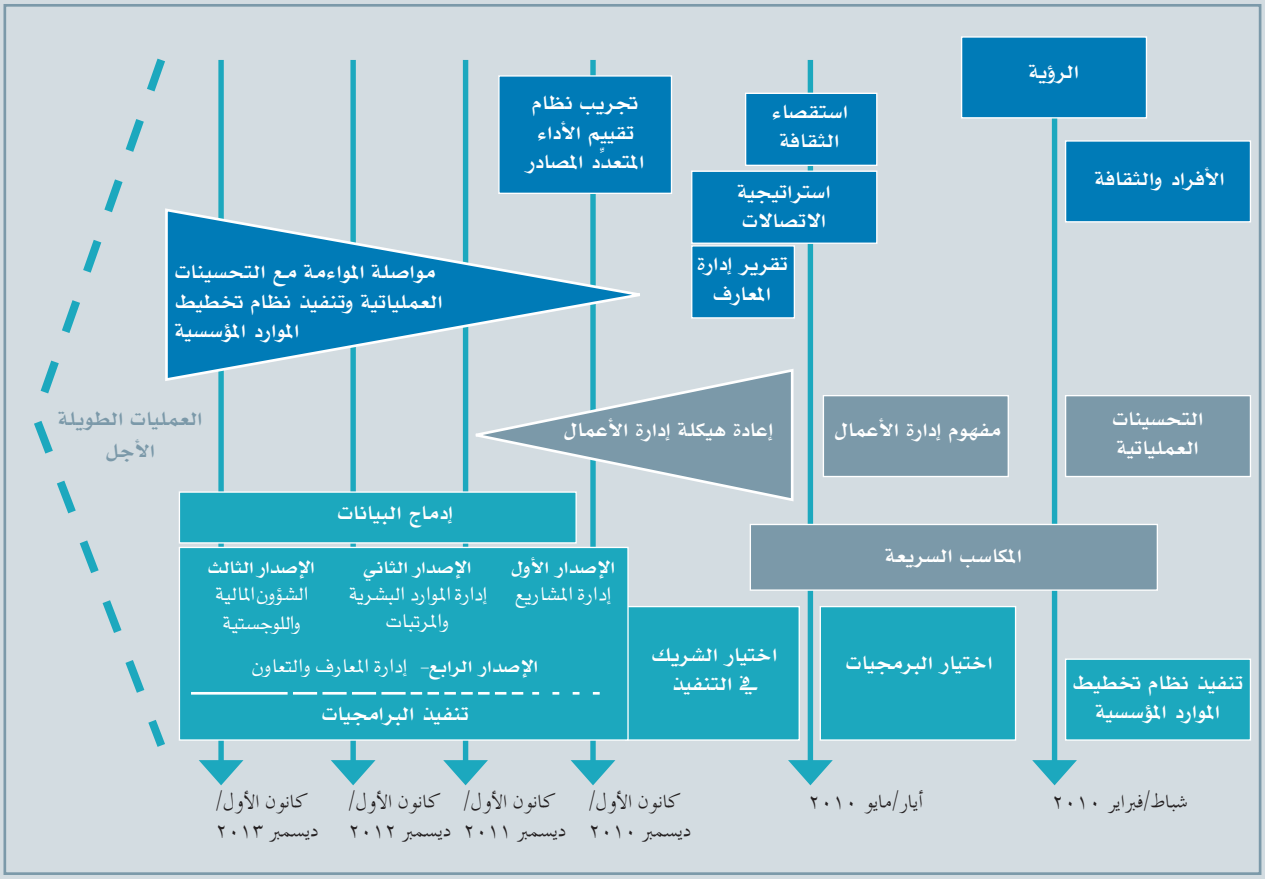

تضمّنت المرحلة الأخيرة من الأعمال التحضيرية وضع خطة تنفيذ عُليا. وبناءً على ذلك، أُعدَّت خطط عمل مُفصّلة لثلاثة مسارات أنشطة مختلفة – "الأفراد والثقافة"، و"التحسينات العملياتية"، و"تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية" – ووافقت عليها اللجنة المعنية بالتغيير والتجديد في المنظمة وأُطلقت بُعيد ذلك مبادرات ملموسة ذات صلة بها.

ويُلخّص بيان مهمة اليونيدو الجديد الفوائد المتوقّع جنيها من برنامج التغيير: النمو المقترن بالجودة وتوحيد الأداء في اليونيدو. وسيتحقق ذلك من خلال إعادة تصميم إدارة الأعمال في اليونيدو وتنفيذ برنامج لتخطيط الموارد المؤسسية مقترنا بما يلزم إحداثه من تغيير في إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية. وبغية التحقّق من معالجة جميع النواحي المتعلقة بنموذج قيادة التغيير والتجديد في المنظمة على نحو منهجي وشمولي، بما يتضمّن عمليات إدارة الأعمال والتنظيم الرسمي وكذلك الأفراد والثقافة، أنشأ المدير العام في شباط/فبراير هيكل حوكمة جديدا لإدارة برنامج التغيير. وقد أُعدّ هذا الهيكل الجديد المؤلّف من موظفين يعملون في وحدات مختلفة بالمنظّمة بغية التشجيع على تعزيز العمل الجماعي. واللجنة المعنية بالتغيير والتجديد في المنظمة هي الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرارات المتعلّقة ببرنامج التغيير، وذلك لتوفير توجيهات عامّة ومحدّدة على حد سواء وللإشراف على البرنامج. وأُنشئ مكتب التغيير والتجديد في المنظّمة ضمن مكتب المدير العام من أجل توجيه عملية تنفيذ برنامج التغيير وتنسيقها وإدارتها. ويحظى هذا المكتب بالدعم من فرقتي عمل تنهضان بدور تعزيز الكفاءة التشغيلية والفعّالية وتحسين الإدارة وثقافة العمل.

وأُنجزت أعمال كثيرة في عام ٢٠١٠ من أجل توليد قوة الدفع اللازمة للتغيير وضمان التزام جميع الموظفين بها. ولكي تستفيد المنظّمة من نموذج أعمالها الجديد على نحو أمثل، فقد نظرت في مسائل من قبيل القيم والمعايير وتأثيرها على السلوك، وفي سبل تحسين العمل الجماعي، ونُظم التقييم والحوافز، وتبادل المعارف، والتواصل الفعّال. وقد أُجريت في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه دراسة استقصائية تشخيصية شاملة للنواحي الثقافية من أجل الحصول على فهم أوضح لثقافة العمل وإرساء أساس لتقييم التقدّم المحرز في مجال التغيير الثقافي. وقد حُظيت الدراسة الاستقصائية بردود واسعة النطاق من الموظفين وحدّدت بعض المجالات الرئيسية التي يمكن تحسينها. وسيؤدّي تعيين وكلاء من الأفراد المعنيين بالتغيير داخل وحدات المنظمة المعنية إلى تسهيل الأخذ بسلاسة بعمليات هيكل إدارة الأعمال الجديد وتمهيد السبيل أمام إحداث تغييرات تشغيلية وثقافية. وتعكف اليونيدو حاليا على تجريب نظام لتقييم أداء الموظفين تقييماً متعدّد المصادر سيصبح جزءا لا يتجزّأ من نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

ويجري بانتظام إطلاع موظفي اليونيدو كافة، سواء في المقر الرئيسي أم في الميدان، على أحدث المستجدّات، وذلك من خلال رسالة إخبارية دورية وصفحة على الإنترانت مكرّسة لهذا الغرض، أو من خلال اللقاءات المفتوحة التي يعقدها المدير العام، فيما يتعلّق بموظفي المقر الرئيسي، أو الاجتماعات الإدارية أو المناقشات غير الرسمية. وتُطلع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على مجريات الأمور من خلال توفير الوثائق وعقد جلسات إحاطة إعلامية وتوفير صفحة شبكية خارجية مخصّصة لهذا الغرض، حيث يمكنهم بفضلها الحصول على الوثائق والرسائل الإخبارية ذات الصلة.

وحدّدت إحدى دراسات الجدوى وتقييمات داخلية أخرى ٤٠ «مكسبا سريعا» (أي تحسينات تشغيلية فورية يمكن إدخالها على العمليات والإجراءات باستثمار صغير أو من دون استثمار إضافي). وتكلّل تنفيذ معظم هذه المكاسب بالنجاح في الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر، في حين يشارف المتبقّي منها على الانتهاء. ولم تسهم هذه المكاسب السريعة في زيادة كفاءة المنظّمة فحسب، ولكن الأهم من ذلك أنها حافظت على فعّالية قوّة الدّفع المولّدة في مجال التغيير، وساعدت على غرس ثقافة التغيير.

وشرعت اليونيدو بالتزامن مع ذلك في الاضطلاع بإعادة هيكلة إدارة الأعمال من أجل استعراض وتحليل طائفة أعمالها التجارية بأكملها، بما يشمل إدارة مشاريع التعاون التقني والاشتراء والخدمات المالية وإدارة الموارد البشرية. وقد نُفّذ هذا العمل من خلال سلسلة من حلقات العمل والمشاورات التي أجراها خبراء من مدرسة غرانفيلد لإدارة الأعمال في المملكة المتحدة، والتي عُقدت خلال الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر لنحو ١٠٠ موظف من العاملين في المقر الرئيسي والميدان. وقد استحدثت عملية إعادة الهيكلة هذه إجراءات وتوصيات «مستقبلية»، تشمل الاحتياجات من المعلومات وتنوّع الأنشطة والمخاطر والإفادات المرتجعة من المكاتب الميدانية وتحديد الأدوار وتحليل الثغرات. وتمثّلت النتيجة النهائية في إبرام اتفاق بشأن الفوائد الرئيسية المتوقّع جنيها من برنامج التغيير، ونموذج أعمال لدورة مشاريع التعاون التقني، وعدد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها قبل تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية أو بالتزامن مع تنفيذه. وسيفضي اكتمال عملية إعادة هيكلة إدارة الأعمال قبل وضع برامج جديدة إلى توفير كل من الوقت والأموال في اليونيدو.

ويندرج تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية في صلب برنامج التغيير والتجديد في المنظّمة. ومن المتوقّع أن يؤدّي تطبيق هذا النظام إلى الاضطلاع بعملية شفّافة تماما من البداية إلى النهاية، وذلك ابتداءً بتحديد الاحتياجات وانتهاء بتحقيق نتائج المشروع، وتوفير سبل الوصول إلى منصّة وحيدة ومتكاملة لجمع ونشر المعلومات والمعارف بين المقر الرئيسي والميدان وعبر الوظائف والوحدات التنظيمية.

ومن المهام التي انطوت على تحدّ اختيار أنسب حزمة من برمجيات تخطيط الموارد المؤسسية وشريك مناسب لمساعدة اليونيدو على تنفيذها. وأُدرِجت في عملية الاشتراء الخاصة بنظام تخطيط الموارد المؤسسية معلومات عن المعايير القياسية والعبر المستخلصة من عملية إعادة هيكلة إدارة الأعمال والممارسات الفضلى التي جُمِعت من منظّمات أخرى. كما كانت نتائج إعادة هيكلة إدارة الأعمال هي الأساس الذي استند إليه تنفيذ النظام الجديد. وأجرى فريق من الموظفين العاملين في مجالات وظيفية مختلفة تقييما في النصف الثاني من العام للعروض الواردة بالاستعانة بمعايير مفصّلة، ووضع قائمة مختصرة بأسماء المورّدين المناسبين. وأُجريت عملية الاختيار في مطلع كانون الأول/ديسمبر. وسيُنفّذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية في أربعة إصدارات متتالية على مدى الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ على النحو التالي: الأعمال الأساسية (إدارة المشاريع وحافظات المشاريع) من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على مراحل؛ وإدارة الموارد البشرية والمرتبات من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ والشؤون المالية والاشتراء واللوجستيات من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ وإدارة المعارف والتعاون من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وبعد تنفيذ الإصدار الأول في عام ٢٠١١، ستُقام منصّة إدارة شاملة لتبادل أنشطة التعاون التقني ونتائج المشاريع ونواتجها مع أصحاب المصلحة في اليونيدو. وسيعزّز النظام الجديد المساءلة والشفافية والضوابط الداخلية، ويزيد بسرعة من قدرات اتخاذ القرارات والتخطيط عن طريق توفير تقارير صحيحة ومستوفاة تشمل الجوانب الكمية والنوعية على حدّ سواء.

وستتواصل معالجة عنصري الموارد البشرية والثقافة المؤسسية في برنامج التغيير أثناء تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية، وذلك بعد

أن يُدرّب الموظفون على النظام ويتحول توجُّه وظائفهم من نهج وظيفي إلى نهج جديد متكامل في إدارة الأعمال يكون محوره موضوعَي تبادل المعارف والعمل الجماعي. وقد تقرّر تنظيم معتكف لكبار المسؤولين الإداريين في شباط/فبراير ٢٠١١ من أجل إنعام النظر في برنامج التغيير وخطة العمل.

السياسات الجنسانية

مسألة المساواة بين الجنسين من مجالات التركيز المشترك بين جميع الشركاء المعنيين بالتنمية. وتقوم سياسة اليونيدو الجنسانية، الصادرة في عام ٢٠٠٩، على افتراض أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يسهمان إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية المستدامة، وهما بحد ذاتهما دافعان للحد من الفقر والاندماج في المجتمع. وتتناول تلك السياسة كلاً من مسألة تمكين المرأة، ضمن إطار الجهود الإنمائية التي يبذلها بلدها، وتحقيق التوازن بين الجنسين في عدد الموظفين، وخاصة كبار الموظفين، ضمن إطار المنظمة. ومنذ اعتماد السياسة الجنسانية وإنشاء اللجنة التوجيهية لتعميم المنظور الجنساني، ضاعفت المنظّمة مرة أخرى جهودها الرامية إلى ضمان إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع المشاريع والبرامج والسياسات. وقد فرغت في الآونة الأخيرة اللجنة التوجيهية لتعميم المنظور الجنساني من وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وخطة عمل تحدّدان مجالات المسؤولية بوضوح وما يلزم من موارد بشرية ومالية أساسية لضمان تنفيذ السياسة تنفيذا كاملا. ويعكف المجلس التنفيذي حاليا على استعراض الاستراتيجية وخطة العمل. وسوف تعمل اللجنة التوجيهية أيضا من أجل تحقيق هدف التوازن الجنساني في الأمانة.

وفي إطار أنشطة بناء القدرات، نُظّم على نطاق المنظّمة في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ما مجموعه ١١ حلقة عمل بشأن تعميم المنظور الجنساني للفروع التقنية، فضلاً عن فروع رئيسية أخرى مشاركة في عملية وضع المشاريع وتنفيذها. كما نُظّمت دورة لفرع إدارة الموارد البشرية بغية النظر في ما هو مبتكر من سبل كفيلة بإحراز تقدّم كبير نحو تحقيق هدف التوازن بين الجنسين في الأمانة، ولا سيما على صعيد المستويات العليا لاتخاذ القرارات. وتلقى ما مجموعه ٢٤١ موظفا تدريبا في مركز التدريب الدولي التابع لمنظّمة العمل الدولية. وهذه الأنشطة هي فاتحة عملية جارية تكفل الاستمرار في تطوير مهارات الموظفين والقدرة على إدماج القضايا الجنسانية في الأنشطة اليومية. وتعكف حاليا اللجنة التوجيهية لتعميم المنظور الجنساني على جمع عُدّة أدوات خاصة لتقييم مدى تعميم المنظور الجنساني في مشاريع اليونيدو وبرامجها، وخصوصا على الصعيد الميداني، ولتحديد المجالات التي يلزم تحسينها. وستستند عُدّة الأدوات، ضمن جملة أمور، إلى الخبرات المكتسبة من مشاريع رائدة نُفِّذت بفييت نام والمغرب في عام ٢٠١٠.

ولولا تفاني والتزام ومهنية رئيس اللجنة التوجيهية لتعميم المنظور الجنساني، السيد أوليه لوندبي، المستشار الخاص للمدير العام لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية، لما تسنّى للجنة أن تحقّق الخطوات الكبرى التي خطتها في غضون عام ونصف العام فقط. وقد أصاب الحزن المدير العام والزملاء لدى نعي السيد أوليه لوندبي المفاجئ يوم ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١.

وأخذت اليونيدو، في سياق أداء دورها التنظيمي، بزمام المبادرة في إجراء مناقشات على نطاق المنظومة حول تنمية المرأة من الناحية الاقتصادية عندما استضافت حلقة عمل عن المنظور الجنساني عُقِدت بفيينا في شباط/فبراير وتناولت تمكين المرأة

فتاة تتدرّب على الأعمال الكهربائية في العراق.
© اليونيدو

"**العديد من البلدان النامية** يفتقر إلى الفرص التي تتيح للمرأة تكوين الثروة. وإن وُجدت تلك الفرص، فإنَّ المعايير الثقافية كثيراً ما تحول دون استفادة المرأة منها بالكامل."

كانديه ك. يومكيلاّ، المدير العام لليونيدو.

اقتصاديا والمساءلة والملكية الوطنية. وقد جمعت حلقة العمل هذه، التي اشتركت في تنظيمها الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وشبكة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بالمساواة بين الجنسين، ممثلين للحكومات وشركاء في التنمية ومانحين من أجل تجميع المعارف والخبرات المكتسبة من خلال إجراء عدد من دراسات الحالة في الميدان. وقد أبرزت هذه الأمور، ضمن ما أبرزت، البرنامج المنهجي لتدريس تنظيم المشاريع التابع لليونيدو في مدارس موزامبيق. وعرض مدير قسم تدريب المعلّمين في المعهد الوطني لتطوير التعليم في موزامبيق مثالا عن الملكية الوطنية، حيث توجد آليات تنسيق منظّمة لربط المعهد بوزارة التعليم وأصحاب المصلحة على مستوى المحافظات.

» **المساواة بين الجنسين** وتمكين المرأة يسهمان إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية المستدامة.

وخلصت الجلسة الختامية من حلقة العمل إلى أن التعليم، بشكليه الرسمي وغير الرسمي، هو أساس تمكين المرأة اقتصاديا، فهو يتيح المجال أمامها للتنافس في سوق العمل. وذُكر أيضا أن من الضروري أن يتناول مقرّرو السياسات الحق في العمل اللائق الذي يتوافق مع معايير العمل، وأن يضعوا سياسات وبرامج تعترف بأعمال المرأة كافة، المدفوعة الأجر منها وغير المدفوعة الأجر، وتثمّن أعمالها هذه. واتُفق أيضا على أنه ينبغي للشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف، أن يُبدوا قدرا أكبر من المساءلة إزاء المنظور الجنساني وتعميم هذا المنظور.

وفي آذار/مارس، شاركت اليونيدو في اجتماعات لجنة وضع المرأة التي انطوت على إجراء استعراض لمنهاج عمل بيجين بعد مضي خمس عشرة سنة. ومع ما أحرزته الدول الأعضاء من تقدّم في معالجة مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي حدّدها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد ببيجين عام ١٩٩٥، لا يزال هناك طريق طويل يتعين المضي فيه وثمة حاجة إلى مزيد من الموارد لحشد الجهود في هذا المضمار، وبالأخص في أقل البلدان نموا.

وبحلول عام ٢٠١٠ كانت قد بقيت خمس سنوات على الموعد الأقصى المحدّد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع وجود هدف محدّد مخصّص لرصد التقدّم المحرز من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٣)، فإنّ التسليم يتزايد بأن المساواة بين الجنسين مسألة ذات طابع جامع، ويمكن أن تساعد في تسريع عجلة التقدّم المحرز صوب تحقيق سائر الأهداف. وقد شاركت اليونيدو خلال الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في المؤتمر الرفيع المستوى للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية حول «تمكين المرأة وفرص العمل»، الذي استضافته حكومة الدانمرك وشارك خلاله المدير العام في حلقة نقاش بشأن ما يُواجه من تحديات في تذليل العقبات الثقافية والاجتماعية التي تعترض سبيل تمكين المرأة.

وشهد هذا العام أيضا معلما هامّا في أعمال منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين. ففي تموز/يوليه، وافقت الجمعية العامة على قرار يقضي بإنشاء هيئة جديدة تحمل اسم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتُعرف أيضا باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتعكس هذه الهيئة التزام الدول الأعضاء القوي بتخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية من أجل المساعدة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية. كما تتيح الفرصة لمنظومة الأمم المتحدة كي تعيد النظر في السبل التي تُعالج بها مسألة المساواة بين الجنسين. وتنظر اليونيدو إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنها فرصة حقيقية لتعزيز جوانب التنسيق والمساعدة فيما يتعلّق بالمرأة، ولا سيما في مجال تمكينها اقتصاديا. وبتوافر المزيد من القدرات لدى اليونيدو وزيادة حضورها في الميدان، فإنها واثقة من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستوفّر قوة الدفع والتوجيه اللذين هناك حاجة ماسّة إليهما لمساعدة سائر وكالات الأمم المتحدة على النهوض بولاياتها، وتضمن بالتالي مستقبلا أفضل للنساء والفتيات في أنحاء العالم كافة.

الموارد البشرية

» إنّنا نمكّن موظّفينا: نعترف بالكفاءات والمعارف ونطوّرها، ونشجّع التواصل والتفكير المُبدع، ونعزّز النزاهة والمساءلة، ونكافئ الإنجازات الجماعية.

الكفاءة تستلزم التمتّع بالمهارات المناسبة لأداء الوظيفة المعيّنة. وبموجب عملية الاختيار التنافسية الصارمة التي تطبّقها اليونيدو، وقع الاختيار في عام ٢٠١٠ على ٩٦ مرشّحا لشغل وظائف ثابتة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، وذلك إمّا بالتعيين من الخارج أو بإعادة الندب داخليا. ولمّا كانت اليونيدو منظّمة تركّز أنشطتها على العمل الميداني، فإن وجود موظفيها الفعّال داخل البلدان التي تتعامل معها يرفع مستوى

المدير العام والمديرة الإدارية لشعبة الدعم البرنامجي والإدارة العامة يلتقيان بموظفي اليونيدو الجدد. © اليونيدو

كفاءتها بقدر كبير. وشهد عام ٢٠١٠ زيادة في عدد الموظفين الميدانيين في الفئة الفنية من ٦٠ موظفا (٣٧ موظفا دوليا و٢٠ موظفا وطنيا) في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٤ موظفا (٥٠ موظفا دوليا و٢٤ موظفا وطنيا) في عام ٢٠١٠.

ومع أن اليونيدو تكفل تمتّع موظفيها الجدد بما يلزم من مهارات أكاديمية وخبرات فنية تتناسب مع المعايير العالية المنصوص عليها في سياسة التوظيف التي تنتهجها، فإنّ من الواضح أن التعلّم عملية مستمرة فيها. وقد اعتمدت المنظّمة سياسة جديدة بشأن التعلّم في عام ٢٠١٠ تستند إلى افتراض أن التعلّم مسؤولية استراتيجية ومشتركة على حدّ سواء بين الموظفين والمديرين وفرع إدارة الموارد البشرية. وتؤكّد السياسة الجديدة على أن التعلّم عملية ونتيجة في آن معا، وينبغي أن يرتبط بأهداف اليونيدو العامة (انظر المرفق لام في القرص المدمج (CD) المرفق). وهذه المسألة وغيرها من المسائل يتناولها بالتفصيل إطار منقّح لإدارة الموارد البشرية، نُشِر في أيار/مايو. وهذا الإطار الجديد القائم على منطلقين، هما التخطيط لتعاقب الموظفين الذي يحتل موقعا استراتيجيا في تخطيط الموارد البشرية، والتطوير الوظيفي، هو إطار يتضمّن الاستجابة لاحتياجات المنظّمة واحتياجات الموظفين في هذا العصر.

والموظف الكفوء هو موظف حسن الاطلاع على مجريات الأمور. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت اليونيدو دليلها الإداري الإلكتروني الذي يزوّد الموظفين بمعلومات عن طائفة واسعة من المسائل والخدمات والإجراءات الإدارية، بما فيها ما يتعلّق بمزايا الموظفين واستحقاقاتهم، وكذلك بالامتيازات والحصانات الممنوحة بموجب اتفاق البلد المضيف المبرم مع جمهورية النمسا. ويتضمّن الدليل قسما مهمّا للغاية بالنسبة للموظفين الجدد عن مركز فيينا الدولي والحياة في مدينة فيينا. ووُقّع في نيسان/أبريل اتفاق جديد للضمان الاجتماعي مع النمسا – وهو أوّل اتفاق معدّل منذ ٤٠ عاما – وهو يحدّد أحكام وشروط مشاركة موظفي اليونيدو في بعض فروع نظام الضمان الاجتماعي النمساوي.

وقد تحقّقت زيادة في مستوى الكفاءة – والمساهمة في جهود اليونيدو المتعلقة بعملية «التخضير» – بفضل الأخذ بنظام إلكتروني يستغني عن الورق في تسجيل أوقات العمل وإدارة شؤون الإجازات.

وتشعر اليونيدو بالفخر، وحقّ لها أن تفخر، بالكفاءة المهنية التي يتمتّع بها موظفوها. ويُحظى الأداء المتميّز بالتقدير في إطار نظام جوائز الجدارة، حيث يُرشّح الموظفون من قبل رؤسائهم وأقرانهم. وفي

» الاعتبار الرئيسي في تعيين الموظفين يجب أن يتمثَّل في ضرورة ضمان أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة ...

[البند ٣-٢ من النظام الأساسي لموظفي اليونيدو]

القدوة في القيادة: مبادرات "التخضير" في مركز فيينا الدولي.
© اليونيدو

على اليسار: مركز فيينا الدولي.
© اليونيدو

عام ٢٠١٠ مُنح ٢٧ موظفا وفريقان جوائز جدارة تقديرية. وتخضع الكفاءة للتقييم بانتظام بواسطة عمليات تقييم الأداء. وأُطلقت في الوقت نفسه مبادرة رائدة جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر يتلقى في إطارها كبار المديرين، بمن فيهم المدير العام، تعليقات من أشخاص مختلفين يتعاملون معهم يوميا. ولا يقتصر هؤلاء على المشرفين والأقران، بل يشملون أيضا نظراء من الداخل والخارج، حيث يقدّمون تقييما فعليا لأداء الموظفين من مصادر متعدّدة. وسوف تُفيد نتائج الدراسة التجريبية في استحداث نظام جديد في مطلع عام ٢٠١١ لإدارة الأداء وتقييم الموظفين.

ويتعهَّد الموظفون بالولاء لليونيدو عندما ينضمّون إليها أول مرة، وبالحفاظ على أعلى معايير النزاهة طوال مدّة مزاولتهم لوظيفتهم. وسعيا إلى صون هذه النزاهة واستجابة للنداءات الداعية إلى المزيد من الشفافية داخل منظومة الأمم المتحدة، أصدرت اليونيدو، بالاشتراك مع منظّمات أخرى، مدونة لقواعد السلوك الأخلاقية في آذار/مارس. وقامت المنظّمة في الوقت نفسه، وعقب إجراء مشاورات مكثّفة بين ممثلي الموظفين والإدارة، بوضع الصيغة النهائية لسياستها بشأن حماية المبلّغين عن سوء السلوك من الانتقام. وتؤكد المدونة من جديد المبادئ الأخلاقية المعمول بها في المنظّمة وتقدّم توجيهات للموظفين بشأن قضايا مختلفة قد تنشأ في سياق اضطلاعهم بأنشطتهم، بما في ذلك علاقات العمل والسلوك الشخصي. وتحدّد سياسة الحماية من الانتقام الأطر والإجراءات اللازمة لحماية الأفراد العاملين لدى المنظّمة ممّن يبلغون عن حالات سوء السلوك أو يقدّمون معلومات بحسن نيّة عن مخالفات مزعومة أو يتعاونون في إطار عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيقات. وصدرت في أيار/مايو السياسة المتعلقة بإقرارات الذمة المالية وإعلان المصالح وهي تهدف إلى توفير الحماية من أي تضارب مصالح فعلي أو مُتصوّر أو محتمل بين واجبات الموظف الرسمية وحياته الشخصية.

سياسات تحقيق تعادل الأثر الكربوني

» إنّنا قدوة في قيادتنا

في حين أنّ اليونيدو تعمل على مساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في السعي إلى تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والملائمة للبيئة، فإنّها بذلت جهودا كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية لتكون منظّمة «خضراء» مثالية يُحتذى بها، وتتفانى في خفض مستوى انبعاثات الكربون الخاصة بها. وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نهاية عام ٢٠٠٩ تقريرا بعنوان الانتقال إلى أمم متحدة محايدة مناخيا يشيد فيه بتدابير توفير الطاقة وحماية البيئة التي اتخذتها اليونيدو بصفتها الوكالة المسؤولة عن عمليات إدارة المباني في مركز فيينا الدولي، والتي «لم تسهم إسهاما كبيرا في توفير الطاقة وحماية البيئة فحسب، وإنما عزّزت أيضا السلامة والأمن والموثوقية في مركز فيينا الدولي وهيأت بيئة عصرية وحديثة للعمل المكتبي فيه». ويشير التقرير بوجه خاص إلى تحقيق وفورات في خدمات التدفئة والتبريد والمياه والإضاءة، وذلك بفضل الاستعاضة عن التجهيزات القديمة بتجهيزات جديدة وكفوءة من حيث استخدامها للطاقة وبفضل إشراك الموظفين في الجهود الرامية إلى الاقتصاد في الطاقة.

وفي عام ٢٠١٠، وُجّه الاهتمام إلى المبنى جيم (C) الذي يضم معظم مرافق المؤتمرات في مركز فيينا الدولي. وفي حين أن العمل جار فيه لإزالة مادة الأسبستوس، فقد استفادت دائرة خدمات إدارة المباني التابعة لليونيدو من إغلاق المبنى لكي تركّب فيه أحدث التجهيزات والنظم الموفّرة للطاقة، بما فيها وحدات جديدة لتكييف الهواء مجهّزة بنظم لاستعادة الطاقة.

ويُقدّر حجم الآثار التي خلفتها اليونيدو على المناخ في عام ٢٠٠٩ (أرقام عام ٢٠١٠ غير متاحة بعد) بنحو ١١ ٣٠٠ طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون. ويشمل ذلك جميع الأنشطة التي تتحمّل اليونيدو مسؤوليتها من الناحية التشغيلية أو المالية، بما فيها المشاريع التي تديرها. وتستأثر أنشطة السفر جوا بما نسبته ٦٢ في المائة من الآثار التي تخلفها اليونيدو، في حين تأتي النسبة المتبقية من استخدام المباني (التدفئة والتبريد والكهرباء)، واستهلاك الوقود في المركبات الرسمية ومصادر متنوّعة أخرى. وتصدر جميع الانبعاثات تقريبا في شكل ثاني أوكسيد الكربون.

وفي حين أنّه لا مناص من السفر في مهام رسمية، يتواصل تشجيع الموظفين على تقليل الرحلات والجمع بينها حيثما يتسنّى ذلك. وتعكف اليونيدو حاليا على إعداد استراتيجية شاملة لخفض الانبعاثات ستقدّم في إطارها توصيات بشأن كيفية التمكّن من المضي قُدماً في خفض الانبعاثات الناجمة عن السفر.

واستجاب الموظفون بحماس لحملة «اليونيدو تتخلّص من الورق». ومنذ استهلال المشروع في آذار/مارس وحتى نهاية العام، وفّرت اليونيدو كما هائلا من الصفحات الورقية بلغ ١,٧ مليون صفحة، أو ٨,٥ أطنان من الورق العالي الجودة. ومن المتوقّع أيضا تحقيق مزيد من الوفورات في عام ٢٠١١ من خلال الأخذ بنظام تدفّقات العمل الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية في الإجراءات الإدارية، وذلك إضافة إلى تطبيق نظام إلكتروني آمن لتقديم الطلبات.

٠٢

شريك من أجل الرخاء

"إنّني أؤمن إيماناً راسخاً بأننا نستطيع، مجتمعين، إحداث أثر، ما دمنا نتذكّر أن الإنسان هو المهم دوماً، لا المفاهيم المجرّدة."

كانديه ك. يومكيلاّ، المدير العام لليونيدو

يدرك نحو المليون زائر لموقع اليونيدو الشبكي أن رؤية المنظمة على المدى الطويل إنما تقوم على «التطلع لبلوغ عالم حافل بالفرص، يكون فيه التقدّم منصفا ومتاحا ومستداما، ويُعدّ فيه التخفيف من حدّة الفقر هدفا مشتركا ومسؤولية عالمية في آن واحد». فقبل عقود معدودة، كانت المنظمات الإنسانية ومنظمات المعونة يُنظر إليها باعتبارها فاعل خير أساسا بينما كانت البلدان المستفيدة تكتفي بدور المتلقّي السلبي. إنّ الأمر لم يعد كذلك؛ وأصبح لدى البلدان النامية، بما فيها أفقرها، مفهوم واضح بشأن الوجهة التي تقصدها والسّبل إلى ذلك. وهي تلجأ إلى المنظمات من قبيل اليونيدو طلبا للدعم والتوجيه والمشورة، لا التعليمات. وفي الواقع، إنّ اليونيدو لا تفرض حلولاً، وإنّما ترى نفسها شريكا من أجل الرخاء. وتكوين الثروة لا يعني مجرّد مساعدة الفقراء على زيادة دخلهم اليومي من دولار إلى دولارين، وإنّما على تحقيق مستوى الازدهار الذي من شأنه إحداث أثر جوهري في حياتهم وحياة أُسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وتدرك اليونيدو أنّ بإمكانها أن يكون لها أعظم الأثر على النمو الاقتصادي في البلدان الأفقر في العالم، لا من خلال العمل سويا مع البلدان النامية ذاتها فحسب، وإنّما أيضا من خلال العمل مع طائفة من الشركاء الذين يضيف كل واحد منهم أوجه قوة وكفاءة محدّدة إلى الشراكة. وسواء أكان عمل اليونيدو مع منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة، أم منظمة غير حكومية، أم شركة خاصة، أم جامعة، أم مع كل تلك الجهات مجتمعة، فإنها تحرص على أن يعمل كل شريك في المجال الذي يتقنه على نحو منسّق ومتكامل لما فيه فائدة البلد المتلقّي.

اليونيدو: عضو فاعل في فريق الأمم المتحدة

إنّ شراكات اليونيدو الأوثق هي بطبيعة الحال تلك القائمة مع الدول الأعضاء فيها وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة، سواء فيما يتعلق بوضع استراتيجيات للحدّ من الفقر، أو تنفيذ البرامج والمشاريع، أو ضمان الاستخدام الحكيم للموارد المتوافرة. والتنسيق على أعلى المستويات يساعد على تفادي ازدواجية الجهود، ويسمح لكل عضو في الفريق بأن يساهم بخبراته وتجاربه في تحقيق الهدف المشترك. والاتّساق على نطاق المنظومة أولويةٌ جديدة نسبيا في منظومة الأمم المتحدة، لكنها أولوية باقية.

وقد دعت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين في عام ٢٠١٠، اليونيدو إلى الاستمرار في «بناء وتعزيز شراكتها مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الولايات والأنشطة المتكاملة»، إلى جانب غيرها من المؤسسات، بما فيها القطاع الخاص، وذلك «بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر الإنمائي وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة».

وقد بلغ التزام المنظمة بعملية الاتّساق على نطاق المنظومة معلما مهمّا في عام ٢٠١٠. ففي نيسان/أبريل، جاء رؤساء ٢٧ منظمة تابعة للأمم المتحدة إلى فيينا لحضور اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة. وناقش الاجتماع، الذي استضافته اليونيدو لأول مرة، عددا كبيرا من المسائل بدءاً بتغيّر المناخ إلى الحوكمة العالمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسبق الاجتماع اجتماع للفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر أدناه). وقد أنشأ الأمين العام الفريق عام ١٩٩٧ بغية تحسين فعالية عملية التنمية على المستوى القُطري. وتمثَّل سبق آخر لليونيدو في ترشيح أحد مديريها الإداريين لمنصب نائب رئيس الفريق للعام ٢٠١١.

والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية يشكل إطار الاتّساق في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وقد اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتتجّسد إنجازات اليونيدو في المجالات التي يركّز عليها الاستعراض الشامل في أنشطتها المختلفة في مجال التعاون التقني، كما يعرضها هذا التقرير. وفي الواقع، فإنّ التقرير بأكمله يقدم نظرة عامة على إنجازات اليونيدو في إطار الاستعراض الشامل. وفي عام ٢٠١٠، قدّمت اليونيدو مساهمات هامة إلى التقرير المرحلي عن التقدّم الذي يعدّه الأمين العام بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل، وكذلك إلى تقارير أخرى ذات صلة بشأن تبسيط ومواءمة عمليات إدارة الأعمال، وسير عمل شبكة المنسِّقين المقيمين، وتمويل الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وقد جُسِّدت تلك المساهمات على نحو جيّد في التقارير التي ستكوِّن اللبنات اللازمة لبلورة استعراض شامل جديد للسياسات يجري كل أربع سنوات في عام ٢٠١٢.

وأوصى مجلس التنمية الصناعية، في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر، بمواءمة إطار المنظمة البرنامجي المتوسط الأجل لفترة أربع سنوات مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وممّا لا شك فيه أن ذلك سيؤدّي إلى المزيد من الاتّساق.

وقدّمت اليونيدو، عملاً بقرار الجمعية العامة، تقريرها لفترة السنتين حول التعاون في مجال التنمية الصناعية إلى

"**إنَّ المقياس الحقيقي** لنجاح الأمم المتحدة ليس مقدار وعودنا، بل مدى خدمتنا لمصلحة من هم في أشدِّ الحاجة إلينا."

كلمة الأمين العام المنتخب للأمم المتحدة، بان كي-مون، بمناسبة قبول انتخابه، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وسلّط التقريرُ الضوءَ على الاتجاهات الحديثة العهد في التنمية الصناعية، وخصوصا في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كما استكشف دور التنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز بصفة خاصة على الأدوار المحددة والمترابطة للصناعة الخضراء والحصول على أنواع حديثة من الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة. واستجابةً للتقرير، اعتمدت الجمعية العامة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، القرار ١٧٥/٦٥ الذي يسلّم، في جملة أمور، بالدور الرئيسي الذي تضطلع به اليونيدو في تعزيز التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي إلى جانب تشجيع المنظمة على زيادة تطوير أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني وتقديم المشورة في مجال السياسة العامّة ووضع المعايير وتنظيم المؤتمرات.

والأهداف الإنمائية للألفية لم تكن نقطة البداية فيما يخص المساعدة التقنية، لكنها توفّر إطارا استراتيجيا للخطوات التي ستُتّبع مستقبلا. فالأهداف الثمانية يشتمل كل منها على عدد من الغايات القابلة للقياس كمّا. والأهم من كل ذلك أنّها ترسي الأسس لشراكة عالمية من أجل التنمية لتناول وحلّ بعض المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجه كوكبنا. وعُقد اجتماع الأمم المتحدة العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر في نيويورك لإيجاد السبل للإسراع بالتقدّم باتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد لاحظ استعراض للحالة الراهنة النجاحات والإنجازات المحقّقة، وحدّد عددا من العراقيل والفجوات التي تتعيّن معالجتها، وناقش التحدّيات والفرص المستقبلية. وتشير الوثيقة الختامية لمؤتمر القمّة، المعنونة «الوفاء بالوعد: متّحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به القطاعات الإنتاجية في الترويج للتنمية المستدامة والتخفيف من حدّة الفقر. وتسلّم تلك الوثيقة بأن اعتماد السياسات الرامية إلى تعزيز التنميتين الصناعية والزراعية يمكن أن يعجّل من وتيرة التقدّم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنّها تؤكّد على أهمية معالجة مسائل الطاقة، بما في ذلك الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وكفاءة الطاقة، واستدامة مصادر الطاقة واستخدامها، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة. وركّزت مشاركة اليونيدو في كل من القمة وأنشطتها الجانبية بصورة خاصة على مسائل تغيّر المناخ، والكفاءة في استخدام الطاقة وسبل الوصول إليها، والصناعة الخضراء، وتطوير القطاع الخاص.

وقد أُطلقت مبادرة توحيد الأداء على أساس تجريبي في عام ٢٠٠٧ في ثمانية بلدان (ألبانيا، أوروغواي، باكستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، رواندا، فييت نام، موزامبيق)، وهي تقوم على أربع ركائز: قائد واحد، وميزانية واحدة، وبرنامج واحد، ومكتب

» **الجمعية العامة للأمم المتحدة** تسلّم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به اليونيدو في تعزيز التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي

أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في مقر اليونيدو في فيينا، نيسان/أبريل ٢٠١٠.
© اليونيدو

واحد. وهدفها هو زيادة فعالية واتّساق جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع بعمليات إنمائية في الميدان. وقد جمعت مبادرة توحيد الأداء بين البلدان الشريكة والجهات المانحة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنحتها طاقة وقوّة دفع جديدتين وكرّست لديها شعورا أكبر بوحدة المقصد. ومن خلال تشجيع أفرقة البلدان الرائدة الثمانية بقوّة على القيام بالإصلاحات ومنحها حيّزا واسعا للابتكار والتجريب بشأن سبل العمل معا كفريق واحد للأمم المتحدة، فقد اختبرت المبادرة عددا من الطرائق المختلفة للعمل معا.

ودخل تنفيذ مبادرة «توحيد الأداء» سنته الرابعة في عام ٢٠١٠ (انظر الإطار). وواصلت اليونيدو دعمها للبلدان الرائدة على صعيد تنفيذ المبادرة إلى جانب عدد من البلدان التي اعتمدت هذا النهج طوعا (التي يُطلق عليها البلدان المبادِرة ذاتيا). وفي أعقاب التقدم الكبير المحرز في البلدان الرائدة واستحداث الصندوق الاستئماني المتعدّد المانحين – وهو نافذة التمويل الموسّع في مجال توحيد الأداء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المعمول بها منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩ – فاق عدد البلدان المبادِرة ذاتيا التي أبدت رغبة في الأخذ بنهج مبادرة «توحيد الأداء» أو التي أوصت بها الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ٢٥ بلدا. وتشمل تلك البلدان بابوا غينيا الجديدة وبوتان والجبل الأسود وجزر القمر وسيراليون وقيرغيزستان وكيريباتي وليسوتو وملاوي، وجميعها تلقّى بالفعل أموالا من نافذة التمويل الموسّع المذكورة. وهناك مجموعة أخرى من البلدان المبادِرة ذاتيا – تتألّف أساسا من البلدان التي بدأ فيها تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ – توجد في مراحل مختلفة من تطوير «برنامجها الموحد» والركائز الأخرى لنهج مبادرة «توحيد الأداء».

واشتركت اليونيدو على نحو وثيق في الصياغة المشتركة للبرامج وفي عمليات استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات بدء تنفيذ إطار العمل في ٤٠ بلدا حيث اضطلعت بدور الوكالة الرائدة، أو المُنظِّمة، في أحد المجالات المواضيعية لإطار العمل متى طلب منها ذلك فريق الأمم المتحدة القُطري أو الحكومة المعنية. وقد أمكن مشاركة اليونيدو في عمليات برمجة التقييم القُطري المشترك على المستوى القطري من خلال تسهيل اليونيدو للدعم المالي بعنوان «تعزيز تنسيق ودعم مشاركة اليونيدو في عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية» المعمول به منذ عام ٢٠٠٨. واضطُلع بسلسلة بعثات لاستعراض ورصد مبادرة «توحيد الأداء» في بلدين رائدين، هما أوروغواي وباكستان، وبلد واحد من البلدان المبادِرة ذاتيا، هو جزر القمر، لاستعراض جميع عمليات اليونيدو وإمكاناتها في إطار الاتساق على نطاق المنظومة عموما ومبادرة «توحيد الأداء» على وجه الخصوص. وتتيح البعثات رصدا أفضل في المقرّ، وتكمِّل عمل الفريق غير الرسمي المعني برصد مبادرة «توحيد الأداء» الذي عقد ٢٠ اجتماعا خلال عام ٢٠١٠. وأتاحت البعثة الموفدة إلى أوروغواي الفرصة لاستعراض خيارات التنفيذ الوطني وتقييم خبرة الوكالة، وذلك لأن عناصر اليونيدو منفّذة بأكملها من الميدان.

شريك في المبادرات المتعدّدة الأطراف في مجال الطاقة

أُعلن عن صدور تقرير الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغيّر المناخ التابع للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل بحضور الأمين العام والمدير العام لليونيدو، بصفته رئيس الفريق ورئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وأعقب ذلك عقد اجتماع مشترك بين الشبكة والفريق لمناقشة إطار العمل المؤسسي القائم، وكذلك أفضل سبل تأهّب منظومة الأمم المتحدة لمستقبل قائم على الطاقة المستدامة.

وكان تقرير الفريق الاستشاري قد وُضع في صيغته النهائية أثناء اجتماع عُقد في كانون الثاني/يناير حيث قاد المدير العام المناقشات حول عدد من التوصيات التي من شأنها مساعدة الأمين العام في قيادته لمسائل تغيّر المناخ والطاقة والتحوّل العالمي نحو مستقبل يتّسم باستدامة الطاقة. وحضر الاجتماع مسؤولون من الشركات المتعدّدة الجنسيات العاملة في قطاع الطاقة، بما فيها شركة ستاتويل (النرويج) وشركة صانتك القابضة (الصين) وشركة إديسون إنترناشونال (الولايات المتحدة الأمريكية).

وكانت أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة موضوع حلقة دراسية استضافتها أمانة لجنة التنمية المستدامة. وقد أتاح الحدث فرصة لتسليط الضوء على إنجازات المنظمة المتعدّدة في مجال الصناعة الخضراء والإنتاج المستدام، وكذلك للتركيز على الحاجة إلى تنفيذ أنماط الإنتاج المستدام على نطاق أوسع، بما في ذلك اعتماد الأساليب والممارسات الإنتاجية الأنظف والتي تتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد. وأثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة، نظّمت اليونيدو حدثا جانبيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة سويسرا بعنوان «المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف: تطوير الإنتاج الأنظف والمتسم بالكفاءة في استخدام الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية» (للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الفصل الخامس). وكانت الغاية من الحدث هي زيادة فهم الوسيلة التي أسهمت بها المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في تنفيذ ممارسات الإنتاج المستدام في البلدان النامية. وتناول الحدث الجانبي أيضا موضوع: «الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة»، والتي أظهرت الكيفية التي يمكن بها لتلك البرامج أن تحفّز الشركات على الحدّ من النفايات (يتبع في الصفحة ٢٠)

الإطار ١- مبادرة توحيد الأداء

ألبانيا

في آذار/مارس، أطلقت اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج المركز الوطني للإنتاج الأنظف في ألبانيا، في شراكة مع وزارة الاقتصاد والتجارة والطاقة ووزارة البيئة. وجاء ذلك عقب اجتماع للجنة التنفيذية المشتركة لمبادرة "توحيد الأداء" عُقد في ١٢ آذار/مارس لاستعراض منجزات العام السابق، وإقرار خطة عمل عام ٢٠١٠، والبتّ في مخصصات صناديق اتساق مبادرة أمم متحدة واحدة. وتلقّت اليونيدو الدفعة الثانية، ومقدارها ٠٠٠ ٢٠٣ دولار، لبرنامج المركز الوطني للإنتاج الأنظف. ويستجيب التركيز على الإنتاج الأنظف إلى هاجس الحكومة بشأن تشجيع استخدام وسائل الإنتاج المستدامة بيئيا. ومن خلال العمل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ساعدت اليونيدو على وضع برنامج في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة للمصرف المركزي الأوروبي بعنوان: "صوب الاتحاد الأوروبي: دعم القدرة التجارية الألبانية"، تنظر فيه الحكومة حاليا. كما تشترك اليونيدو في المساعدة على تشكيل إطار عمل الأمم المتحدة القادم في مجال المساعدة التقنية وبرنامج الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

الرأس الأخضر

اتّسمت الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو في مجال التعاون التقني بدينامية خاصة في الرأس الأخضر خلال عام ٢٠١٠. فقد ركزت اليونيدو، بصفتها الوكالة الرائدة في إطار البرنامج الفرعي "النمو والفرص الاقتصادية"، الذي تشارك فيه ١٢ وكالة والعديد من الشركاء الوطنيين، على التدريب المهني والتوظيف. كما شاركت المنظمة في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي والبرنامج الموحد للدورة الجديدة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقَطَع تنفيذ جميع العناصر تقريبا الخاصة باليونيدو في البرنامج الموحد – أي الترويج للاستثمار، وبناء القدرات التجارية، وتطوير تنظيم المشاريع، وبناء القدرات المؤسسية من أجل القدرة التنافسية الصناعية، والإنتاج الأنظف وكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك برنامج مرفق البيئة العالمية – شوطا بعيدا في عام ٢٠١٠.

وفي أيار/مايو، زار وفد من اليونيدو الرأس الأخضر لعقد اجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين. وافتُتح المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تموز/يوليه، وحضر الافتتاح نائب المدير العام لليونيدو الذي اغتنم الفرصة أيضا لمقابلة المنسق المقيم للأمم المتحدة وشركاء وطنيين، بمن فيهم وزير السياحة والصناعة والطاقة الذي أُنشئت وزارته حديثا، ووزير الدولة بمكتب رئيس الوزراء، والوزير المعني بإصلاح الدولة، ووزير الشؤون الخارجية إلى جانب ممثلين عن وكالة لكسمبرغ للتعاون الإنمائي.

موزامبيق

قاد اثنان من المديرين الإداريين في اليونيدو بعثة إلى موزامبيق في آب/أغسطس لاستعراض برنامج التعاون التقني التابع للمنظمة. وتستضيف موزامبيق أكبر حافظة لمشاريع اليونيدو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي أوّل بلد أجرت فيه اليونيدو استعراضا جزئيا للشركاء الوطنيين القائمين بالتنفيذ ضمن إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية الذي تنتقل في إطاره إدارة التحويلات النقدية من نظام يقوم على ضوابط جامدة إلى نهج إدارة المخاطر. والشركاء الوطنيون الستة

زيارة ميدانية قام بها اثنان من مديري اليونيدو الإداريين إلى نامبولا، موزامبيق، آب/أغسطس ٢٠١٠. © اليونيدو

الإطار ١ (تابع)

المختارون من أجل الاستعراض يشاركون في أربعة من البرامج الأحد عشر المشتركة التي يتألّف منها البرنامج الموحّد، وهي: الشباب والتوظيف، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبيئة وتغير المناخ، وبناء القدرات التجارية. وانضمّت اليونيدو إلى مجهود يرمي إلى مواءمة محتوى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرنامج الموحد القادمين مع أولويات التنمية الوطنية المحدّدة في خطة الحكومة المعتمدة أخيرا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجرت اليونيدو تقييما قطريا مستقلا لوجودها في موزامبيق تناول البرنامج القطري في مجمله وكذلك عناصر البرامج الإقليمية وفرادى المشاريع وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وآليات مبادرة «توحيد الأداء» إلى جانب أداء المكتب القُطري. ويجري النظر في التوصيات في عملية البرمجة القُطرية المشتركة الحالية.

باكستان

تشترك اليونيدو في ثلاثة برامج مشتركة، هي: الزراعة والتنمية الريفية وتخفيف حدّة الفقر؛ والبيئة؛ والتعليم؛ وفي مسألة المنظور الجنساني الجامعة. وقد استُهلّت بعثة استعراض ميدانية في أيار/مايو لقياس التوقعات وتوزيع المسؤوليات بالتشاور مع المنسق المقيم ووكالات الأمم المتحدة والمانحين المحتملين. وساهمت المهمة في توضيح المشهد المحدد لآلية «أمم متحدة واحدة» في باكستان. وقد حُدِّدت، من خلال صقل أُجري لاحقا لخطط العمل السنوية، مسؤولية كل وكالة مشاركة، بما في ذلك دور اليونيدو المحدد؛ وأعقب ذلك مباشرة اعتماد المشاريع ذات الصلة. وكعضو في أفرقة قطاع تقدير الأضرار والاحتياجات المشتركة في عمليات ما بعد الفيضانات، قدَّمت اليونيدو مساهمات كبيرة لعنصر الصناعات والقطاع الخاص. وشارك مكتب اليونيدو القطري في عملية تقييم الاحتياجات في فترة ما بعد النزاع. وتقود اليونيدو تقييما لتأثير الفيضانات التي شهدتها باكستان مؤخرا على بلوغ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية (الشراكة العالمية من أجل التنمية). وقد شكّل تقييم الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب تقارير تقييم الأضرار والاحتياجات، الأساس لكل أشكال العمل الإنمائي في باكستان في فترة ما بعد الفيضانات.

رواندا

في نهاية عام ٢٠٠٩، زاد فريق الأمم المتحدة القطري حصته من المبادرات المشتركة في رواندا، وغيَّر لاحقا المعايير المتبعة في تخصيص أموال "الصندوق الموحّد". ونُوقش تأثير تلك التغييرات على أنشطة اليونيدو في أيار/مايو مع المنسق المقيم للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين بمسائل تخصيص أموال «الصندوق الموحّد». وأدت تلك المناقشات إلى تنويع حافظة اليونيدو وإضافة برامج جديدة، تم تطويرها بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية والفاو، بشأن بناء القدرات من أجل صياغة وتنفيذ السياسات الصناعية ومعالجة الصناعات الزراعية. ومن حسن الطالع أن اليونيدو سنحت لها الفرصة كي تدمج تلك المبادرات في البرنامج الموحد، بما في ذلك المبادرات المشتركة المتعلقة بالإطار المتكامل المعزَّز وتلك المعنية بترويج الاستثمار التي ترد في إطار برنامج شبكة وكالة ترويج الاستثمار في أفريقيا. وعُيِّن رئيس جديد لعمليات اليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر، وأدت عملية إعادة توزيع الأنشطة لضمان مشاركة الوكالات ضمن إطار ولاياتها وخبراتها إلى إعلان اليونيدو الوكالة الرائدة في المسائل المتعلقة بالطاقة وقطاع الصناعات التحويلية.

زيارة ميدانية قام بها اثنان من مديري اليونيدو الإداريين إلى نامبولا، موزامبيق، آب/أغسطس ٢٠١٠. © صور الأمم المتحدة/مارك غارتن

جمهورية تنزانيا المتحدة

شاركت اليونيدو في استعراض للدورة الأخيرة للاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر في تنزانيا والتي اقتربت من نهايتها في كانون الأول/ديسمبر. وقُدّمت الاستراتيجية المحدَّثة إلى الحكومة للموافقة عليها. وفيما يخص المرحلة القادمة لاستراتيجية التنمية القطرية (٢٠١١-٢٠١٥)، يستعد فريق الأمم المتحدة القُطري لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتي تشمل المجموعة الكاملة من الأنشطة التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وهي سوف تتيح إطارا نتائجيا تقوم من خلاله الوكالات المعنية بمواءمة أنشطتها الفردية أو المشتركة. وفي إطار الخطة المذكورة، شاركت اليونيدو في الفريق العامل المعني بالنمو الاقتصادي، بما في ذلك الحوكمة الاقتصادية والبيئة. وتضمَّن تقييم مستقل للبرنامج القطري أجرته اليونيدو في أيلول/سبتمبر تقييما لفعالية المشاريع المنفذة ومساهمتها وتأثيرها. ويجري النظر في التوصيات المتأتية من التقييم القطري ضمن عملية البرمجة القطرية المشتركة الحالية. وقد اتفق الفريق القطري بأكمله على مواءمة مجالات الدعم والخدمات المشتركة التي ستوضع موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك تدعيم المنصّات المشتركة التي تتميّز بكفاءة التكلفة في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والموارد البشرية.

أوروغواي

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، اضطلع موظفون من اليونيدو ببعثة رصد في أوروغواي لاستعراض عمليات اليونيدو في إطار مبادرة "توحيد الأداء". وقام مسؤولو اليونيدو بتعريف أصحاب المصلحة بسياسة المنظمة على صعيد توحيد الأداء، واتخذوا تدابير من شأنها إتاحة الرصد الأمثل من مقرّ اليونيدو. كما ساهمت البعثة في إذكاء الوعي لدى المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري وأطراف أخرى بتفاصيل نماذج أعمال الوكالات المتخصصة وانعكاساتها على تنفيذ برامج المبادرة. كما تزامنت البعثة مع إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد والتحضيرات الجارية لخطة العمل الخاصة بالدورة ٢٠١١-٢٠١٥، إلى جانب استعراض خيارات التنفيذ على المستوى الوطني وتجارب الوكالات في أوروغواي. وتضطلع اليونيدو، بصفتها الوكالة الرائدة فيما يخص العديد من المشاريع المرتبطة باستراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات الطاقة والإنتاج المستدام والتوظيف، وكوكالة رائدة مشارِكة في مشروع صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المسمّى "تعزيز الصناعات الثقافية وتحسين سبل الوصول إلى السلع والخدمات الثقافية من أوروغواي"، بتنفيذ جميع عناصر خطة العمل في إطار البرنامج الموحد الحالي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ عن طريق مكتبها الإقليمي في مونتيفيديو.

فييت نام

شمل إعداد الخطة الموحّدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، الذي استُكمل في أيار/مايو، تحليلا قطريا قاده فريق عامل من الجهات المانحة وممثلي منظمات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيدو. وفي أيلول/سبتمبر، تعاون فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة وممثلو الحكومة على إعداد تقرير متكامل على أساس التحليل القطري والتقييم الذي يقوده البلد ومدخلات من أفرقة تنسيق البرامج. وتقود اليونيدو، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، واحدا من أفرقة تنسيق البرامج الثمانية، وتشارك في ثلاثة أفرقة أخرى. وقامت ثلاثة أفرقة عاملة مكونة من رؤساء الوكالات، بمن فيهم ممثل اليونيدو، لاحقا بصياغة البيانات النهائية للخطة الموحّدة القادمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وانسجاما مع الجهود الرامية إلى مواءمة ممارسات إدارة الأعمال، يُنتظر أن تشترك جميع وكالات الأمم المتحدة في فييت نام في الأخذ بالنهج المنسّق للتحويلات النقدية في أسرع وقت ممكن، وأن تنفِّذ تدابير أخرى ذات صلة بحلول مطلع عام ٢٠١١. وأنشأت اليونيدو فريقا عاملا لمناقشة طرائق تنفيذها، وأرسلت ورقة موقفية إلى السلطات الوطنية. وتجري إحاطة مديري البرامج بمعلومات محدَّثة وتوجيههم بتنفيذ تلك القواعد بالقدر المستطاع في أنشطتهم الجارية.

مؤتمر صحفي لدى إصدار تقرير الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغيّر المناخ.
© صور الأمم المتحدة|مارك غارتين

والاعتماد المكثّف على الطاقة وفي الوقت نفسه إدرار الربح ومن ثمّ تحقيق الإنتاج المستدام في نهاية المطاف.

وشارك المدير العام، بصفته رئيس اليونيدو ورئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ورئيس الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغيّر المناخ، في الاجتماع الوزاري بشأن الطاقة النظيفة الذي عُقد في واشنطن العاصمة والذي استضافته وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. وناقش ما يزيد على ٦٠٠ مشارك التعاون بشأن السياسات والبرامج التي يمكن أن تعجِّل انتقال العالم إلى تكنولوجيات الطاقة النظيفة والاقتصاد ذي الانبعاثات الكربونية المنخفضة. وبحَث المشاركون سبل تحسين كفاءة استخدام الطاقة وكذلك الحاجة إلى سياسات وشراكات جيّدة التصميم لتوجيه استثمارات القطاع الخاص وقدراته مع التقليل في الوقت ذاته من النفقات العامة إلى الحدّ الأدنى.

» **المدير العام** يرأسُ شبكة الأمم المتحدة للطاقة وفريق الأمين العام الاستشاري المعني بالطاقة وتغيّر المناخ

وكان موضوع الحاجة إلى حملة عالمية لتعزيز سبل الحصول على الطاقة وقضية إنهاء الفقر إلى الطاقة بندين في أعلى جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر في نيويورك أثناء مؤتمر القمّة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر أعلاه). وجمع الحدث، الذي شاركت في تنظيمه اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة الأمم المتحدة، قادة عالميين، منهم رئيسا النمسا والسنغال ورئيس وزراء أثيوبيا. وسلّم الاجتماع بأن العقبات التي تعترض سبل الحصول على الطاقة على الصعيد العالمي ليست تقنية وإنّما تجسّد إحجاما عاما من جانب المجتمع بأسره عن رفع موضوع الوصول إلى الطاقة إلى مرتبة عليا على جدولي الأعمال السياسي والإنمائي.

الشراكات مع أطراف فاعلة دولية أخرى

إنّ الانتقال من مشاريع قائمة بذاتها إلى برامج قُطرية يعني عمل اليونيدو على نحو أوثق مع المنظمات الشقيقة، سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها، مقارنة بأي مرحلة أخرى في تاريخها. ومعظم أنشطة المنظمة المبيّنة في هذا التقرير كانت تنطوي على العمل في شراكة مع مقدِّمين آخرين لخدمات التعاون التقني. ويقدّم هذا القسم من التقرير بضع أمثلة تبيّن الشراكات القيّمة التي أسستها المنظمة على مرّ السنين.

وفي عام ٢٠١٠، عزّزت اليونيدو شراكتها مع الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) بغية الترويج للأعمال التجارية الزراعية كوسيلة لتبديد شواغل الأمن الغذائي والحدّ من الفقر على نحو مستدام في البلدان المنخفضة الدخل (انظر الموضوع المميّز بشأن الأعمال التجارية الزراعية في الصفحة ٤٦). وتستند الشراكة إلى النجاح الذي تكلَّل به استكمال سلسلة من المؤتمرات الدولية والإقليمية بشأن الصناعات الزراعية من أجل التنمية. وقد عُقد المؤتمر المشترك الأول من هذا النوع في نيودلهي في عام ٢٠٠٨، وجمع سويا ممثلين من أكثر من ١٠٠ بلد نام. وأعقبته مشاورات إقليمية تستهدف الاحتياجات الخاصة لبلدان في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وتناول المؤتمر الرفيع المستوى بشأن

تطوير الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا (انظر الفصل ٣)، الذي عُقد في آذار/مارس في أبوجا، احتياجات البلدان الأفريقية. واجتمع نحو ٢٠٠ مشارك من ٤٣ بلدا تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار حدث جانبي اشتركت في تنظيمه اليونيدو والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدعم من مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وقد ركّزت الشراكة الطويلة الأمد بين اليونيدو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، منذ عام ٢٠٠٨، على وضع مجموعة من المعايير الدولية للصناعة في مجالات إدارة البيئة والطاقة وسلامة الأغذية واستخدام الطاقة وكفاءة استخدامها. كما تُعنى الشراكة كذلك بممارسة وضع المعايير وتقييم المطابقة لها بالنسبة إلى البلدان النامية. وتؤثر ولاية اليونيدو المتمثلة في الترويج لاعتماد القواعد والمعايير العالمية على عملها الرامي إلى تخفيض الانبعاثات العالمية، وزيادة الكفاءة المادية، وتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية أمام المنتجين في البلدان النامية. وقد أدى التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي إلى المشاركة في إعداد طائفة من المبادئ التوجيهية والأدوات المخصصة، ومنذ عهد قريب في مجال إدارة الطاقة، وهي في صميم خدمات التعاون التقني التي تقدمها اليونيدو.

وكان تقييم المطابقة ودوره في التجارة الدولية محطّ تركيز دليل نشرته اليونيدو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في شباط/فبراير. والمنشور الجديد، وعنوانه بناء الثقة – عُدّة أدوات تقييم المطابقة، هو دليل شامل وسهل الاستخدام لفائدة مديري الأعمال والمنظّمين وممثلي المستهلكين. ويوفر تقييم المطابقة وسيلة اختبار امتثال المنتجات والخدمات من حيث النوعية والسلامة والموثوقية وقابلية التشغيل والكفاءة والفعالية والاستدامة البيئية وفقا للمعايير واللوائح ذات الصلة. وهي تساعد على ضمان أن تلبي المنتجات والخدمات توقعات المنتجين وتنال ثقتهم.

وفي أثناء الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التنمية الصناعية، المعقودة في أيار/مايو، اتّفق المدير العام لليونيدو والمدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) على تعزيز التعاون بين المنظمتين دعما للتنمية المستدامة وعلى مساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات الاقتصاد العالمي. وعلى وجه التحديد، سوف تتعاون المنظمتان تعاونا أوثق في مجالات الاستبصار التكنولوجي والاستخدام الاستراتيجي لمعلومات براءات الاختراع من أجل التنمية، والترويج للابتكار ونقل التكنولوجيا، وتطوير القطاع الخاص، وبناء القدرات التجارية، والمسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ويؤدي نظام الملكية الفكرية دورا رئيسيا في تيسير نقل التكنولوجيا عن طريق الترويج لحوافز الاستثمار في الابتكار مع توفير إطار لتبادل الموجودات الفكرية، وعن طريق إرساء نظام السوق من خلال العلامات والأسماء التجارية.

وعقب عدد من الأنشطة المشتركة الناجحة في الماضي، أطلقت اليونيدو والويبو في كانون الثاني/يناير برنامجا لتطوير القدرات التجارية في باكستان. وتتولى المفوضية الأوروبية تمويل البرنامج بمبلغ ٩,٥ ملايين يورو، وسيستمر على مدى أربعة أعوام ونصف العام. وتتولى اليونيدو تطوير قدرات العرض في مصائد الأسماك والبستنة، ودعم تطوير البنية الأساسية والخدمات فيما يتعلق بالمطابقة. وتركز الويبو من ناحيتها على نظام وهيكل مؤسسي فيما يتعلق بالملكية الفكرية. ومن شأن الاضطلاع بأنشطة مشتركة في قطاعي مصائد الأسماك والبستنة إضافة قيمة إلى المنتجات التصديرية عن طريق الاعتراف بخصائص محددة في المنتجات المحلية، أو إشهار الأسماء التجارية، والترويج لها.

شريك في الميدان

استمر تركيز الإدارة على تحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية لتمثيل اليونيدو الميداني خلال عام ٢٠١٠. فمن ناحية، ضمنت توسيع نطاق الشبكة، ومن ناحية أخرى، فتحت قنوات جديدة أمام الوحدات القائمة. وأُسّس المكتب القُطري في البرازيل في آذار/مارس، وعُين مستشار صناعي رفيع لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية كخطوة تمهيدية على طريق افتتاح مكتب قُطري جديد سيعمل، رهنا بالتطوير الناجح للبرنامج، بصورة كاملة خلال عام ٢٠١١. وكانت بنغلاديش مركز اهتمام برنامج واسع النطاق لدعم الجودة، نفَّذته اليونيدو بالتعاون مع مركز التجارة الدولية (انظر الفصل ٣). ومن شأن مكتب مصغر جديد لليونيدو، افتُتح في بنغلاديش في تموز/يوليه، أن يُيسِّر إدارة اليونيدو لبرنامجها الحالي وزيادة حافظة المنظمة في الأعوام القادمة. وفي نهاية عام ٢٠١٠، كان لدى جميع مكاتب اليونيدو الإقليمية والقطرية ممثل خاص لليونيدو، وإن كان بعضهم لا يزال في انتظار استكمال الإجراءات قبل التوجه إلى أماكن عملهم الجديدة.

وفي عام ٢٠٠٩، تأسست بموجب سياسة اللامركزية التي تعتمدها المنظمة آلية يرتبط بمقتضاها الموظفون المسؤولون عن التنمية الصناعية في الميدان بالفروع التقنية ذات الصلة في المقر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عهد المدير العام بإدارة شبكة اليونيدو الميدانية بأكملها إلى شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني من أجل الدمج الكامل لإدارة البرامج والمشاريع على صعيدي المقر والميدان. وبصورة مماثلة، سوف يضمن النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية الذي يدعم تقديم خدمات التعاون التقني أن تصبح مكاتب اليونيدو الميدانية، في السنوات القادمة، في وضع يسمح لها بتولي مستوى أعلى من المسؤولية والمساءلة ضمن أنشطة المنظمة في مجال التعاون التقني. وقد واصلت

اليونيدو استخدام خطة عمل المكاتب الميدانية بحيث تندرج أنشطة الوحدات الميدانية المخطط لها ضمن صيغة تستند إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج.

وفي نهاية العام، كان لدى اليونيدو ٢٩ مكتبا إقليميا وقطريا حول العالم، بعضها يشمل أكثر من بلد واحد، إضافة إلى ١٧ مكتبا

» **مكاتب اليونيدو الميدانية** يمكن أن تتولّى مستوى أعلى من المسؤولية والمساءلة ضمن إطار أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظّمة

من مكاتب اليونيدو المصغّرة في البلدان التي لا يوجد بها تمثيل خلاف ذلك. كما احتفظت اليونيدو ببرنامج في العراق يضم الممثل الخاص للمدير العام لدى العراق. وينبغي أيضا ملاحظة أن المكتب القطري السابق في تركيا ظل يعمل منذ عام ١٩٩٩ بصفته مركز اليونيدو للتعاون الإقليمي.

وفي أعقاب التغييرات التي أُدخلت عام ٢٠٠٩، أصبحت مسؤولية مكاتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا ضمن نطاق شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني مما يتيح إقامة روابط أوثق مع برنامج اليونيدو الأوسع نطاقا لترويج الاستثمار ومع برامج التعاون التقني الأخرى في إطار المنظمة. وخلال عام ٢٠١٠، كانت هناك مكاتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في الاتحاد الروسي وإيطاليا والبحرين وبلجيكا (إقليم والون) وجمهورية كوريا والصين (بيجين وشنغهاي) وفرنسا والمكسيك والمملكة المتحدة واليابان. ودُمج مكتبان كانا يعملان سابقا في باريس ومارسيليا ضمن مكتب واحد هو مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في فرنسا في حزيران/يونيه لتبسيط الأنشطة والاستفادة على نحو أفضل من الخبرات والموارد. ويوجد المكتب في باريس.

وعُقد اجتماع ثان لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر في طوكيو. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في استبانة البرامج الإقليمية التي ستُنفَّذ بالاشتراك بين مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا الأربعة الموجودة في المنطقة. كما نوقشت مسألة تمويل شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في طوكيو حلقة دراسية حول الاستثمار في المغرب في مقر جامعة الأمم المتحدة، وأعقبتها، في كانون الأول/ديسمبر، حلقة دراسية حول الاستثمار في بيرو. وفي إطار برنامج المندوبين الذي أعدّه مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في طوكيو، دُعي إلى طوكيو في عام ٢٠١٠ تسعة مسؤولين من مؤسسات حكومية أو شبه حكومية في بلدان نامية تعمل في مجال الاستثمار أو الترويج للتكنولوجيا أو كليهما للبقاء مددا تتراوح ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا من اليابان إلى بلدانهم. وشهدت التعليقات الواردة من المندوبين على النجاح المستمر للبرنامج. وأثنى تقييم مستقل لمكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في طوكيو، أُجري عام ٢٠١٠، على فعّالية المكتب وكفاءته وكذلك على تركيزه على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا والمسائل المتعلقة بالبيئة والطاقة.

واشترك مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين في افتتاح المركز الدولي للبناء الذكي في كانون الثاني/يناير. ويقدِّم المركز، الكائن في موقعين ويحظى بتمويل بنك الإسكان في البحرين، الدعم في مجال معلومات المباني الذكية والتكنولوجيا والتدريب في مجال بناء المساكن المراعية للبيئة. وأعقب الافتتاح عقد اجتماعين استضافهما مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين وجمعا سويا خبراء حول تكنولوجيا المباني الذكية وإدارة المياه.

ويحتفظ مكتب اليونيدو في بروكسل، المدينة التي يوجد بها مقر الاتحاد الأوروبي، بصلات وثيقة مع المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. وطوال عام ٢٠١٠، واصل المكتب توسيع نطاق تعاونه مع الاتحاد الأوروبي والاضطلاع بدور متزايد الأهمية في السياسات الإنمائية بالتشاور الوثيق مع المؤسسات الأوروبية. وقابل المكتب عددا من كبار المسؤولين نيابة عن اليونيدو، وساعد على توثيق الروابط بين المقر والهيئات الأوروبية في بروكسل.

أما الجزء الأكبر من عمل المكتب خلال السنة، فكان يرتبط بأنشطة اليونيدو في أفريقيا. فقد شارك المكتب مشاركة وثيقة في صياغة خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠١١-٢٠١٣) من أجل تحسين تنافسية وتنويع الزراعة والصناعة الأفريقيتين إلى جانب عقد الملتقى الاقتصادي الأفريقي الأوروبي الرابع. ويجمع الملتقى، الذي عُقد عشية انعقاد القمة الأوروبية الأفريقية في تشرين الثاني/نوفمبر في طرابلس، منظمي المشاريع والمستثمرين من القطاعين العام والخاص من كلتا القارتين لمناقشة سبل تحسين مناخ الاستثمار والأعمال وتوسيع نطاق الأعمال في أفريقيا (انظر الفصل ٣). وحظي الملتقى بدعم اليونيدو بخبرتها الواسعة في مجال التعاون مع القطاع الخاص. وقدَّم ممثل اليونيدو في بروكسل عدة عروض إيضاحية للجنة سفراء مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وكذلك لسفراء المجموعة الأفريقية لإطلاعهم على أنشطة اليونيدو والتمهيد للتعاون في المستقبل. كما ألقى كلمات رئيسية في اجتماعات عدة، بما فيها ملتقى كرانس مونتانا حول أفريقيا الذي عُقد في نيسان/أبريل في بروكسل.

ومكتب بروكسل عضو في فريق الأمم المتحدة في بروكسل المؤلف من ٢٦ وكالة وصندوقا وبرنامجا تشمل المجموعة الكاملة لأنشطة الأمم المتحدة. ويعمل الفريق على بناء الفهم والدعم لأنشطة منظومة الأمم المتحدة ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ولدى جمهور أوسع نطاقا في أوروبا. وشملت الأنشطة بلورة مواقف مشتركة وتوصيل رسائل رئيسية بشأن مسائل مثل مستقبل السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي أو تغير المناخ أو الاقتصاد المراعي للبيئة وكذلك تحسين البرمجة من خلال اتفاق الإطار المالي والإداري بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة. واشترك مكتب بروكسل بصفة خاصة في صوغ الاستراتيجيات من أجل اعتماد نهج مشترك تجاه المؤسسات الأوروبية.

وموقع مكتب اليونيدو في جنيف يتيح له الاستعانة بثروة من المعلومات والاستفادة من أوجه التآزر ضمن النظام المتعدد الأطراف. فالمدينة تستضيف ٢٢ منظمة دولية بموجب اتفاقات مقرّ، و٧ منظمات شبه دولية، و١٧٣ بعثة دبلوماسية دائمة، وما لا يقل عن ٧٠٠ منظمة غير حكومية. ويقدِّم مكتب الأمم المتحدة في جنيف خدمات إلى ٥٠٠ ٨ اجتماع كل عام؛ وثمة عدد كبير من الاجتماعات تنظمه منظمات دولية أخرى. ومن الضروري رصد تلك الاجتماعات لاستبانة المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى عمل اليونيدو.

ويتابع مكتب اليونيدو في جنيف أوّلا بأول عمل المنظمات التي تقاسم اليونيدو الغايات، وينبّه المقرّ بفرص الاضطلاع بأنشطة مشتركة، ويجمع المعلومات ذات الصلة بأهداف اليونيدو. كما أنه يقدم اقتراحات عندما يلزم تمثيل اليونيدو في الاجتماعات التقنية في جنيف، ويتولى، في الكثير من المناسبات، تمثيل المنظمة أو الترويج لخبراتها عن طريق توزيع المطبوعات. ويشارك المكتب في العديد من الأنشطة والأحداث التي تنظمها الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة، ويمثل اليونيدو في مجموعات مثل المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة للمصرف المركزي الأوروبي.

واحتُفل بيوم التصنيع في أفريقيا لعام ٢٠١٠، وقد وافق ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، تحت شعار «الصناعات التنافسية من أجل تنمية أفريقيا». وأقيم حفل بهذه المناسبة اشتُرك في تنظيمه مع المكاتب المحلية للبعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي وكذلك للَّجنة الاقتصادية لأفريقيا ودُعي إليه جميع البعثات والوفود الدائمة في جنيف وأطراف مهتمة أخرى.

ويتولى مكتب اليونيدو في جنيف الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، وشارك في تقديم مساهمات اليونيدو إلى الاستعراض العالمي الثالث للمعونة من أجل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، والذي سيُعقد في تموز/يوليه ٢٠١١، وخصوصا على صعيد إعداد الدراسات الإفرادية. وشارك المكتب بنشاط في مداولات مجلس الإطار المتكامل المعزز، وقدَّم مساهمات لعمله مع أقل البلدان نموا. وبالمثل، ساعد المكتب على الترويج لمشاركة اليونيدو في حلقات عمل الإطار المعزز في هذا المجال.

وعمل مكتب جنيف مع شعبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل صياغة إطار التعاون بين اليونيدو والمنظمة الذي يرد وصفه على نحو أشمل أعلاه. كما استكشف المكتب مع الاتحاد الدولي للاتصالات جدوى تنظيم حلقات دراسية إقليمية تشمل الاتحاد الدولي للاتصالات واليونيدو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي واللجنة الكهروتقنية الدولية. ويعمل مكتب جنيف حاليا على وضع إطار تعاون أكثر منهجية مع الاتحاد الدولي للاتصالات.

ومكتب اليونيدو في نيويورك، بفضل موقعه في المدينة التي يوجد بها المقرّ الرئيسي للأمم المتحدة، لا يقتصر عمله على تمثيل

كانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو، وفرانسيس غوري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

© اليونيدو

اليونيدو في عدد لا حصر له من الأنشطة الرفيعة المستوى فحسب، بل يُنظِّم كذلك طائفة من الأنشطة نيابة عن اليونيدو. والجزء الأكبر من الدعم الذي قدَّمه مكتب نيويورك في عام ٢٠١٠ يرتبط بمجالي البيئة والطاقة، وخصوصا مشاركة اليونيدو في المبادرات المتعددة الأطراف في مجال الطاقة (انظر أعلاه). وفي نيسان/أبريل، أعدّ مكتب نيويورك لإصدار تقرير الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ، ونظَّم حدثا جانبيا بشأن شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف.

وفي أيار/مايو، شارك المكتب في حدث للاحتفال بالذكرى العاشرة للمبادرة العالمية لجزر الطاقة المستدامة، والتي أطلقها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ اتحاد من المنظمات الدولية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة في جهودها لتحويل قاعدة الطاقة لديها من الوقود الأحفوري إلى نظام يستند إلى التكنولوجيات المتجددة والمتسمة بكفاءة استخدام الطاقة. كما وفَّر الحدث فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بعد مضي خمسة أعوام على بدء العمل بها. وفي الشهر ذاته، نظَّم مكتب نيويورك اجتماع مائدة مستديرة مع حكومة الفلبين لمتابعة إعلان مانيلا بشأن الصناعة الخضراء في آسيا (انظر الفصل ٥). وعُقدت جلسة إحاطة إعلامية بشأن يوم التصنيع في أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث ألقى بيانات كل من رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونيدو، أعقبتها حلقة نقاش.

ويرصد مكتب نيويورك أيضا التقدّم المحرز في إعداد الوثائق والتقارير الرئيسية لضمان أن يُمنح دور الصناعة وكفاءة الطاقة والحصول عليها الأهمية التي يستحقها. ومن بين الأمثلة على ذلك الوثيقة الختامية لنتائج مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي تحتل فيها هذه المسائل موقعا بارزا.

وخلال جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمثل المكتب اليونيدو في مختلف اللجان، ويقوم بالمداخلات نيابة عن المنظمة. وفي هذا العام، عرض المكتب تقرير التعاون في مجال التنمية الصناعية في اللجنة الثانية، وشارك في عملية المشاورات غير الرسمية التي أدت إلى اعتماد قرار استنادا إلى ذلك التقرير. واتفقت الدول الأعضاء على جوانب رئيسية في التقرير من قبيل زيادة التركيز على سبل الوصول إلى الطاقة المستدامة والحاجة المتنامية لإشراك القطاع الخاص في التنمية الصناعية وتعزيز ولاية اليونيدو. وفي مداخلات أخرى مع الدول الأعضاء، واصل مكتب نيويورك جهوده لاستهلال «مجموعة أصدقاء الطاقة». كما شدد على أهمية الوصول إلى الطاقة كشرط أساسي من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وحصل على دعم الجمعية العامة في مسعاه إلى أن يُسمّى عام ٢٠١٢ «السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع».

العمل مع القطاع الخاص

لا يمكن لشباب اليوم أن يتخيلوا عالما يخلو من الحواسيب. وقد اتسمت التغيرات التي طرأت على عمليات تصميم السلع المصنَّعة وإنتاجها وتغليفها واعتمادها وشحنها، على سبيل المثال لا الحصر، بالاطّراد أكثر من أي مرحلة أخرى في التاريخ منذ الثورة الصناعية. ويكاد لا يخلو جانب من جوانب النشاط الإنساني من تأثيرات الحوسبة، وتعاني البلدان التي لا يدرس فيها الأطفال المهارات الحاسوبية من حرمان واضح. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت اليونيدو تختار العمل مع بعض أبرز شركات تكنولوجيا المعلومات في العالم لفائدة الأطفال والطلاب في بلدان العالم النامية.

وعلى مدى العامين الماضيين، طبقت اليونيدو وشركة هيوليت باكارد برنامجا تدريبيا رائدا واسع النطاق للشباب من سنّ ١٦ إلى ٢٥ عاما لتزويدهم بمهارات إدارة مشاريعهم الخاصة، بما في ذلك دروس في تكنولوجيا الحاسوب. ومن بين البلدان المشاركة في البرنامج الإمارات العربية المتحدة وأوغندا وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا وكينيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيجيريا. وفي عام ٢٠١٠، وُسِّع نطاق تلك الجهود لتشمل الخريجين ومنظمي المشاريع الناشئين والطموحين وأصحاب الأعمال الصغيرة. وتُدرَّس في إطار المنهج التدريبي – الذي يتناسب اسمه المختصر، وهو «لايف» (بمعنى «الحياة»)، مع اسمه الكامل، وهو «مبادرة التعلّم لمنظمي المشاريع» – المهارات التجارية ذات الصلة، باستخدام التكنولوجيا، من أجل إطلاق المشروع التجاري وإدارته وإدامته. وتُجمّع النمائط التدريبية ضمن العناوين العريضة التالية: التخيُّل، التخطيط، البدء، النمو، الابتكار. وتُقدَّم الدورات على شبكة الإنترنت وفي قاعات دراسية على حد سواء، وتُتاح عن طريق الشركاء المحليين. وهؤلاء الشركاء عادة ما يكونون من المنظمات غير الربحية أو الوكالات الحكومية التي تنشط فعلا في مجال تنمية تنظيم المشاريع أو التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي تدعم بالفعل المنشآت الصغرى والصغيرة. وتكفل مشاركة الشركاء المحليين استدامة البرنامج. وبينما تتولى اليونيدو التدريب في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تقدِّم هيوليت باكارد التكنولوجيا المتطوّرة، وتصمِّم المنهج الدراسي، وتوفِّر المواد التدريبية، وتُعِدّ الموظفين المحليين لإدارة برنامج تدريب المدرِّبين.

وفي إطار مشروع مماثل في أنغولا، تساعد اليونيدو على إدخال تنظيم المشاريع كأحد مواضيع الدراسة في المدارس الثانوية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت شركة شيفرون أنها ستتبرع بمبلغ مليون دولار للمشروع الذي سيكمل البرنامج الوطني بشأن تنمية تنظيم المشاريع في أنغولا. وشيفرون هي أول طرف مانح من القطاع الخاص يدعم برنامج منهج تدريس تنظيم المشاريع في المدارس الثانوية في أنغولا. وتُدرَّس

المادة حاليا في ٤٠ مدرسة في تسع مقاطعات حيث يشترك ما يزيد على ٢ ٠٠٠ طالب على أساس تجريبي. وتخطط الحكومة لتعميم منهج تدريس تنظيم المشاريع على البلد بأكمله ليضمّ نحو ٥٠٠ ٠٠٠ طالب بحلول عام ٢٠١٣.

وفي آذار/مارس، وقّعت اليونيدو مذكرة تفاهم مع مصرف «إيكوبانك ترانزناشونال إنكوربوريتد»، وهو مجموعة مصرفية أفريقية رائدة. وسوف تعمل اليونيدو مع مصرف إيكوبانك لتعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا من خلال التنمية الصناعية المستدامة. وإدراكا من اليونيدو للمساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص إلى أهدافها الاستراتيجية، فإنها ظلّت تروج بنشاط لترتيبات التعاون مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص. ويمارس مصرف إيكوبانك نشاطه في ٣٠ بلدا في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها وجنوبها. وسوف تركّز اليونيدو ومصرف إيكوبانك في المقام الأوّل على الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية والطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة. وسوف يشمل دعم نمو القطاع الخاص تدابير خاصة لفائدة منظّمي المشاريع من النساء والشباب.

وفي آب/أغسطس، وقّعت اليونيدو اتفاقا مع المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد – وهو منظمة غير حكومية مقرّها في المملكة المتحدة – ستعمل بمقتضاه المؤسستان معا للمساعدة على التعجيل بنمو قطاع الصناعات التحويلية الخاص في البلدان النامية عن طريق ربط المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التحويلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بسلاسل الإمداد العالمية. ومن خلال برنامج اليونيدو للتعاقد من الباطن والشراكة، سوف تتيسّر لأعضاء المعهد سبل الحصول على معلومات بشأن قدرات المورِّدين في بلدان البرنامج مما سيساعدهم على أن يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة في الوقت الذي يدعمون فيه نمو المنتجين المحليين.

» **يكاد لا يخلو** جانب من جوانب النشاط الإنساني من تأثيرات الحوسبة، وتعاني البلدان التي لا يدرس فيها الأطفال المهارات الحاسوبية من حرمان واضح

شراكات مع الأوساط الأكاديمية

تكتسي الشراكات مع الجامعات والمعاهد أهمية خاصة لدى اليونيدو من حيث دورها كجهة فكرية رائدة في مجال التنمية الصناعية. وطوال عام ٢٠١٠، عزّزت المنظمة الروابط القائمة مع العديد من الجامعات، واستكشفت مجالات الاهتمام المشترك مع مجموعة جديدة من الجامعات. ويُذكر منها، ضمن جامعات أخرى، جامعات ومعاهد للتعليم العالي في كل من: الإمارات العربية المتحدة وأوغندا وأوكرانيا وإيرلندا والبرازيل وبربادوس وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة والدانمرك وزامبيا والسنغال والصين وغانا وفييت نام وكندا وكوت ديفوار وكينيا ومالي والمملكة المتحدة وموزامبيق والنمسا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

برنامج تدريب الخريجين الجامعيين في تونس.
© اليونيدو

وحظي المدير العام بتقدير جامعة تيري في نيودلهي عندما مُنح، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، الدكتوراه الفخرية لجهوده في الترويج للتنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

والكرسي الجامعي في الابتكار هو مبادرة طورتها اليونيدو في عام ٢٠٠٦ بالتعاون مع ثلاث جامعات أوروبية، هي: جامعة غراتس للتكنولوجيا في النمسا، وجامعة ميلانو للعلوم التطبيقية في إيطاليا، وجامعة دلفت للتكنولوجيا في هولندا. وكشريك منتسب إلى المبادرة، تقدِّم اليونيدو الدعم التقني لها. ومن بين الأنشطة الأولى للمبادرة إنشاء شبكة عالمية من الكراسي الجامعية في الابتكار. وبمجرد استكمال الشبكة، تمكنت المبادرة، في عام ٢٠١٠، من توأمة الجامعات في البلدان النامية حول البحر الأبيض المتوسط مع الجامعات الأوروبية الثلاث. وبناء على طلب الصناعات في المنطقة، تعمل الجامعات المتوأمة سويا من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الصناعية في بلدانها المختلفة. والجامعات المشترِكة حاليا في المبادرة هي جامعة القاهرة في مصر، وجامعة القديس يوسف في لبنان، وجامعة الحسن الثاني في المغرب، وجامعة حلب في الجمهورية العربية السورية، والمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس في تونس. وخلال عام ٢٠١٠، عُقدت سلسلة من الاجتماعات في المنطقة لإطلاق البرنامج الذي يجري تنفيذه حاليا. وتعمل اليونيدو والكرسي الجامعي حاليا على توسيع الرقعة الجغرافية التي تشملها هذه المبادرة.

وقد أعلنت الأمم المتحدة عام ٢٠١٠ باعتباره السنة الدولية للتنوع البيولوجي، ودُعيت المنظمات الدولية والعالم بأسره إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير للمحافظة على تنوع الحياة على سطح الأرض. واستجابة لتلك الدعوة، أطلقت اليونيدو الشبكة الدولية للتكنولوجيا الأحيائية الصناعية أثناء ندوة دولية عُقدت في آذار/مارس في فيينا، في شراكة مع معهد التكنولوجيا الأحيائية النباتية للبلدان النامية وجامعة خِنت في بلجيكا. وتحظى الشبكة بدعم من الصندوق الاستئماني العلمي من أجل التكنولوجيا الأحيائية الصناعية المشترك بين ولاية فلاندرز واليونيدو. وتهدف الشبكة إلى مساعدة أعضائها على الوصول إلى التكنولوجيات الأحيائية وتطويرها من أجل التنمية الصناعية المستدامة. وسوف تضيف الشبكة قيمة اقتصادية للموارد الأحيائية غير المستغلة بالقدر الكافي أو غير المكتشفة من خلال استخدام التقنيات والعمليات الجديدة في مجال التكنولوجيا الأحيائية. وهي تسعى إلى حفز الشراكات، فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين الشمال والجنوب، بين المؤسسات البحثية العمومية وقطاع الصناعة وأجهزة الرقابة التنظيمية الحريصة على تقاسم الخبرات والتكنولوجيا من أجل استخلاص قيمة اقتصادية من التنوع البيولوجي ومن ثمّ تخفيف الضغط عن الكائنات الحية.

وفي الوقت الذي عقدت فيه اليونيدو شراكات مع الكثير من الجامعات الوطنية حول العالم بشأن مشاريع ومهام مختلفة، فقد أخذت في الاعتبار كذلك ثروة المعارف والخبرات المتاحة لجامعة الأمم المتحدة، التي أُسست في طوكيو عام ١٩٧٣ بمبادرة من الأمين العام الأسبق يو ثانت. وفي عام ١٩٨٤، أُسس المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة، في هلسنكي، فنلندا، كأول مركز تابع للجامعة في مجال البحث والتدريب. وفي عام ٢٠٠٦، أقامت جامعة الأمم المتحدة شراكة مع معهد البحوث الاقتصادية للابتكار والتكنولوجيا

"**هذا البرنامج** أضاف بُعداً جديداً لتعليم تنظيم المشاريع. ونحن، بصفتنا الوكالة الوطنية لتنمية الشباب، لدينا القدرات والموارد لمساعدة الشباب على بدء أعمالهم الخاصة، ومعظمهم لديه المهارات والمعرفة اللازمة لذلك ... لكن ماذا عن الجانب التجاري في الأمر وماذا عن المهارات والمعرفة التجارية؟ ذلك سؤال لطالما تفكّرت فيه. وعندما أطلعت اليونيدو وهيوليت باكارد الوكالةَ على برنامج «لايف»، عرفت أنَّ هذا هو المطلوب!"

السيدة لين بايز، كبيرة المديرين الإداريين، الوكالة الوطنية لتنمية الشباب، جنوب أفريقيا.

بجامعة ماستريخت في هولندا من أجل إنشاء مركز مشترك للبحث والتدريب. ويتيح المركز فهما متعمقا للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفع التغير التكنولوجي والابتكار. وتتناول برامجه البحثية والتدريبية مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالسياسة العامّة فيما يخص الحوكمة الوطنية والدولية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار مع التركيز خصوصا على الإبداع والانتشار وسبل الحصول على المعرفة.

وتمثَّل أحد الأنشطة البحثية المشتركة التي اضطلعت بها اليونيدو بالتعاون مع معهد البحوث الاقتصادية للابتكار والتكنولوجيا والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابعين لجامعة الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٠ في التعاون على إصدار كتاب عنوانه مؤقتا هو مسارات نحو التصنيع والتحديات الجديدة والنماذج المستحدثة، ستصدره دار جامعة أكسفورد للنشر. ويدرس الكتاب مسائل ذات صلة بعمل اليونيدو مثل التنمية الصناعية التي تقودها الزراعة في أفريقيا، والسياسات الصناعية وتغير المناخ، وتنمية تنظيم المشاريع.

إيصال الرسالة

تفخر اليونيدو بصورتها كشريك موثوق به من أجل الرخاء. والشراكة عملية ثنائية الاتجاه، فهي تستدعي الحوار وتبادل المعلومات على نحو منتظم. وتحرص اليونيدو على أن تظل على اطلاع جيّد بشأن أنشطة وطموحات جميع من تتعامل معهم. وفي الوقت ذاته، فإن جزءاً مهماً من دورها يتمثل في ضمان أن يبقى من يهمهم أمر أنشطة المنظمة على اطّلاع كامل بما يحدث داخلها – ويشمل هؤلاء البلدان المستفيدة والجهات المانحة وأعضاء منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ودافعي الضرائب، الذين يدعمون اليونيدو عن طريق حكوماتهم.

وطوال العام، أتيحت الفرصة للناس من كل أنحاء العالم للاطلاع على أنشطة اليونيدو عن طريق التقارير التي بثتها مختلف القنوات التلفزيونية أو الموقع الشبكي المعروف «يوتيوب». وعُرضت جهود المنظمة في مجال الصناعة الخضراء في أحد إعلانات الخدمة العامة على قناة «سي إن إن إنترناشونال»، قبل وأثناء وبعد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في كانكون، المكسيك، قُبيل نهاية عام ٢٠١٠. ونظرا إلى الأهمية التي تكتسيها مسائل الطاقة في المناقشات العالمية في المرحلة الراهنة، فقد حظي المدير العام لليونيدو، بصفته رئيس اليونيدو ورئيس كل من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ، باهتمام إخباري واسع النطاق في وسائل الإعلام الدولية. كما كان ضيفا في مقابلات أجرتها معه الكثير من شبكات البث الرئيسية، بما فيها سي إن إن وبي بي سي والجزيرة وروسيا اليوم. كما أجرى معه مقابلات مراسلو وسائل إعلام مطبوعة، بما فيها نيويورك تايمز وناشيونال جيوغرافيك ودي بريسه وديباريو إكونوميكو وشينخوا، إلى جانب وكالات إخبارية عالمية، منها، على سبيل المثال لا الحصر، وكالة الأنباء الفرنسية ووكالة الأنباء الإسبانية ورويترز. كما نُشرت نصوص تحمل آراء المدير العام في أكثر من ٣٠ بلدا.

الاحتفال بيوم التصنيع في أفريقيا في مركز فيينا الدولي.
© اليونيدو

ومن خلال إصدار البيانات الصحفية بانتظام وآنيا، تتيح اليونيدو التفاصيل بشأن أبرز الأحداث والإنجازات فور وقوعها تقريبا لوسائل الإعلام الدولية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الجهات التي تتابع أنشطة المنظمة عن كثب. كما عُرضت البيانات الصحفية الثمانون الصادرة في عام ٢٠١٠ على موقع اليونيدو الشبكي، مما يتيح لعامة الناس فرصة الاطلاع فورا على كل الأحداث المهمة التي تدور داخل المنظمة. وموقع اليونيدو الشبكي متاح الآن باللغة الفرنسية، وقد اتسع نطاق عرضه لأنشطة اليونيدو وأحداثها طوال السنة. كما اتسع نطاق استخدام الوسائط المتعددة وشبكات التواصل الاجتماعي.

» الشراكة عملية ثنائية الاتجاه، فهي تستدعي الحوار وتبادل المعلومات على نحو منتظم

وشملت المواد الإعلامية المطبوعة الأخرى إصدار مطوية باللغتين الإنكليزية والفرنسية في مطلع العام بمناسبة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام، المعقودة في نهاية عام ٢٠٠٩، وسلّطت الضوء على أنشطة المحفل العالمي للمنظمة. والتغطية الإعلامية الخاصة في المؤتمرات الرئيسية تلفت الانتباه إلى المبادرات الجديدة. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، أثناء مؤتمر أبوجا في آذار/مارس حيث اطّلعت وسائل الإعلام الأفريقية والدولية على مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية، التي اعتمدت في المؤتمر. ومن بين الأحداث المهمة التي أُطلعت عليها وسائل الإعلام خلال العام صدور تقرير الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ في نيسان/أبريل بمقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، إلى جانب اجتماع رفيع المستوى بشأن وصول الجميع إلى الطاقة، نظّمته اليونيدو أثناء مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر (للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الفصل ٥). وشملت أنشطة الدعوة إلى المناصرة الأخرى تصميم وتوزيع مواد ترويجية ونشرات إعلانية بشأن أنشطة مُحدّدة، بما فيها معرض إكسبو ٢٠١٠ بشنغهاي واليوم العالمي للإحصاء الذي أُعلن عنه حديثا ويوم التصنيع في أفريقيا لعام ٢٠١٠.

وأُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر رسالة إخبارية فصلية جديدة بعنوان يونيدو تايمز كمنبر لتسليط الضوء، بمشاركة مختلف وحدات المنظمة، على أهداف وإنجازات التنمية الصناعية المستدامة والحدّ من الفقر من خلال الدعم الذي تقدمه اليونيدو. وتجمع يونيدو تايمز، المتاحة ورقيا وعلى موقع اليونيدو الشبكي على حد سواء، الرسائل الإخبارية الداخلية القائمة، مما يتيح لليونيدو التكلم بصوت واحد. ودخلت مجلة *Making It: Industry for Development* التي تصدرها المنظمة وتحظى بشعبية كبيرة عامها الثاني. وسوف تتاح الأعداد الأربعة الصادرة حتى الآن قريبا باللغتين الفرنسية والإسبانية.

وأحد أفضل السبل للترويج لجوانب قوة المنظمة وإنجازاتها هو صوت موظفيها. ولضمان أن يكون موظفو المنظمة على اطلاع شامل بكل ما يدور في المنظمة، فإنهم يتلقون مقتطفات إخبارية شهرية للأحداث التي تتعلق بعمل المنظمة على المستوى الإقليمي والدولي،

"مجلة **Making It** تتضمّن مقالات مركّزة حول المسائل المهمة على صعيد التنمية الصناعية. وبينما تتّسم المقالات بالقِصر وسهولة القراءة، فإنها تنقل رسائل واضحة ومتنوِّعة"

الدكتور تيلمان ألتنبيرغ، معهد التنمية الألماني، بون، ألمانيا

إلى جانب موجز أسبوعي بالأخبار. ويعود ذلك بفائدة خاصة على موظفي المقرّ والموظفين الميدانيين للاطلاع على ما ينشر بشأن أنشطة كل منهم. ويتقاسم المدير العام أخبار التطورات المهمة مع الموظفين مباشرة في اللقاءات المفتوحة. كما أتيحت الفرصة لزوّار اليونيدو كي يعرفوا المزيد عن المنظمة من خلال عروض إيضاحية معدّة لهذا الغرض خصوصا. وخلال السنة، استقبلت اليونيدو ما مجموعه ٧٥٠ زائرا في مجموعات من طائفة واسعة من البلدان من جميع مناطق العالم.

استجابة اليونيدو للأهداف الإنمائية للألفية

"**الملايين من الناس في أفريقيا** يموتون سنوياً بسبب الأيدز وفيروسه والسل والملاريا. ويمكن منع وقوع الكثير من الوفيات من خلال الحصول في الوقت المناسب على الأدوية الملائمة وبسبل ميسورة." كانديه ك. يومكيلاّ، المدير العام لليونيدو

مع أن الحصول على الخدمات الصحية والأدوية أمر بديهي في معظم البلدان الصناعية، فإن من المتعذّر على البلدان النامية التي لديها قدر محدود من العملات الأجنبية أن توفر دوما الأدوية اللازمة لحماية أرواح سكانها الذين تتزايد أعدادهم. ومع ما حدث من زيادات كبيرة في عرض الأدوية التي لها أهمية حيوية في إنقاذ الأرواح في البلدان النامية خلال العقد المنصرم، فإن الفجوة بين ما هو لازم من مستحضرات صيدلانية وما هو متاح منها لا تزال شاسعة. بيد أن هذه الفجوة أكثر تجليا في حالة ثلاثة من أخطر الأمراض وأكثرها استشراء، ألا وهي الأيدز وفيروسه والملاريا والسل. كما أن قصور سبل الحصول على عقاقير أساسية مضمونة الجودة لعلاج أمراض أخرى لا يزال عبئاً كبيراً على البلدان النامية بوجه عام وأقل البلدان نموا بوجه خاص. ففي أفريقيا، يمكن أن يؤدّي الحصول في الوقت المناسب على الأدوية الملائمة وبسبل ميسورة إلى درء ملايين الوفيات سنويا. وثمة اعتراف آخذ في التزايد في السنوات الأخيرة بأن إنتاج الأدوية الأساسية محليا يمكن أن يؤدّي دورا بالغ الأهمية في تحسين سبل الحصول على المستحضرات الصيدلانية التي لها أهمية حيوية في إنقاذ الأرواح. وحظي إسهام اليونيدو في هذا المجال باعتراف عدد من الهيئات الدولية، منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي رحّبت بالدعم المقدّم من اليونيدو لخطة الاتحاد الأفريقي الخاصة بصناعة المستحضرات الصيدلانية.

وتواظب اليونيدو منذ عام ٢٠٠٦ على إسداء المشورة وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات في إطار مشروع عالمي يسعى إلى تعزيز الإنتاج المحلي للعقاقير الجنيسة الأساسية في البلدان النامية. واتُّفق في تشرين الأول/أكتوبر على تمويل مرحلة ثالثة من المشروع يُتوقّع أن تستغرق مدة سنتين. ويهدف هذا المشروع، الذي تموّله ألمانيا، في نهاية المطاف إلى توسيع نطاق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويرها في عدد مختار من البلدان النامية، ولا سيّما في أفريقيا وآسيا. وفي حين أن إجمالي قيمة سوق المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ ٣,٨ بلايين دولار أمريكي سنويا، فإن قطاع تصنيع تلك المستحضرات في أفريقيا لا يسهم بتلبية احتياجات القارة إلا بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ في المائة. ويتركّز إنتاج الأدوية المنقذة للحياة في عدد قليل جدا من البلدان الأفريقية. وبتوثيق عرى إنتاج المستحضرات الصيدلانية في العالم النامي فإن اليونيدو تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة (خصوصاً الهدف ٦)، وتعمل في الوقت نفسه على تعزيز صناعة ذات أهمية استراتيجية. ويمكن للقيمة المضافة محليا في هذا القطاع الذي ينطوي على معارف جمّة أن تساعد في توفير إمدادات موثوقة من الأدوية الجنيسة العالية الجودة بأسعار معقولة، وتقلّل في الوقت نفسه من التأثير السلبي على الميزان التجاري، وتفتح أيضا فرصا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وكان هذا هو الموضوع الرئيسي لمناقشة أُجريت في حدث جانبي نُظِّم في تشرين الثاني/نوفمبر على هامش الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس التنمية الصناعية. كما ركّز الحدث الجانبي، الذي جمع بين مشاركين في دورة المجلس تلك وممثلين رفيعي المستوى من المعنيين بالرعاية

برنامج التدريب المتقدّم في مجال الصناعة الصيدلانية في جمهورية تنزانيا المتحدة، آب/أغسطس ٢٠١٠.
© اليونيدو

الصحية والمستحضرات الصيدلانية، من القطاعين العام والخاص، على ربط الصحة العامة بالتنمية الصناعية وعلى تحسين نوعية الأدوية الجنيسة في البلدان النامية. وأطلع ممثلو القطاع الخاص من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بقية المشاركين على خبراتهم في هذا المجال. وأشار المشاركون إلى أنه نظرا لأن المسائل المتعلقة بالصحة ذات أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن من شأن المضي قدما في تطوير صناعة الأدوية محليا أن يؤثّر تأثيرا إيجابيا على تحسين المستوى الصحي والنمو الاقتصادي كليهما. وكلّفت الدول الأعضاء المدير العام صراحة بتطوير أنشطة بشأن بناء القدرات اللازمة لصنع المنتجات الصيدلانية محليا، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، ومع المؤسسات العلمية الدولية (المقرّر م ت ص ٣٨/م-٧).

وقد حدّدت المعارف المتعمقة المكتسبة منذ عام ٢٠٠٦ مكانة واضحة ومهمة لليونيدو في محور تتقاطع فيه الصحة والتنمية الاقتصادية. ويتطلب تحقيق أهداف الصحة العمومية إدراج مكوّن للتنمية الصناعية في نهج عام. ولا غنى عن تيسير نقل التكنولوجيا ووضع مبادرات بشأن السياسات الصناعية موضع التنفيذ من أجل اجتذاب ما يلزم من استثمارات لتوظيفها في إنتاج عالي الجودة. وثمة استجابة مناسبة في هذا المضمار تتمثّل في النهج الشامل الذي اتّبعته اليونيدو – والذي اعتُبِر نهجا حاسما في التقييم المستقل الذي أُنجز مؤخرا لمشروع اليونيدو العالمي.

ويمثّل تحسين سبل الحصول على الأدوية بتنمية قطاع المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية تحديا هائلا يتطلب دعما موجّها وجيد التوقيت في مجال إسداء المشورة وبناء القدرات على مدى فترات زمنية متكرّرة تتجاوز كثيرا المدد المحدّدة للمشاريع المختلفة. وسيؤدّي تحسين برنامج اليونيدو إلى تمكين المنظمة من تلبية العديد من الاحتياجات المختلفة والتوسّع في مناطق إضافية ومجموعات منتجات إضافية بحسب الطلب، الأمر الذي سيستدعي زيادة الموارد لكي تتمكن اليونيدو من الاستناد إلى خبرتها المستقاة حتى الآن وإيجاد الحلول اللازمة لإحراز تقدّم في ما يُعدّ صناعة معقّدة والقيام في نهاية المطاف بتوسيع نطاق التوعية بأنشطتها لتشمل بلدانا ومناطق إضافية.

٠٣

الحدّ من الفقر
من خلال الأنشطة الإنتاجية

شهد عام ٢٠١٠ تجديدا لالتزام المجتمع الدولي ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عُقد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر في نيويورك. وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١/٦٥ المؤرّخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أشادت الدول الأعضاء «بالأمثلة الملهمة للغاية على التقدّم الذي تحرزه البلدان في جميع مناطق العالم من خلال التعاون والشراكات والعمل والتضامن»، مع الاعتراف بأن «عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع يفوق بليون نسمة، وأن أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها لا تزال تشكّل تحدّيا كبيرا».

ويتجسّدُ التزامُ اليونيدو ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في برنامج عمل طموح، وهو برنامج يتسم بالتركيز، على الرغم من هذا الطموح، ويجمع خدمات المنظمة في إطار ثلاث أولويات مواضيعية، هي: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة. وفي مجال الأولوية المواضيعية للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية – التي تعالج من خلالها اليونيدو الهدفين ١ و٣ من الأهداف الإنمائية للألفية – تسعى المنظمة إلى تعزيز العمل على الحد من الفقر بشكل دائم من خلال تهيئة قدرات إنتاجية مناسبة من شأنها أن تمكن البلدان من تنويع هياكلها الاقتصادية واكتساب قدرات تنافسية وزيادة مستويات القيمة المضافة وتهيئة فرص عمل لائقة. ويصف هذا الفصل من التقرير السنوي الخدمات التي قدمتها اليونيدو في عام ٢٠١٠ في إطار هذه الأولوية المواضيعية التي حددتها المنظمة في إطار برنامجها المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

وابتغاء معالجة مسألة الفقر في المناطق التي تشتد فيها وطأته، تواصل اليونيدو إيلاء اهتمام خاص بأقل البلدان نموا – ومعظمها يقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – وكذلك المناطق والقطاعات الكائنة في البلدان الصناعية الجديدة التي ما زالت الحاجة إلى الحد من الفقر فيها حقيقة من الحقائق المحزنة.

» **ابتغاء معالجة** مسألة الفقر في المناطق التي تشتدّ فيها وطأته، تواصل اليونيدو إيلاء اهتمام خاص بأقل البلدان نمواً

وتخص الأمم المتحدة بعنايتها البلدان التي تواجه أعتى تحديات التنمية منذ عام ١٩٦٨ حينما اتفقت الدول الأعضاء التي حضرت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيودلهي على إنشاء فئة خاصة بأقل البلدان نموا. وفي السنة التالية، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري فحصا شاملا للمشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا. ووضعت قائمة تتضمن ٢٥ بلداً تعد الأقل نموا بحكم نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات الأمية فيها بين الكبار. وهذه القائمة التي أقرتها الجمعية العامة أصلا في عام ١٩٧١ تُستعرض مرةً كل ثلاثة أعوام وهي تضم في الوقت الراهن ٤٨ بلداً.

وكانت مذكرة التفاهم التي وقّعتها اليونيدو والحكومة التركية في عام ٢٠٠٨ بمثابة إشارة البدء في العمل على تطوير برنامج مشترك لدعم أقل البلدان نموا. ويهدف التعاون بوجه خاص إلى تطوير الصناعات الزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بغية فتح المزيد من أبواب العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، مما يؤدي بدوره إلى الحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي. وسوف تنهض تركيا أيضاً بدور رئيسي في الارتقاء بأقل البلدان نموا عندما تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي سوف ينعقد في أيار/مايو ٢٠١١ في اسطنبول. وسوف تنظم اليونيدو مع مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية التركي حدثا تحضيريا في شباط/فبراير ٢٠١١ موضوعه «العلم والتكنولوجيا والابتكار: تحديد الأولويات وتشكيل السياسات وتنفيذها لفائدة أقل البلدان نموا». وسوف يُدرج التقرير الخاص بذلك الحدث التحضيري ضمن وقائع المؤتمر الرابع وسيكون جزءًا من خريطة الطريق الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال التنمية.

وفي إطار مشترك مع غيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة، بدأت اليونيدو أعمال التحضير الخاصة بها للمؤتمر الرابع المذكور. وكانت خطوتها الأولى عقد مؤتمر وزاري في نهاية عام ٢٠٠٩، قبل بدء الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام مباشرة (انظر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، دُعي المدير العام لإلقاء كلمة رئيسية في الاجتماع الوزاري الذي عقد في لشبونه وتشارك في تنظيمه كل من الحكومة البرتغالية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة. وكان الغرض من الاجتماع مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز العمل على تعبئة الموارد المالية من أجل تنمية

"إنَّ الأهداف الإنمائية للألفية لم يقصد بها قطّ أن تسير في اتجاه واحد –

أي أن تكون شيئاً تنهض به البلدان الغنية من أجل البلدان الفقيرة ... فالجهود التي طالما بذلناها بوجه عام في سبيل التنمية كانت ترتكز دوما على التضامن العالمي والتشارك في المصلحة وقوة الحسّ الجماعي وترابط المصير في عالم متشابك."

بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

على اليمين: زيارة المدير العام إلى موياميا، سيراليون. © اليونيدو

على اليسار: تدريب على تنظيم المشاريع للشباب في موزامبيق. © اليونيدو

أقل البلدان نموا. وتشمل الخيارات التي فحصت توفير المساعدات الإنمائية الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والإعفاء من الديون وتجميد الديون وتوفير مجموعات متكاملة من المبادرات لتنشيط الاقتصاد والتخفيف من حدة الأزمات على صعيد العالم وتدبير موارد وطنية وضروب مبتكرة من الموارد من أجل توفير التمويل اللازم، بما يشمل تخصيص حقوق سحب خاصة والاستفادة من التحويلات الواردة من المهاجرين.

وقد ساهمت اليونيدو أيضا بمُدخلات جوهرية في وثائق مختلفة من المقرر أن ينظر فيها المؤتمر الرابع. وكان من بينها مذكرة أعدت بالتعاون مع الأونكتاد، وتتضمن مُدخلات مقدمة من أعضاء آخرين في المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة. وسوف تُفحص مذكرة المفاهيم في حدث خاص سوف ينظم بشأن دور التجارة والقدرة الإنتاجية في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع خلال المؤتمر الرابع. وأعدت اليونيدو أيضا مذكرة سياساتية بشأن الصناعات الخضراء في أقل البلدان نموا ومذكرة منفصلة تعرض فيها جوانب المساعدة التقنية التي توفّرها اليونيدو لأقل البلدان نمواً وورقة معلومات خلفية بشأن خدمات الطاقة. وسوف تُناقش هذه الورقة في الحدث السابق للمؤتمر بغية النظر في السبل الكفيلة بالحدّ من المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها أقل البلدان نموا من جراء تغيّر المناخ وتدهور التربة وفقدان التنوّع الأحيائي، ومن المقرّر أن يُنظّم هذا الحدث في شباط/فبراير ٢٠١١ في نيويورك. وسوف تشارك اليونيدو أيضا في نشاط تحضيري في آذار/مارس ٢٠١١ سوف يُعقد في نيويورك بشأن فتح أبواب الاستفادة من الخدمات الأساسية أمام الجميع، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة.

ومن شأن المؤتمر، وفق الولاية التي أناطتها به الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن يؤدي إلى اعتماد شراكة متضافرة من جديد بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية للعقد القادم. ويسعى المنظمون إلى إقامة شراكة نشطة بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والرابطات التجارية والدوائر الأكاديمية ودوائر الإعلام من أجل تعبئة التضامن العالمي مع أقل البلدان نموا.

وقد تلقّت اليونيدو مؤخرا العديد من طلبات الحصول على المشورة الاستراتيجية والدعم السياساتي من الدول الأعضاء التي تسعى إلى استحداث عملية تغيير هيكلي وتنويع صناعي في اقتصاداتها. ولم تتوانَ اليونيدو فقد اتخذت خطوات بالفعل للاستجابة لتلك الطلبات في كل من بوتسوانا وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر ورواندا وزيمبابوي والسودان وسيراليون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليسوتو.

وفي إطار معالجة المجال المواضيعي للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، تواصل اليونيدو تنفيذ برامج بشأن تشغيل الشباب وتجهيز المنتجات الزراعية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار.

والشباب، إن لم تُهيَّأ أمامهم فرص العمل وما لم تتح لهم إمكانية تحقيق طموحاتهم، يمكن أن يغدوا خطرا يهدّد الاستقرار الاجتماعي. ولما كان ثلاثة أرباع السكان تقريبا دون سنّ الثلاثين ولما كان معدّل البطالة بين الشباب يبلغ في المتوسط ٧٠ في المائة في كل من كوت ديفوار وسيراليون وغينيا وليبريا، فإن سكانها هم الأكثر شبابا والأشد فقرا في العالم. واستجابةً إلى مناشدة ملحة للمساعدة من جهات مختلفة من أصحاب المصلحة، تكاتفت اليونيدو مع برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وأمانة شبكة تشغيل الشبان على وضع برنامج لتوفير العمل المنتج اللائق أمام الشباب في اتحاد نهر مانو. ومنذ استهلال برنامج نهر مانو في عام ٢٠٠٨، تدرّب أكثر من ٠٠٠ ٥ شاب وشابة على المهارات المهنية والمهارات اللازمة لإقامة المشاريع. وخلال النصف الأول من العام، تلقى ٦٥٣ شابا التدريب في سيراليون وليبريا على مواد مختلفة من بينها السباكة ومحو الأمية الحاسوبية وطباعة الأقمشة بأسلوب الربط. وفي غينيا، التحقت ١٢٤ ١ امرأة مع ٨٤٥ رجلاً بدورات مماثلة خلال الفترة نفسها، وكانت المواضيع التي حظيت بأكبر قدر من الإقبال هي محو الأمية الوظيفية ونشر ثقافة إقامة المشاريع. وجرى تدريس مهارات إقامة المشاريع وممارسة الأعمال التجارية لـ٢ ٨٠٤ من الشباب في كوت ديفوار وأنشئت أربعة مراكز للاتصالات في عواصم بلدان نهر مانو للتشجيع على تبادل المعلومات والخبرات. وحصلت أربع عشرة مجموعة من الشباب على منح لتحسين أو تطوير المشاريع التجارية. وقد شهدت اليونيدو أيضا تحقق نتائج باهرة في برامجها الخاصة بإقامة المشاريع الشبابية في بلدان أفريقية أخرى، كان من بينها أنغولا والرأس الأخضر ورواندا والسنغال والسودان وموزامبيق وناميبيا، حيث كانت الفتيات ممثلات أيضا في هذه البرامج.

وقد استُهِلَّ برنامج ترويج الاستثمار في أفريقيا في عام ٢٠٠٨ بثلاثة مكوّنات، هي: استقصاءات المستثمرين؛ وبرنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات؛ وإنشاء برنامج لرصد الاستثمارات. واستُهِلَّ الاستقصاء الأفريقي الرابع للمستثمرين في عام ٢٠٠٩ بتغطية أكثر من عشرين بلداً، وهو يوشك الآن على التمام. وسوف تُجَمَّعُ البيانات المستمَدة من الاستقصاء في برنامج رصد الاستثمارات للسماح لوكالات ترويج الاستثمار بالتعرف على المستثمرين المناسبين ومساعدة الشركات على اغتنام الفرص المهيَّأة لممارسة الأعمال التجارية. وسوف تتمكّن الحكومات من الاستفادة من النتائج التي يخلص إليها الاستقصاء في تعزيز قدرتها على صوغ سياسات واستراتيجيات للترويج للاستثمار الصناعي. وقد جرى التوصّل إلى اتفاقات مع بلدان مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا وكينيا ونيجيريا على استضافة مراكز مكرّسة سوف تروّج لوضع ترتيبات للتعاقد من الباطن بين المستثمرين الأجانب والوطنيين.

وينهض منتدى الاتحاد الأوروبي – أفريقيا للأعمال التجارية، الذي تدعمه اليونيدو، بدور رئيسي في الجمع بين أصحاب المشاريع والمستثمرين من القطاعين العام والخاص من أفريقيا وأوروبا للتنبيه إلى أهمية تنفيذ المشاريع التجارية في أفريقيا. وقد أبرز المنتدى الرابع الذي عُقد في طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر أن بإمكان برنامج ترويج الاستثمار في أفريقيا أن يشجع على تدفّق الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية في أفريقيا إلى جانب أهمية الاستفادة من الأدلة المستمدّة من التجربة العملية في توليد مستوى أعلى من الاستثمارات. وقد عُرض نموذج أولي لبرنامج لرصد الاستثمارات على المنتدى حيث جرى التدليل على قوة البيانات من خلال إقامة أكشاك خاصة صمّمت بالتعاون مع شركة مايكروسوفت وشركة HDS للاستشارات، وذلك لعرض أمثلة على أنواع التصورات التحليلية التي يمكن استقاؤها من البرنامج. وتضمّن العرض الإيضاحي أيضاً برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات. وأُنشئت مراكز لهذا البرنامج في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ونيجيريا، بينما يجري إنشاء مراكز أخرى في الوقت الراهن في إثيوبيا وزامبيا والكاميرون وكينيا وموزامبيق. وسوف يرتقى بالمركزين التابعين له في كوت ديفوار والسنغال إلى المستويات المطلوبة.

واعترافاً بالدور الحاسم الذي ينهض به الترويج للاستثمار في عملية التنمية، تقرر عقد الاجتماع الخامس لشبكة وكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا بالتوافق مع انعقاد المنتدى الرابع للاتحاد الأوروبي – أفريقيا للأعمال التجارية. وقد تأسست الشبكة في عام ٢٠٠١ لتكون منبراً لوضع وتنفيذ أنشطة متصلة باستثمارات اليونيدو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعُقد الاجتماع الخامس للشبكة برئاسة المفوضية الأوروبية بالاشتراك مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو ومؤسسات القطاع الخاص. واختتم الاجتماع باعتماد قرار بشأن إمكانية أن يدعم برنامج رصد الاستثمارات ولاية وكالات ترويج الاستثمار وسائر المنظمات الوسيطة.

وفي آذار/مارس، عُقد المؤتمر الرفيع المستوى لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا في أبوجا للنظر في النُهج الكفيلة بتعزيز النمو والتنوع في اقتصاديات أفريقيا كأساس للحدّ المستدام من الفقر. وقد استضافته حكومة نيجيريا بالاشتراك مع اليونيدو والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد). وجمع المؤتمر تحت مظلته رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومقرِّري السياسات الأفارقة إلى جانب ممثلين كبار لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات المالية. وكان من النتائج الرئيسية للمؤتمر إقرار مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية لمساعدة قطاع الزراعة بربط صغار ومتوسطي المنتجين الزراعيين بالأسواق الدولية (انظر الإطار). وتتسق المبادرة مع التوافق المستجد في الآراء في أفريقيا على أنه إذا أريد للزراعة أن تكون القطاع الرئيسي لتحفيز النمو الاقتصادي، فينبغي للاستثمارات أن تجاوز حد تحسين الإنتاجية الزراعية لتشمل تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية. وتستفيد المبادرة أيضاً من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإيجابية التي تولد من جديد الحافز على النمو والتنمية في أفريقيا.

« إنَّ مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية تستفيد من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإيجابية التي تولِّد من جديد الحافز على النمو والتنمية في أفريقيا

مبادرة الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية

تهدف هذه المبادرة إلى إيجاد قطاع زراعي في أفريقيا في عام ٢٠٢٠ يكون مؤلّفاً من سلاسل قيمة زراعية منتجة ومربحة، وتتصف بما يلي:

- ربط صغار ومتوسطي المنتجين الزراعيين بالأسواق؛
- توفير منتجات من الأغذية والألياف والأعلاف والوقود ذات قيمة أعلى؛
- المساهمة في زيادة إيرادات المزارعين؛
- الاستفادة من الموارد الطبيعية على نحو مستدام؛
- تهيئة المزيد من فرص العمل الرفيع النوعية.

ولبلوغ هذه الغاية، يصبح الهدف المباشر هو زيادة تدفقات الاستثمار من القطاع الخاص في القطاع الزراعي في أفريقيا بتعبئة الموارد من أجل تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية من الأسواق المالية الوطنية والدولية. وسوف تدعم المبادرة مسعى حسن تنسيق الجهود التي تنهض بها الحكومات الأفريقية والهيئات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الوكالات الدولية إلى جانب القطاع الخاص للتشارك في المعارف ومواءمة البرامج على نحو يستخلص جوانب التآزر ويتجنّب تفتيت المساعي ويعزّز الآثار الإنمائية. وستدعم أيضاً برنامجاً استثمارياً سوف يزيد إلى حدّ بعيد من نسبة الإنتاج الزراعي الأفريقي الذي يُحَوّل إلى منتجات متنوعة عالية القيمة، حتى أن أكثر من ٥٠ في المائة من المنتجات الغذائية المباعة في الأسواق المحلية والوطنية سوف تباع في أشكال مجهّزة بحلول عام ٢٠٢٠.

صُمِّم الشعار الجديد في نهاية عام ٢٠١٠. © اليونيدو

تكوين سلاسل القيمة في رواندا.
© اليونيدو

وتشمل هذه القوى الإمكانات التي تُهيئها أسواق الأغذية الزراعية الوطنية والإقليمية، والفرص المتزايدة لإنتاج مواد غذائية وطنية ذات قيمة أعلى، والمعدلات السريعة لنمو المناطق الحضرية في القارة. وبالتماشي مع مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية، توشك اليونيدو على الانتهاء من إعداد برنامج لدعم الأعمال التجارية الزراعية وتنمية الصناعات الزراعية في عشرة بلدان، وسوف ينفذ بالاشتراك مع الفاو والإيفاد.

» **إنَّ أيَّ استراتيجية** تهدف إلى الحدِّ من الفقر على نحو مستدام يجب أن تُوجَّه إلى رفع مستويات الدخل في الريف وزيادة الإنتاجية الزراعية

وهذه المبادرة تستكملها مبادرة أخرى ترمي إلى مساعدة أفريقيا على المضي قُدماً، وهي خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا التي وضعها الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وقد صدّق عليها مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة في عام ٢٠٠٨ في جنوب أفريقيا. وتشمل خطة العمل مع استراتيجية التنفيذ الخاصة بها ٢١ برنامجاً و٤٩ مشروعاً تغطي بها جوانب مختلفة من التنمية الصناعية. وتواصل اليونيدو توفير الدعم لتطوير استراتيجية تنفيذ خطة العمل هذه ووضع تلك الاستراتيجية في صيغتها النهائية.

وبناءً على طلب الاتحاد الأفريقي، وضعت اليونيدو استراتيجية لتعبئة الموارد، وإطاراً للرصد والتقييم، وهيكلاً للجنة توجيهية لخطة العمل هذه. ونوقشت هذه العناصر في تشرين الأول/أكتوبر في اجتماع لفريق من الخبراء تشارك في تنظيمه كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيدو في أديس أبابا. وتجسدت الآراء التي طرحت في الاجتماع في الوثائق الجاري النظر فيها. واقترح الاجتماع أيضاً التركيز على عدد أقل من المجالات ذات الأولوية كسبيل لاستهلال تنفيذ استراتيجية خطة العمل.

وبموجب شروط الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأفريقي، توفر اليونيدو المساعدة المالية والتقنية في تنظيم مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة الذي يُعقد كل عامين، وهو المؤتمر الذي أُنشئ في عام ١٩٧٥ كمبادرة لعموم أفريقيا تتصدى للحاجة إلى تشجيع التنمية الصناعية المستدامة بخطى عاجلة. ويوفر هذا المؤتمر منتدى للزعماء الأفارقة وسائر أصحاب المصلحة لمناقشة واستعراض جوانب التقدم التي تحققت صوب التصنيع في أفريقيا كما أنه يعبر عن الحقيقة التي أكدتها مجدداً على نحو جماعي البلدان الأفريقية بشأن الدور المحوري الذي يمكن وينبغي أن تؤديه الصناعة في تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للقارة. ومن المقرر أن يعقد المؤتمر التاسع عشر لوزراء الصناعة الأفارقة في آذار/مارس ٢٠١١ في الجزائر العاصمة، وسيكون موضوعه «تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأفريقية من خلال زيادة القيمة المضافة وتحسينها». ويكاد يكون من المؤكد أن المناقشات سوف تأخذ في الحسبان نتائج وتوصيات مؤتمر أبوجا لضمان دمج الصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية في تنفيذ خطة العمل المذكورة. وتغطي أعمال

ضمان سلامة صادرات بنغلاديش.
© اليونيدو

التحضير التي تنهض بها اليونيدو حدثاً جانبياً للقطاع الخاص من المعتزم تنظيمه لمناقشة التحديات والفرص والخيارات المتعلقة بحشد الاستثمارات من أجل الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا.

إن مواءمة الأطر التنظيمية للسلامة الغذائية والتعاون بشأن التدابير الخاصة بالصرف الصحي والصحة النباتية هما موضوع برنامج تنفذه اليونيدو في منطقة شرق أفريقيا. وبدعم من اليونيدو، تمكنت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا من إنشاء بنى تحتية وطنية لتنمية التجارة وحماية المستهلك. ووضع بروتوكول إقليمي عرض على كل حكومة من حكومات تلك البلدان لإقراره بعد التحقق من سلامته. وأكملت اليونيدو تحليل الثغرات – التفاوت بين الأداء الحالي والمتوقع – بالنسبة لمجموعة مختارة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعي فلاحة البساتين والأسماك ونظمت عدة أنشطة للتوعية بالسلامة الغذائية في المنطقة دون الإقليمية. ومن المتوقع أن تساهم هذه الأنشطة في تعزيز قدرات القطاعات المختارة والجماعات المستهدفة على الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.

وزار ممثلون عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا اليونيدو في شباط/فبراير لمناقشة مبادرات لإعادة هيكلة الصناعات والارتقاء بها في المنطقة. وقد تحققت نتائج إيجابية من تنفيذ اليونيدو لبرنامج إعادة الهيكلة والارتقاء الخاص ببلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وقد تحقّق تقدم طيب في عام ٢٠١٠ في إنشاء وتعزيز الإطار القانوني وهيئات البرنامج الإدارية وكذلك في بناء القدرات في القطاع الاستشاري الوطني، وفي صوغ برامج وطنية لإعادة الهيكلة والارتقاء، وفي دعم العمل على إعادة هيكلة ١٠٠ شركة رائدة والارتقاء بها. وقد تعهدت اليونيدو أيضا بدعم البلدان الأفريقية في عملية التفاوض المتصلة باتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وترد معلومات إضافية في هذا الشأن في الفصل ٤.

معظم الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر من سكان المناطق الريفية ويعتمدون في عيشهم على زراعة حيز صغير من الأرض لكسب قوتهم الضئيل. ومن ثم، يجب على أي استراتيجية تهدف إلى الحد المستدام من الفقر أن تُوجه إلى رفع مستويات الدخل في الريف وزيادة الإنتاجية الزراعية. ويعني هذا ضمناً، كخطوة أولى، زيادة الناتج الزراعي والحد من الفاقد بعد جني المحصول. ومن شأن زيادة الإنتاجية الزراعية أن تفضي إلى إيجاد وظائف وإدرار الدخل. ولا ريب أن هذا يدفع عجلة النمو في قطاعات أخرى ويوسع من الأسواق الوطنية ويحسن من الأمن الغذائي ويقلل من الهجرة إلى المدن، كما أنه يعني أيضاً في الوقت ذاته إقناع القوى العاملة بالانخراط في العمل لدى منشآت خارج نطاق المزارع تكون إنتاجيتها عادةً أعلى من الإنتاجية في مجال الزراعة. والحق أن الأدلة المستمدة من التجربة العملية تظهر أن مع نمو الاقتصاد ينخفض على نحو متواز النصيب الناشئ عن الزراعة في ناتجه المحلي الإجمالي من ٥٠ في المائة في أفقر البلدان إلى مجرد نسبة مئوية ضئيلة في البلدان المتقدمة. ومع هذا، تظهر هذه البيانات نفسها أن القيمة المضافة بتجهيز السلع الزراعية تكتسب أهميةً متزايدةً في إجمالي الناتج المحلي مع تطور البلد؛ وهذا النمط مؤكد على وجه خاص في قطاع تجهيز الأغذية.

ونقل الموارد من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة التجهيز أعلى سلّم الإنتاج ليس بالأمر اليسير دوماً. فمن العوامل التي يجب معالجتها

التكنولوجيا المستخدمة على مستوى المُدخلات الزراعية والإنتاجية والتجهيز؛ وتنمية المهارات على المدى الكامل لسلسلة القيمة من الفلاحة إلى التجهيز فالتسويق؛ والتنظيم الصناعي والأسواق الكفؤة؛ والبنية التحتية في قطاعي الطاقة والنقل؛ وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛ وإمكانية الوصول إلى التمويل؛ ووجود بيئة سياساتية مواتية.

والجمبري (الروبيان) هو من أهم صادرات بنغلاديش. وهو، كسائر القشريات، عرضةٌ بوجه خاص للتأثّر بالتلوّث الذي قد يصيب المياه التي ينمو فيها أو في مصانع التجهيز. وقد انتهت اليونيدو مؤخّراً من مشروع لمساعدة بنغلاديش على إقامة بنية تحتية وطنية خاصة بها للنوعية لضمان وفاء الجمبري بمتطلبات السلامة والجودة في أسواق التصدير. وأتى هذا المشروع في إطار برنامج دعم الجودة البنغلاديشي الذي تنفذه اليونيدو على نطاق واسع بالتعاون مع مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة. وساعدت اليونيدو في تعزيز قدرات إدارة المصائد من خلال تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية لموظفي المختبرات والمدربين، ووضع أدلة تدريبية وتجهيز مختبرين جديدين تابعين لإدارة المصائد بمعدات تحليلية حديثة. وشمل الدعم الموجه للقطاع الخاص تدريب حوالي ٠٠٠ ٢٠ موظف من موظفي القطاع الصناعي إلى جانب المزارعين وعمال التصدير. وخلال العام قيد الاستعراض، جهزت اليونيدو مختبرين جديدين من مختبرات التفتيش على المصائد ومراقبة الجودة وحدثت محتويات المكتبات المتصلة بهما. واستُحدث نظام لتيسير التتبع؛ وزُود زهاء ٠٠٠ ١٧٥ مزارع بتعليمات توضح كيفية استعماله، ثم سُجلوا فيه. واستمر برنامج دعم الجودة البنغلاديشي في العمل على تحسين ظروف العمل بالنسبة للمرأة العاملة في مصانع التجهيز وفي تربية الجمبري وجمع الجمبري الصغير، وذلك بالتوعية بحقوق العمال وتقديم برامج للتدريب على الزراعة المائية وتوفير فصول لمحو الأمية. وأتْبِعَت دراسة استقصائية للممارسات البيئية في مصانع التجهيز بسلسلة من الحلقات الدراسية عن المعايير البيئية؛ والاستفادة من النواتج الثانوية، ونوعية المياه؛ وجرى تدريب ما مجموعه ٧٧٢ مزارعاً على إدارة نوعية المياه، واستحدث نشاط رصد نوعية المياه على مدار سلسلة القيمة.

وتشمل المساعدة المقدمة من اليونيدو إلى إثيوبيا استراتيجية للصناعات الزراعية وخطة عمل تركز على ثلاث سلاسل للقيمة، هي: البذور الزيتية والحبوب والبن. وهي ترمي إلى إطلاق القوى الكامنة لدى صغار الملاك بربطهم بالسوق وإنشاء مجموعات زراعية – صناعية مستدامة في مناطق جديدة وتطوير آليات لدعم رأس المال الاستثماري. وفي عام ٢٠١٠، صدّقت الحكومة الإثيوبية على وثيقة الاستراتيجية التي أعدتها اليونيدو واستخدمتها في إعداد خطة خمسية لتطوير الصناعات الزراعية ضمن الخطة القطرية الشاملة للنمو والتحول. وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة في تعبئة الموارد لتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل.

وقد تأثر الأطفال في العراق على وجه خاص بالأزمة الإنسانية التي يعاني منها ذلك البلد؛ والتي أدت إلى انتشار توزيع الأغذية بالبطاقات التموينية وتركت الكثير من السكان دون احتياجاتهم الكافية من الغذاء. وكما هو الحال عادةً، كانت الفئات الأضعف في المجتمع – أي الأطفال والمسنين – هي أشد من عانى من سوء التغذية. وبدأت اليونيدو قبل خمس سنوات مشروعاً لتحسين الأوضاع المعيشية في العراق بزيادة وتحسين إنتاج اللبن. وكان من بين الأهداف الإنمائية للمشروع تعافي الزراعة والصناعات

تطوير سلسلة توريد الحليب في العراق.
© اليونيدو

الزراعية في مرحلة ما بعد الحرب، وتوفير إنتاج غذائي أسلم؛ وتحسين إمكانية حصول المستهلكين الفقراء على اللبن؛ والحد من الفقر على مستوى المزارع وإيجاد وظائف في قطاع الألبان. واختير مصنع للألبان مملوك للدولة في الديوانية وزود بتكنولوجيا ومعدات جديدة. وتقرر أن يفتتح المصنع رسمياً بعد تطويره في آذار/مارس ٢٠١١ بحضور وزير الصناعة. وقيّمت اليونيدو المشروع في النصف الأول من العام ولوحظ الوضع الأمني وما نشأ عنه من تأخير في الاستعانة بخدمات الخبراء الدوليين. ورغم أن بعضاً من الأهداف المتوخاة لم يتحقق بعد، فإن المصنع قد حَسَّن من الممارسات الصناعية والصحية لخطوط إنتاج الألبان الحالية، مما أدى إلى تحسين النوعية وتحسين رضاء المستهلك. كما نجح المصنع في الارتقاء بسلسلة الإمداد بالألبان المحلية بتدريب ٢٢٥ مزارعاً من منتجي الألبان، معظمهم من مورّدي الألبان إلى المصنع. وقبل التدريب، كان المصنع لا يستخدم سوى اللبن المُجفّف في إنتاجه. وبعد التدريب وتحسّن نوعية اللبن الخام، بدأ المصنع يشتري من المزارعين المحليين. وكان من النتائج الأخرى أيضاً تحسين السلامة الغذائية ونوعية الغذاء في مصانع الألبان الأخرى في مختلف أرجاء البلد، ومعظمها من القطاع الخاص.

ليست كل المشاريع المصممة لتخفيف وطأة الفقر محصورة في القطاع الزراعي. وقد يُدهش البعض حينما يعلمون أن الثقافة سلعة قابلة للتسويق يمكن أن تدر دخلاً وترفع من مستويات المعيشة. وهذا هو الحال في بوتان، التي هي من البلدان الأربعة عشر الأقل نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهي مملكة غير ساحلية تقع في شرق منطقة الهيمالايا، وقد مكنتها عزلتها الجغرافية من المحافظة على تراث ثقافي غني تفخر به عن حق. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت الحكومة سياسة تعترف بدور الثقافة في التنمية المستدامة، وتؤكد بالمثل خطط التنمية الطويلة الأمد في هذا البلد تأكيداً خاصاً على ضرورة انتهاج سبل تشجع على تنمية القطاع الخاص مع الترويج في الوقت ذاته للصناعات الإبداعية. ويفي مشروع صممته اليونيدو بهذه المتطلبات، وهو البرنامج الرائد للترويج للصناعات الإبداعية القائمة على الثقافة من أجل الحد من الفقر، وتنشيط المجتمعات المحلية، والتشغيل الذاتي للشباب والنساء، وهو يساعد على إطلاق القوى الكامنة في بوتان للعمل على إقامة المشاريع وإيجاد الوظائف في القطاع الخاص، ولا سيما في المناطق الريفية. كما أن المشروع، إلى جانب ما أثاره من اهتمام كبير في أوساط العاملين في قطاع الصناعات الحرفية، حقق بالفعل تحسينات عظيمة من حيث تطوير المنتج وتشجيع الابتكار وزيادة الإنتاج. ويساعد المشروع على تعزيز نظام الدعم المؤسسي لتطوير الصناعات الصغرى والصغيرة وتشجيع الإنتاج ذي القيمة المضافة والربط مع الأسواق من أجل ترويج التجارة.

ولا يمكن لكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أن تعتمد على قوتها الذاتية في الدخول إلى الأسواق الدولية؛ فهي بلا ريب تفتقر إلى ما يلزم من الموارد والمعارف وحجم الإنتاج والتطوّر الشامل لكي تصبح من القوى الفعّالة على المسرح العالمي. وقد بات من المسلّم به منذ وقت طويل أن نهج تنمية المجموعات والشبكات، الذي تتعزّز فيه القدرة التنافسية بفضل ما تحقّقه وفورات النطاق والحجم من إنجازات وبفضل تحسن إمكانية الوصول إلى الموارد والأسواق، هو سياسة اقتصادية وأداة للتعاون التقني ترمي على السواء إلى تعزيز روح الابتكار وإلى إنماء قطاع خاص يتمتع بالقدرة على المنافسة.

» نهج تنمية المجموعات والشبكات

من المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو سياسة اقتصادية وأداة للتعاون التقني ترمي على السواء إلى تعزيز روح الابتكار وإلى إنماء قطاع خاص يتمتّع بالقدرة على المنافسة

وقد حظي دور تنمية مجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إيجاد الوظائف لدى المجتمعات المحلية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة. ولما كان التوظيف يدرّ دخلاً والدخل يؤدي إلى الحد من الفقر، فقد أضحت المجموعات سبيلاً يحفز التنمية الاقتصادية المحلية على نطاق واسع. ويمكن تهيئة فرص للكسب والعمل إما بإشراك أبناء المجتمعات المحلية الأفقر في الأنشطة الاقتصادية كمنتجين أو عاملين أو أصحاب مشاريع تجارية وإما بالقيام بدلاً من ذلك بالترويج لأنشطة لفتح المشاريع أو بتعزيز الأسواق التي تخدم الفقراء كمستهلكين.

وفي عاصمة السلفادور، يعيش أكثر من ٣٠ في المائة من الأسر تحت خط الفقر، ومعظمها يقيم في مساكن دون المستوى اللائق أو في أحياء فقيرة. وعلى غرار غيرها من بلدان العالم النامي، أدّت الهجرة إلى المدن إلى نمو سريع في سكان مدينة سان سلفادور بمعدل فاق مساعي الحكومة إلى توفير المساكن. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعمل اليونيدو على زيادة كفاءة المشاريع التي توفر أو تسوق المساكن الاقتصادية. ويموّل المشروع الصندوق الإسباني المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك مرحلة ثانية

أحد أعضاء مجموعة نحت الأحجار.

© اليونيدو

» رغم ما تتمتَّع به ولاية أوريسا من عراقة في تاريخ الصناعات الحرفية التقليدية، فهي واحدة من أفقر الولايات الهندية

من بين المجموعات التي كونها الحرفيون في أوريسا مجموعات تشتغل بنحت الأحجار والغزل اليدوي والمنتجات الحرجية غير الخشبية والسلع الهَنْدَسية الخفيفة. وعلى غرار مجموعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في شتى أرجاء العالم، تتمثل بعض من أشد التحديات التي تواجه مجموعات أوريسا في الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق وقصور الميكنة وسوء أوضاع العمل. وفي عام ٢٠٠٥، وضعت اليونيدو برنامجا لدعم أربع مجموعات في القطاعات السابقة الذكر، بما يشمل توفير الميكنة الحديثة. وبدعم مالي من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ساعدت اليونيدو حكومة أوريسا على استحداث مبادرات لتنمية المجموعات على نطاق واسع عبر الولاية. وغطى الدعم المباشر المقدم إلى المجموعات الأربع المختارة بناء الثقة والتنظيم والربط بالأسواق والحصول على الائتمان وتطوير التكنولوجيا. وعقب النجاح في إنجاز المشروع في العام الماضي، أسفر توثيق الروابط بين الحرفيين والمشترين عن تحسين نوعية المنتجات وزيادة كبيرة في الإنتاجية ونمو ملحوظ في حجم المبيعات والدخل، مما أدى بدوره إلى رفع مستويات معيشة أعداد غفيرة من الأسر. واستفادت المرأة الحرفية بخاصة من استعادة الثقة في قدرتها على الإنتاج والبيع. وتبين من بعثة أوفدت لمدة أسبوعين في تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء تقييم مستقل لبرنامج المنظمة القطري في الهند أن خدمات اليونيدو في أوريسا كانت متفقة تماما وعلى حد سواء مع أولويات الهند ورصيد المنظمة من جوانب الكفاءة والخبرة مع الاستفادة من الدروس المكتسبة من تنمية المجموعات في أجزاء أخرى من الهند.

من المبادرة يدعمها الصندوق الإسباني، وهي تهدف إلى الحدّ من الفقر في المناطق الريفية من مقاطعات بنما الأربع. وبالتعاون مع الأونكتاد والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، تساعد اليونيدو في العمل على تطوير مشاريع صغرى في قطاعي تجهيز الأغذية والملابس التقليدية يتولى إدارتها والعمل فيها سكان من أفقر شرائح المجتمع.

والمنشآت ليست هي وحدها من يمكن أن ينتفع من المجموعات. فمشروع المجموعات الصناعية القروية الواحدة، كما يوحي الاسم، يساعد قرى أو مجتمعات محلية محددة على التغلب على الفقر بإدرار سبل مستدامة لكسب الرزق. ويجري ذلك على نحو يستفيد من جوانب تمايز المنطقة التي تقع فيها المجموعات ويعزّز تلك الجوانب، وهو إذ يقوم بذلك يعزّز التراث الثقافي للمجتمعات المحلية المستهدفة وقيمها. وينبثق المشروع عن شراكة بين برنامج المجموعات التابع لليونيدو وحكومة اليابان ومركز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب التابع لليونيدو والكائن في الهند. وبمزج مبادرة «قرية واحدة منتج واحد» اليابانية مع منهجية اليونيدو في تنمية المجموعات، بدأ المشروع في عام ٢٠١٠ على أساس تجريبي في أربعة مواقع في بلدين، هي: باهير دهار وأواسا في أثيوبيا وكيسورو ولويرو في أوغندا.

وعقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن إقامة المجموعات لصالح الفقراء في تشرين الأول/أكتوبر في مقر اليونيدو من أجل خبراء التنمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا؛ وشارك في هذا الحدث أكثر من ٣٠ مهنياً للتشارك في المعرفة والتعرف على الأدوات والممارسات التي يمكن أن تعظم تأثير استراتيجيات تنمية القطاع الخاص على الفقراء. وعُرضت مبادئ توجيهية بشأن اختيار ورصد وتقييم المبادرات الخاصة بالمجموعات وأتيحت الفرصة للمشاركين للاستفادة من تجارب الغير.

الفقر لا يعرف حدوداً

من الممكن أن يوجد الفقر في جميع قارات الدنيا حتى أكبر البلدان الصناعية المتقدمة حيث يمكن أن يتسرب الضعفاء من ثقوب الشبكة الاجتماعية.

وأرمينيا، وهي بلد تحوّل إلى اقتصاد السوق قبل عقدين من الزمان فحسب، أصيبت بضربة فادحة من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٩. وقد بدأت في التعافي في عام ٢٠١٠، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي إلى ٢,٦ في المائة تقريباً، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في عام ٢٠١١. غير أنّ بعض أجزاء هذا البلد ما زالت تعاني من آثار الزلزال المدمر الذي شرّد

» **إنَّ النمو الاقتصادي** المطلوب للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن يتحقَّق إلاَّ من خلال الاستثمار وزيادة الإنتاجية

أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٨؛ وما زالت الكثير من المباني في حالة يُرثى لها. وشاركت اليونيدو في مشروع لمساعدة الأسر الضعيفة، ولا سيما من اللاجئين، على التماس سبيل للخروج من ربقة الفقر وذلك بتزويدهم بالمهارات التجارية وتيسير حصولهم على خدمات متنوعة للطاقة. والمشروع، الذي نُفذ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، يشمل تجديد المباني القديمة لتوفير وحدات سكنية للأسر الضعيفة وتشجيع المستفيدين منه على الانخراط في المنظمات المجتمعية مثل الجماعات النسائية، والمساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، بما يشمل تقديم قروض لاستهلال العمل لنحو ١٠٠ منشأة. وقد وفرت اليونيدو دعمها من خلال دورات تدريبية على إقامة المشاريع وإدارة المنشآت التجارية وتشغيل وصيانة نظم الطاقة المتجددة وتقديم دورات خاصة بمقدمي خدمات الرعاية الصحية. كما نظمت جولات دراسية طافت بالمنشآت التجارية الناجحة العاملة في مجالات الصناعة والسياحة والخدمات في البلد. ومنذ استهلال المشروع في عام ٢٠٠٩، وفّرت اليونيدو التدريب لنحو ٨٥٠ فرداً من أصحاب المشاريع الواعدين؛ ومن بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت، تزاول ١٠٣ منها العمل بنجاح وتوفر فرصاً للعمل لأفراد آخرين من أبناء المجتمعات المحلية. وسوف يختتم المشروع في عام ٢٠١١ بجولة أخرى من الأنشطة التدريبية الموجهة إلى المجتمعات المحلية المجاورة. وسوف يوضع ما مجموعه ١٠٠ خطة لاستهلال أعمال تجارية يوفر لها التمويل بتكلفة ميسورة.

ومن المشاريع الأخرى في المنطقة الواعدة بتحقيق فوائد من حيث التنمية المستدامة وإدرار الدخل إنشاء شبكة من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوراسية التي تتألف في الوقت الراهن من الاتحاد الروسي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وما زال في بعض هذه البلدان مجموعة كبيرة من الفقراء رغم السياسات والمبادرات التي انتهجت في السنوات الأخيرة لصالح الفقراء. ففي قيرغيزستان على سبيل المثال، يعيش حوالي ٣٥ في المائة من السكان تحت خط الفقر،

حلقة عمل بشأن سيناريوهات استراتيجية العلم والتكنولوجيا في فييت نام، ٢٠١١-٢٠٢٠.
© اليونيدو

في المناطق الريفية. ويقدر هذا الرقم في طاجيكستان بنسبة ٦٠ في المائة، مما يجعلها أفقر بلد في المنطقة. ولا يمكن للنمو الاقتصادي المطلوب للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أن يتحقق إلا من خلال الاستثمار وزيادة الإنتاجية. ويساهم الاستثمار الصناعي والتغير التقني في نمو الإنتاجية بإدخال رؤوس أموال وتكنولوجيات وأساليب إدارية جديدة ونقل التكنولوجيات المتصلة بالبيئة وبتحسين المهارات وكفاءة الصناعة. والمشروع مصمّم لتشجيع الاستثمارات وكذلك تطبيق التكنولوجيات الجديدة. ومن شأن هذا، مع بناء القدرات، أن يسهم في الحدّ من الفقر وتحسين البيئة ورفع مستوى المعيشة في المنطقة.

» الاستبصار التكنولوجي يوفّر مدخلات لصوغ السياسات والاستراتيجيات التكنولوجية التي يُسترشَد بها في تطوير البنية التحتية التكنولوجية

الاستبصار التكنولوجي هو عملية يمكن أن توصف بأنها تقييم للاحتياجات والفرص التي سيواجهها في المستقبل اقتصاد منطقة أو بلد ما في ضوء الاتجاهات التكنولوجية والسوقية. ويعتبر هذا الاستبصار أعلى درجة في سلّم التطوّر التكنولوجي. وهو يوفر مدخلات لصوغ السياسات والاستراتيجيات التكنولوجية التي يسترشد بها في تطوير البنية التحتية التكنولوجية. وعلاوة على ذلك، يوفر هذا الاستبصار الدعم للابتكار في مجال إدارة التكنولوجيا ونقلها ويفضي إلى تعزيز القدرة على المنافسة والنمو. وعلى مدار العقود الأخيرة، استخدم هذا الاستبصار على نحو متزايد كأداة استراتيجية لاستقصاء السياسات. وقد تحوّل دوره من أداة تُعنى بالمنتج إلى أداة سياساتية ذات منحى عملياتي. وقد ركّزت اليونيدو في الآونة الأخيرة جهودها على تطوير العمل على تطبيق هذا الضرب من الاستبصار في مجال صوغ السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

وتوضّح المشاريع التالية تطبيق اليونيدو لعملية الاستبصار التكنولوجي في منطقتين وقطاعين مختلفين كل الاختلاف.

ويمثّل مشروع الاستبصار في فييت نام المكوّن الأعلى في صندوق الخطة الموحَّدة في فيينت نام. وهو يهدف إلى وضع استراتيجية للعلم والتكنولوجيا والابتكار لهذا البلد تمتد حتى عام ٢٠٢٠ بتوفير استقصاءات تطلعية ومشورة سياساتية بشأن الفرص والتحديات والمخاطر ورؤى التغيير المقبلة. وسوف توفّر نتائج المشروع توصيات سياسية واقعية لتحديد الأولويات والرؤى المستقبلية ورسم خريطة طريق توضّح كيفية بلوغ المستقبل المنشود لاستراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في هذا البلد.

ويفيد المشروع الثاني الخاص بالاستبصار التكنولوجي المجتمعات المحلية التي تعيش في القرى النائية الواقعة في أعالي سلسلة جبال الأنديز في أمريكا الجنوبية التي تجاهد للحصول على رزق يسير من حيوانات الألباكا واللاما وغيرها من الحيوانات من فصيلة الجمال. والفقر مستشرٍ في شتى أرجاء المنطقة التي تضم

حِرَف يدوية يمارسها السكان الأصليون
في المنطقة الأندية.
© اليونيدو

أجزاءً من الأرجنتين وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو، ويعاني منه ٨٠ في المائة تقريباً من السكان. ورغم أن حيواناتهم تمثّل مصدراً قيماً يمكن الاستفادة منه في إنتاج الألياف والمنسوجات، فإنّ معظم القرويين يفتقرون إلى الدراية والوسائل اللازمة لاستغلال هذا المصدر. وقد اقترح فريق من الخبراء أوفدته اليونيدو من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة إعادة تنظيم القطاعات الصناعية ذات الصلة كسلسلة إنتاجية مستدامة عبر المنطقة. وينبغي أن يشمل هذا بدوره الإطار المؤسسي المتاح للصناعة الحديثة: الخدمات المالية وأسواق الجملة وأسواق تبادل السلع الأساسية والأسواق المستقبلية والمعلومات المتعلقة بالأسعار ومعايير الجودة وإمكانية التعقّب والضوابط ونظم الاعتماد ووكالات تسويق الصادرات ومرافق النقل والبنى التحتية.

» الأعمال التجارية الزراعية

نجمت عن الأزمة الغذائية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ زيادات سريعة في أسعار السلع الأساسية وسط مخاوف من شُحِّها في العالم. ودفعت الأزمة البلدان النامية إلى إعادة النظر في النمط الذي كانت تتّبعه سابقا في تصدير المنتجات الزراعية بحالتها الخام إلى حدّ كبير من أجل الحصول على العملات الصعبة اللازمة لاستيراد سلع مصنّعة، بما فيها المواد الغذائية أو حتى الحبوب المنتجة في أماكن أخرى

وأدّت الأزمة العالمية إلى حدوث تقارب ضروري للغاية في العمل على الصعيد العالمي. ومن الأدوات الجديرة بالترحيب لاتخاذ تدابير تصدٍّ عالمية فعالة مبادرات من قبيل مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بفرقة العمل الرفيعة المستوى بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية أو بيان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي أو البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي أو الإصلاحات التي أُجريت في الآونة الأخيرة في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

واختارت اليونيدو بدورها أن تجعل الأعمال التجارية الزراعية موضوعا خاصا في عام ٢٠١٠ على أساس أن تطوير الزراعة ليس مسألة تتعلق بزيادة الإنتاج فحسب، وإنما تنطوي على الاضطلاع بعملية تحول شاملة في المناطق الريفية وإدراج المزارعين ورعاة الماشية ضمن سلسلة أنشطة مضيفة للقيمة بدءا من الموارد ومرورا بالصناعة التحويلية وانتهاء بالأسواق. فعدم الاستقرار الدائم في أسواق الغذاء العالمية يؤدي إلى تحويل عبء الأمن الغذائي إلى العرض على الصعيد المحلي: النماذج الخاصة بعمليات التبادل عبر الحدود غير مجهزة بما يلزم لمعالجة حالات التقنين وجمود الأسعار التي يتداعى أمامها منطق المزايا النسبية. ويحصل ثلاثة أرباع الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا على سبل معيشتهم من الزراعة في حيازات صغيرة؛ وينبغي أن يُزوّدوا، بصفتهم ضحايا اليوم، بالوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم الخاصة كي يصبحوا في الغد جزءا أساسيا من جميع تدابير التصدي الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وبفضل الصندوق الاستئماني للأمن الغذائي ومساهمة خاصة مقدمة من فنلندا تمكّنت اليونيدو في عام ٢٠١٠ من تلبية ثلاثة مطالب مهمة من أجل دعم تنمية الأعمال التجارية الزراعية. وهذه المطالب نابعة من خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٨ من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، وخطة عمل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا الذي عُقِد في آذار/مارس. وبدأ في آب/أغسطس تنفيذ مشروع بعنوان «دعم مبادرات تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعة الزراعية: تنفيذ الأطر الثلاثة». وتستهدف اليونيدو بصفة أولية ١٢ بلدا، منها ١٠ بلدان من أقل البلدان نموا و١٠ بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك في تعاون وثيق مع منظمة الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد). ونظرا لأن البرنامج يوغل في التركيز على أفريقيا، فإنه يُعرف باسم مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية، ويُروَّج له بالمختصر "3ADI". وتبيّن الفقرات التالية أولى التطوّرات التي حدثت في عام ٢٠١٠.

عيّن خبير استشاري وطني في أفغانستان للمساعدة على تحديد السلع ذات الأولوية التي يتعين تنميتها في سلسلة القيمة المضافة. وبفضل تقييم أُجرِي في عام ٢٠١٠ في جزر القمر، ضُمنت

الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع يرمي إلى تسهيل قيام منظمات منتجين مؤلّفة أساسا من النساء بتجهيز منتجات البستنة. ووُضِع في أيلول/سبتمبر – تشرين الثاني/نوفمبر برنامج اليونيدو القطري الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية وحظي بموافقة الحكومة لاحقا. وستوفّر المساهمة المقدمة من حكومة اليابان في أواخر عام ٢٠١٠ ومقدارها ١,٣ مليون دولار الدعم لبرنامج مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية عن طريق المساعدة في إنشاء مرفق تجريبي لتجهيز الأغذية. وأثناء بعثة أُوفِدت إلى غانا في آب/أغسطس، تبيّن أن قطاع القطن من الأولويات الواضحة والأساسية لإحراز تقدم اجتماعي واقتصادي في المناطق الريفية الشمالية. وتراجع مؤقتا التقدم المحرز في هايتي من جرّاء تفشي وباء الكوليرا والأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات المقبلة، ومع ذلك فقد عقدت جلسة إحاطة إعلامية في تشرين الأول/أكتوبر للنظراء المحتملين. ويجري حاليا في ليبريا وضع مشروعين بشأن إضافة قيمة والحد من الخسائر التي تلحق بسلسلة القيمة الخاصة بالفواكه والخضر عقب جنيها، وبشأن إنتاج محصول الأرز وتجهيزه وتسويقه على أساس تجاري. وثمة مشروع يُنفّذ في مدغشقر ويهدف إلى دعم حفظ التنوّع البيولوجي والإدارة المستدامة ويعمل في الوقت نفسه على تنمية سوق متخصصة لديها قدرة عالية على إيجاد فرص العمل وإدرار الإيرادات على حد سواء. وحدّد مشروع تقييمي اضطلعت به اليونيدو في نيجيريا سلاسل القيمة ذات الأولوية في ثلاث مناطق تنتج محاصيل المنيهوت والحبوب والأرز. وركزت أنشطة اليونيدو في رواندا على خدمات تطوير أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية في إطار مشروع ينفذه صندوق الإيفاد دعما لمنشآت صغرى وصغيرة غير زراعية في المناطق الريفية بوصفها وسيلة للحد من الفقر. وهناك مبادرة ذات صلة ستجمع بين الفاو والإيفاد واليونيدو وشركاء من القطاع الخاص بشأن سلسلة قيمة تخص منتجات الحليب والألبان. وفي كانون الأول/ديسمبر، عملت بعثة استطلاعية أُوفِدت إلى سيراليون على الجمع بين وزير التجارة والصناعة ووزير الزراعة والغابات والأمن الغذائي اللذين أبديا التزاما قويا بتنفيذ المبادرة. واتُّفِق على أن تكون خطط إعادة هيكلة نظام التمويل الإنمائي هي الأساس الذي يُستند إليه لكي تُتاح نافذة لتمويل الأعمال التجارية الزراعية. ووقع الاختيار في إطار برنامج اليونيدو القطري الجديد الخاص بالسودان على سلسلة القيمة الخاصة بمجال الصلال والجلود والمنتجات الجلدية، بينما أفضت عمليات التقييم التي أجرتها اليونيدو والفاو في جنوب السودان إلى إعداد وثيقة مشروع بعنوان «تحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال تنمية سبل المعيشة المجتمعية وتجميع المياه». وأُوفِدت أول بعثة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر وركّزت على إجراء استعراض للسياسات القائمة ومبادرات التنمية الزراعية والصناعية وكذلك على الاتصال بأصحاب المصلحة والشركاء المحتملين.

M. G. W.
TARE
NET
CU. CAP.
CAUTION
HIGH

٠٤

بناء القدرات التجارية

التحدّيات التي تواجهها البلدان النامية في محاولاتها للتنافس في السوق العالمية جد معروفة. فانعدام القدرة التنافسية في مجال العرض وضعف الامتثال لمتطلبات السوق تستدعي اتخاذ تدابير قوية من أجل استغلال إمكانات التصدير لدى البلدان النامية من خلال تنويع قواعدها الإنتاجية والتصديرية وتحقيق المستوى الأمثل لها. وينبغي أن يصاحب ذلك تقديم للمساعدة التقنية وبناء للقدرات المتصلة بالتجارة والمصممة خصوصا لها. وعندما تتحقّق كل هذه العناصر، آنذاك فقط يمكن للبلدان النامية أن تكون في موقع يمكنها من المشاركة في التجارة العالمية ممّا سيؤدّي، عبر خطوات، إلى ارتفاع مستدام في أداء صادراتها ونموها الاقتصادي وتكوين الثروة.

ويمكن لليونيدو، بفضل تجربتها في مجال التنمية الصناعية التي تمتدّ على مدى يزيد على أربعة عقود وشبكتها الواسعة من المكاتب الميدانية المنتشرة عبر العالم النامي، العمل جنبا إلى جنب مع البلدان النامية بغية تعزيز قطاعاتها الصناعية وتنويع صادراتها واستغلال مزاياها النسبية. فالعديد من البلدان النامية تفتقر بكل بساطة إلى الكمية الكافية من السلع التجارية؛ وتحتاج إلى المساعدة في تطوير قدراتها في مجال العرض. وفي الوقت نفسه، تُعدّ اليونيدو الوكالة الرئيسية التي تقدّم الدعم اللازم للبلدان المستفيدة من أجل الوفاء بمعايير الجودة والسلامة والبيئة من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على الاختبار وإصدار شهادات الاعتماد والمعايرة.

وتقدّم اليونيدو لزبائنها، عن طريق برنامجها لبناء القدرات التجارية، نهجا متّسقا للنجاح في الأسواق يعتمد على ثلاثة عناصر هي: القدرة على المنافسة ومطابقة المواصفات والتواصل. وباختصار، ينبغي للبلدان النامية تعزيز قدراتها الإنتاجية من أجل تحسين القدرة التنافسية واستغلال وفورات الإنتاج. وينبغي لها الامتثال للمعايير المعترف بها بغية كسب ثقة المستهلك في منتجاتها، مما سيؤدي إلى قبولها في الأسواق الدولية. وينبغي لها أيضا تعزيز ارتباطها بالنظام التجاري العالمي على أسس ذات فوائد متبادلة وضمان معاملات موثوق بها وسريعة.

لقد فتكت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٩ بقدرة البلدان النامية على التنافس في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. وخلال عام ٢٠١٠، كانت البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية لا تزال تعاني من آثار الأزمة. واستجابت اليونيدو من خلال وضع برامج خاصة صُمِّمت بهدف الارتقاء بالمنشآت من حيث فعالية تكلفة المنتج الصناعي وقابلية تسويقه وموثوقيته وسلامته، بغية تضييق الفجوة مع منافسيها. ويشمل الدعم الذي تقدّمه اليونيدو تدابير ترمي إلى تحسين البيئة الوطنية للأعمال من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات وتحسين البنى التحتية لدعم الصناعة والأعمال التجارية عن طريق تعزيز المؤسسات التي تقدم المساعدة التقنية والخدمات المالية للمنشآت، وتحسين القدرة التنافسية وإنتاجية المنشآت والتجمّعات وسلاسل القيمة التي تتمتّع بإمكانات عالية للتصدير وإيجاد الوظائف.

موزامبيق بلد قطع أشواطا كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. فعند حصوله على الاستقلال عام ١٩٧٥، كان من أكثر البلدان فقرا في العالم. ويعني تحقيق رقم قياسي باهر من حيث النمو الاقتصادي، يصل متوسطه إلى ٨ في المائة سنويا، أن موزامبيق، وإن كانت لا تزال ضمن فئة أقل البلدان نموا، فهي من بين الاقتصادات الأسرع نموا في العالم. ومع ذلك، فهذا البلد ما زال يصارع من أجل إنتاج السلع بكميات كافية للتصدير وبصورة تتماشى مع المعايير الدولية. ففي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٠، صنف البنك الدولي موزامبيق في المرتبة ١٢٦ من بين ١٨٣ بلدا على مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال". ومن أكبر العوائق القائمة أمام نمو البلد مستقبلا ضعفه في مجال التوحيد القياسي والمقاييس. وعموما، لا يزال البلد يفتقر إلى القدرة الملائمة على تصميم وتنفيذ معايير المنتجات ومقاييسها، فمعاهد التوحيد القياسي وإصدار الشهادات تحتاج إلى إصلاح شامل. وسيساهم مشروع "دعم بيئة الأعمال وتيسير التجارة" الذي يشترك في تمويله الاتحاد الأوروبي واليونيدو، في بناء قدرات موزامبيق على الاستفادة من الفرص التجارية الإقليمية والدولية. ويتمثل الهدف العام للمشروع في تعزيز النمو المرتكز على التصدير وتحسين مناخ الاستثمار القائم من خلال التخفيف من العراقيل المتصلة بالتجارة والتي تؤثر في بيئة الأعمال في موزامبيق. ويهدف المشروع، على نحو أكثر تحديدا، إلى تعزيز المؤسسات القائمة المشاركة في تقديم الخدمات في مجالات المقاييس والتوحيد القياسي وإصدار شهادات الاعتماد، وكذلك تحسين توافر المعلومات والخدمات الاستشارية فيما يتعلّق بالتجارة والوصول إلى تلك المعلومات والخدمات ونوعيتها. وستصبح الشركات آنذاك أكثر تأهّلا للاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال استيفاء المعايير الدولية للمنتجات وتحسين قدرة المنتجات المحلية على المنافسة.

وقد أثبت هذا النهج أنه قيّم بوجه خاص في سياق عمليات تحرير التجارة الأقاليمية مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي شباط/فبراير، قام ممثلون عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بزيارة اليونيدو لمناقشة المبادرات الرامية إلى إعادة هيكلة الصناعات بالمنطقة والارتقاء بها، بما في ذلك برنامج أُطلق عام ٢٠٠٧ من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وقد انتهت المرحلة التجريبية من هذا البرنامج في كانون الأول/ديسمبر. واستطاعت اليونيدو ومفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، من خلال العمل في إطار شراكة، خلق ثقافة تحسين المنشآت الصناعية داخل الاتحاد ووضع إطار قانوني ومالي ومؤسسي إقليمي ووطني ومواءمة وتوحيد الأدوات والمنهجيات بالنسبة للمنطقة والقيام، على أساس تجريبي، بتقديم الدعم التقني والمالي لما يزيد على ١٠٠ منشأة صغيرة ومتوسطة. ونتيجة لذلك، حقّقت المنشآت تحسّنا ملحوظا في الإنتاجية والنوعية بالإضافة إلى تقليص العبء على البيئة من خلال الوفورات في استهلاك الطاقة والمياه. وقد رفع هذا بدوره من قدرتها التنافسية ومكنّها من توسيع الفرص المتاحة لها في السوق.

وعلى إثر هذه التجربة، ساعدت المنظمة عدّة مجموعات اقتصادية إقليمية تابعة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على صوغ برامج دون إقليمية تُعنى بتحسين المنشآت الصناعية وتحديثها، في إطار عنصر التطوير من اتفاقات الشراكة الاقتصادية الخاصة بكل منها. ومن بين هذه المجموعات الإيكواس والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمنتدى الكاريبي لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وتيسّر المعايير القياسية التجارة من خلال توفير مجموعة منسّقة من المتطلبات التي يمكن للمنتجين والمشترين على حدّ سواء اتّباعها بسهولة. ومن الإنصاف القول إن المعايير الدولية عنصر أساسي من عناصر العولمة وجزء هام من نظام التجارة الدولية. والمشكل أنه، في حين أنّ أغلب المعايير حددتها البلدان المتقدّمة ووُضعت من أجلها، يُنتظر من البلدان النامية الامتثال لها. وتخضع المنتجات القادمة من البلدان النامية لمتطلبات متزايدة الصرامة من حيث النوعية والإنتاجية والسلامة والصحة والبيئة ولا يمكن استيفاؤها إلا بتكلفة اقتصادية واجتماعية عالية. ومن بين التحديات المطروحة ثمة تعزيز تنمية وتنفيذ المرافق المعنية بالنوعية ومطابقة المواصفات، والتي تشمل المعايير والمقاييس وتقييم المطابقة والاعتماد. وقد بيّنت التجربة أن بناء المرافق المعنية بالنوعية أو تعزيزها غالبا ما يكون كافيا لكي يتسنّى للبلدان النامية التنافس في السوق العالمية والاستفادة من التجارة الحرة.

وخلال عام ٢٠١٠، واصلت اليونيدو مساعدة غانا في مشروع موّلته وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية بسويسرا واستهدف أداء صادرات غانا. وتتمثّل هذه المساعدة في مساعدة المؤسسات في

مختبر لفحص البذور في غانا.
© اليونيدو

» **تقدّم اليونيدو** لزبائنها نهجاً متّسقاً للنجاح في الأسواق يعتمد على ثلاثة عناصر هي: القدرة على المنافسة ومطابقة المواصفات والتواصل

غانا على تلبية المعايير الصارمة للنوعية المطلوبة في مناخ التصدير اليوم. وتشمل النُهُج العديدة لتحسين أداء صادرات غانا التي دُرست في إطار المشروع تحسين استجابة وفعالية سلسلة توريد سلع البستنة من أجل توفير النوعية التي تلبّي متطلبات الأسواق العالمية. وقد ركّزت اليونيدو هذا العام على جودة وصحة البذور المستخدمة للنمو المحلي ومنتجات التصدير. ويجري حاليا إنشاء مختبر لفحص البذور برعاية وزارة الزراعة. وبمجرّد اعتماده في مطلع العام المقبل، سيكون أول مختبر للبذور في غرب أفريقيا تعترف به الجمعية الدولية لاختبار البذور التي تقوم، من خلال مقرها في سويسرا، بإصدار قواعد متفق عليها دوليا بشأن أخذ عيّنات البذور واختبارها واعتماد المختبرات ومنح شهادات تحليل البذور وتشجيع البحث وتعميم المعرفة بعلوم وتكنولوجيا البذور وتقديم التدريب. وفي إطار المشروع نفسه، قدّمت اليونيدو الدعمَ لمجلس غانا للمعايير- وهو الهيئة القانونية الوطنية المسؤولة عن إدارة البنية التحتية الوطنية الخاصة بالنوعية - في تعزيز القدرات على إصدار الشهادات الخاصة بالنوعية (ISO 9000) ومعايير سلامة الأغذية (ISO 22000) التي تصدرها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (إيزو).

وقدّمت اليونيدو أيضا خدمات التعاون التقني لبلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجال بناء القدرات. وأُعدّت بعض المشاريع البارزة خلال النصف الثاني من العام. ويركّز مشروع جديد في نيكاراغوا على تعزيز وتحسين قدرة البلد على تقديم خدمات التوحيد القياسي والمقاييس والاختبار والنوعية. ويُعنى مشروع آخر في المنطقة ببناء مختبر للمقاييس في غواتيمالا. وأُنجز هذا المشروع أخيرا حيث سلِّم المختبر المكتمل تماما رسميا إلى الحكومة في نهاية آب/أغسطس. وقدّمت المنظمة الدعم أيضا لحكومة غواتيمالا في صوغ إطار قانوني جديد للنظام الوطني للنوعية، ممّا أدّى إلى إنشاء هيئة محلية للاعتماد وهي المعهد الوطني للمقاييس، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية للوائح التقنية.

كما تُنفّذ اليونيدو مشروعا في دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات يتعلق بتحسين سلامة الأغذية بالنسبة للدقيق والفواكه المجففة ودم الأبقار. وتشمل أنشطة التعاون التقني، التي استهلت عام ٢٠٠٩، تعزيز القدرات المحلية على التجارة من خلال توفير التدريب على تحسين القدرات التكنولوجية والإدارية، وكذلك على الامتثال لقواعد السلامة الغذائية والقيمة الغذائية. وهذا المشروع عنصر واحد من عناصر مشروع أوسع، يدعمه صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أنشأته حكومة إسبانيا.

وعلى إثر الزلزال الذي دمّر معظم هايتي في كانون الثاني/يناير، أدخلت اليونيدو عددا من التعديلات على مشروع التوحيد القياسي الجاري تطبيقه حتى يركّز حالياً على اختبار مواد البناء المدورة واستبانة أساليب جديدة يمكن من خلالها للمعايير أن تساهم في إعادة إعمار البلد على نحو أفضل وأكثر أمانا.

وتتناول اليونيدو أيضا، من خلال بحوثها ومنشوراتها، مسألتي الجودة والتوحيد القياسي. ففي عام ٢٠١٠، أصدرت منشورا عن الامتثال لمعايير التجارة يحمل عنوان مطابقة المعايير، النجاح في الأسواق. وقد أُعدّ هذا التقرير بالتعاون مع الوكالة النرويجية للتعاون

» **تتناول اليونيدو**، من خلال بحوثها ومنشوراتها، مسألتي الجودة والتوحيد القياسي

الإنمائي ومعهد الدراسات الإنمائية، وهو مؤسسة أكاديمية رائدة في البحث والتدريس والاتصالات في مجال التنمية الدولية، وقد أُسِّس عام ١٩٦٦. ويركّز هذا التقرير، الذي يُعدّ الأول ضمن ما يحتمل أن يتحوّل إلى سلسلة من التقارير، على التحدّيات التي تواجهها البلدان النامية في الامتثال لأهم المعايير المتعلقة بالتجارة واللوائح التقنية والمعايير الخاصة بالتجارة الدولية. وهو يقدّر الخسائر الناجمة المتعلقة بالصادرات ويربط بعد ذلك هذه التحدّيات والخسائر المتعلقة بالامتثال بتحليلٍ لقدرة البلدان النامية على ترسيخ امتثالها وإثباته وبتكلفة تعزيز تلك القدرة. واستنادا إلى خبرة المنظمات المساهمة الأخرى، يعمل هذا التقرير أيضا كأداة للإنذار المبكّر بتغيّر المشهد المتعلق بمعايير التجارة ومسائل الامتثال.

واليوم، أصبح عدد متزايد من الشركات في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من الجهات المنتجة العالمية. وهذا تحدّ في حدّ ذاته. فمن جهة، يوفّر تحرير أسواق المستهلكين للشركات فرصا لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، فيما هي ملزمة، من جهة أخرى، بالامتثال لكمّ هائل من المعايير الخاصة. وخلافا للوائح التقنية والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية الطوعية التي تواجَه عند التعامل مع أي شريك في التجارة، تركّز المعايير الخاصة على المسائل الاجتماعية والمتعلقة بالسلامة والبيئة ويطلبها المنتجون ذوو العلامات التجارية والبائعون بالتجزئة كلّما وردّوا منتجاتهم. وتأخذ المعايير الخاصة أشكالا وأحجاما متعدّدة، غالبا ما تختلف درجة تركيزها ومستويات أهميتها. فعلى سبيل المثال، يبدو أن للمسائل المتعلقة بالعمل أهمية أكبر في قطاع الصناعة الجلدية وصناعة الملبوسات في حين تكون شروط الامتثال لبعض المعايير البيئية أكثر شيوعا في قطاع الأثاث. ومما يزيد الأمر تعقّدا أن المعايير قد تنطبق على مواقع الإنتاج و/أو على المنتَج نفسه. وعادة ما تشير مدونات قواعد السلوك الخاصة بالمشترين في المقام الأول إلى مواقع الإنتاج فيما تتضمّن الشهادات وبطاقات تعريف المنتجات الامتثال للمتطلبات المتعلقة بمواقع الإنتاج والمنتَج نفسه على حدّ سواء.

ومع تراجع التعريفات والحصص على نطاق العالم، يُنظر اليوم إلى المعايير واللوائح التقنية على أنها أكبر حاجز أمام التجارة العالمية. ومنذ بضع سنوات، اعتمدت اليونيدو نهجا متعدّد الجوانب في مساعدة البلدان المستفيدة من خدماتها على استيفاء المعايير الطوعية الدولية و/أو الخاصة واللوائح التقنية من خلال تقديم الدعم للصناعات الزراعية وتقديم المساعدة إلى الحكومات وإلى الرابطات التجارية وتطوير البنيات التحتية ذات الصلة.

ويُعدّ النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي أساسيا بالنسبة لأغلب البلدان النامية إلاّ أن التشديد التدريجي للوائح الاتحاد الأوروبي من

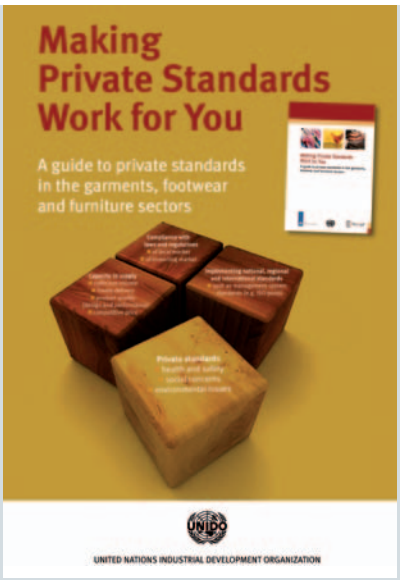

في تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اليونيدو دليلا عمليا بعنوان تسخير المعايير الخاصة لصالحك: دليل بشأن المعايير الخاصة في قطاعات صناعة الملبوسات والأحذية والأثاث. وقد صُمّم هذا الدليل لمساعدة المصدّرين في البلدان النامية على النفاذ إلى سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية. ووُضع هذا الدليل، الذي مولته الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، بالتعاون مع المركز الهولندي لتشجيع الاستيراد من البلدان النامية، وهو وكالة أسست عام ١٩٧١ داخل وزارة الشؤون الخارجية بهولندا. وقد قدّمت للمنتجين في قطاعات الأحذية والملبوسات والأثاث صورة عن العديد من المعايير الخاصة وتوجيهات بشأن أفضل سبل استخدامها لفائدتهم. وقد استُقيت المعلومات من نتائج استبيانات و مقابلات أجريت مع عيّنة من الشركات المصدّرة من قطاع الأحذية في الهند وقطاع النسيج والملبوسات في تركيا وقطاع الأثاث في البرازيل.

أجل حماية المستهلكين يجبر البلدان المصدّرة على إدخال تعديلات كبيرة إذا أرادت التمكّن من النفاذ إلى هذه الأسواق والحفاظ عليه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، طبّقت لائحة جديدة بشأن المواد الكيميائية واستخدامها على نحو آمن. ويُعدّ نظام «ريتش» (REACH) – نظام تسجيل الكيمياويات وتقييمها والترخيص بها وتقييدها– اللائحة الأكثر شمولا من نوعها إلى اليوم. وقد أثار استحداث نظام «ريتش» شواغل كبيرة بشأن أثره على البلدان التي تحاول النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وكان من بين هذه البلدان تايلند، حيث تقوم اليونيدو بإذكاء الوعي وتعميم المعلومات عن نظام «ريتش» على المصدّرين التايلنديين من خلال مركز معلومات خاص بالنظام. والآن، وقد دُرِّب الخبراء الوطنيون على إدارة المركز، فهو مسؤول عن إحداث فهم واسع لنظام «ريتش» من خلال موقع إلكتروني صُمِّم حديثا (www.reachtalk.net) ويشمل ترجمات للوثائق المتعلقة بالنظام باللغة التايلندية متاحة للتنزيل، وحلقات دراسية عامَّة بشأن النظام موجهة إلى القطاع الخاص في بانكوك وسائر المدن الكبرى ونشر الرسائل الإخبارية الخاصة بالنظام. ويجري حاليا إعداد النسخة الإنكليزية من الموقع الشبكي.

وقد أطلقت اليونيدو في الآونة الأخيرة مشروعا لمساعدة مقاطعة فوجيان على الساحل الجنوبي الشرقي للصين على الوفاء بمعايير الإيزو المتعلقة بنظم إدارة السلامة الغذائية وتعقّب السلسلة الغذائية في جميع مراحلها. وقد تباطأ صعود الصين في مجال صادرات الأغذية بفعل العديد من الأمراض المنقولة بالأغذية، بما في ذلك تلوث منتجات حليب الرضّع الذي حدث قبل سنتين وجرى الحديث عنه كثيرا. وقد استجابت السلطات بسحب تلك المنتجات وإيقاف تصديرها، إلاّ أن هذه الحادثة كانت مؤشرا على ضعف الخبرة المتعلقة بالمعيار ISO 22000، وهو المعيار الذي يقدّم توجيهات بشأن السلامة إلى جميع المنظمات داخل السلسلة الغذائية. وساعدت اليونيدو أيضا إدارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بمقاطعة فوجيان على تطبيق المعيار ISO 22000 وكذلك المعيار ISO 22005 بشأن التعقب في السلسلة الغذائية. وقد أطلق هذا المشروع بمناسبة معرض الصين الدولي الرابع عشر للاستثمار والتجارة الذي نظّم في أيلول/سبتمبر في كزيامين. وفي عام ٢٠١٠، عُقدت ست حلقات عمل لفائدة نحو ٣٣٠ مشاركا من منشآت مختلفة من أجل توعيتهم بضرورة الامتثال للمعايير الخاصة بالسلامة الغذائية. واجتذبت حلقة عمل اليونيدو بشأن تنمية الصناعات الخضراء وبناء القدرات التجارية، التي عُقدت بالتزامن مع المعرض، ٨٠ مشاركا من الحكومة ومعاهد البحث وهيئات الرقابة التنظيمية للواردات والصادرات والمنشآت المعنية بالأغذية والمؤسسات ذات الصلة بالاختبار والنوعية.

ومع أن الاقتصاديين قد أدركوا منذ أمد بعيد الفوائد التي تعود على البلدان النامية من تصدير السلع المصنّعة، فإن العديد من البلدان يفتقر إلى الإطار القانوني الملائم والمؤسسات والبنى التحتية والتقنيات والعمال الماهرين من أجل جعل ذلك ممكنا. وقد واجهت المفاوضات بشأن خطة الدوحة للتنمية، والتي انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لمناقشة هذه المسألة وغيرها، عددا من العراقيل وهي لا تزال بعيدة عن الاكتمال. واستجابةً للطلبات التي تنادي بالمزيد من المساعدة الفورية، استهلت منظمة التجارة العالمية

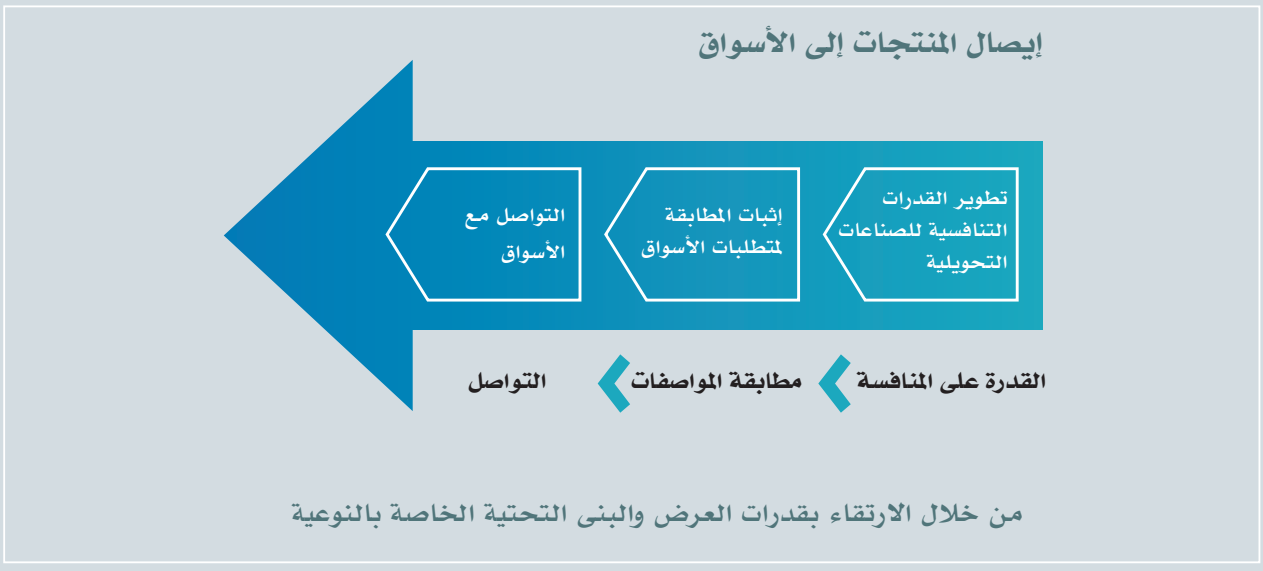

مبادرتها بشأن المعونة لصالح التجارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الوقت، ظلّت تُقدّم الدعم للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاستفادة منه. وتتمثل الولاية الخاصة باليونيدو في مساعدة البلدان على تعزيز قطاع الصناعة التحويلية لديها. وهي شريك قيّم سواء بالنسبة للبلدان التي يمكنها الاستفادة من المعونة لصالح التجارة أو بالنسبة للبلدان التي تقدم الموارد المالية. ومبادرة المعونة لصالح التجارة لا تنتزع من البلدان نفسها مسؤولية التنمية الاقتصادية لكنها تهدف إلى منحها مجموعة من الأدوات التي ستساعدها على تكوين الثروة. وتشمل هذه الأدوات وضع استراتيجيات للتجارة والبنى التحتية العصرية وبطبيعة الحال ارتفاعا كبيرا في القدرات الإنتاجية.

"إنَّ نهج بناء القدرات التجارية الذي تعتمده اليونيدو ومبادرةَ المعونة لصالح التجارة لهما مسعيان متكاملان يسيران وفق النهج الشمولي نفسه."

كانديه ك. يومكيلاّ، المدير العام لليونيدو

ويبيِّن منشور جديد، بعنوان المعونة لصالح التجارة: نداء عالمي من أجل العمل، مساهمة اليونيدو في مبادرة المعونة لصالح التجارة. وتتمحور البرامج المتعلقة بهذا المجال حول ثلاث ركائز، هي: تطوير قدرات لعرض المنتجات على نحو تنافسي؛ وتعزيز البنى التحتية والخدمات المتعلقة بمطابقة المواصفات والمعترف بها دوليا؛ وضمان التواصل الفعال مع الأسواق. وأصبحت المعونة من أجل التجارة في الوقت نفسه مرجعا رئيسيا وقوة دفع لبرامج اليونيدو الحالية والمخطط لها في مجال بناء القدرات التجارية، سواء الإقليمية منها أو الوطنية. وكثيرا ما تُنفّذ تلك البرامج بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وتعدّ المؤتمرات الوزارية لأقل البلدان نموا واستهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشاركة القطاع الخاص وتكثيف التعاون بين الوكالات من بين الطرق التي يمكن من خلالها لمواطن قوة المنظمة المساهمة بشكل أفضل في أهداف مبادرة المعونة لصالح التجارة.

وفي نهاية عام ٢٠٠٩، أُجري حوار تشاوري رفيع المستوى من أجل إعادة النظر في نهج بناء القدرات التجارية المشار إليه آنفا. وأكّدت المناقشات أن نهج اليونيدو لا يزال صالحا رغم التغيرات في بيئة تنمية التجارة والمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة. ومع ذلك، قرّرت اليونيدو إطلاق مشروع جديد لرصد أثر مشاريعها في الحدّ من الفقر. ويتمثّل الهدف من المشروع الذي تموّله وكالة «نوراد» في استحداث نموذج لنظم تقييم أثر تدخلات المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في الحدّ من الفقر وتحديد مؤشرات ملائمة من شأنها أن تمكّن اليونيدو وبقية الشركاء الإنمائيين من صوغ مشاريع للتعاون التقني تكون أكثر استهدافا. وستستفيد اليونيدو من عمل الوكالات والمنظمات الشريكة في هذا المجال وسيجري تنفيذ تطبيقات تجريبية لهذا النموذج بالتعاون مع هؤلاء الشركاء مما سيعظم الجهود ويتيح لأصحاب المصلحة آلية متّسقة لرصد الأثر.

وفي عام ٢٠١٠، أصدرت اليونيدو طبعة ثانية من المنشور الرئيسي المعنون دليل بشأن موارد بناء القدرات التجارية نيابة عن مجموعة من الوكالات الشريكة والمنضوية في المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وقد اعتُرف بأن دليل الموارد المشترك بين الوكالات يعد إسهاما رئيسا في مبادرة المعونة لصالح التجارة (انظر الموضوع المميَّز في الصفحة ٥٨).

ويمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة جني فوائد جمّة من الانضمام إلى اتحادات شركات التصدير من حيث قدرة المنشآت على تحديث منتجاتها وتحسينها وتسويقها بتكلفة ومخاطر أقل مما كانت ستتكبّده لو كانت منفردة.

وخلال السنة قيد الاستعراض، واصلت اليونيدو مساعدة وزارة التجارة بالمغرب على تعزيز برنامجها الوطني لاتحادات شركات التصدير. وقد أثمر المشروع، الذي موّلته الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، نتائج ممتازة. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، أُنشئ ٢٠ تجمّعا للتصدير تضم ١٥ ٠٠٠ وظيفة في ١٥٠ منشأة تشمل ٩ قطاعات مختلفة في ١١ مدينة؛ ويجري حاليا تكوين ١٠ تجمّعات أخرى. وتقدّم وزارة التجارة والجمعية المغربية للمصدّرين الدعم لتجمّعات التصدير من خلال نظام خاص للتمويل. وعلى غرار الاتحاد الإيطالي لتجمّعات التصدير، أسّست تجمّعات التصدير في المغرب جمعية خاصة بها.

وفي أيلول/سبتمبر، أُطلقت مبادرة جديدة لتجمّعات التصدير من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاعات التصدير غير التقليدية في كوت ديفوار بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويساعد المشروع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلد على مواجهة تحدّيات النفاذ إلى الأسواق العالمية من خلال تحديث منشآت الصناعة التحويلية وربطها بتجمّعات التصدير. كما اتخذت اليونيدو خطوات من أجل إدراج المعايير الدولية والمعايير التي تفرضها البلدان المستوردة كل على

تكوين اتحادات شركات التصدير في المغرب.
© اليونيدو

سوق التصدير النشطة في بيرو.
© اليونيدو

حدة في النظام الوطني. وستقوم أيضا باعتماد المختبرات التي يمكنها اختبار السلع الموجّهة للتصدير.

وتعزى دينامية اقتصاد بيرو وارتفاع نسب النمو فيه بقدر كبير إلى نشاط سوق الصادرات بهذا البلد. إلاّ أن المشاركة المحدودة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذا النجاح يعني أن مستوى التنمية غير متساو. وفي عام ٢٠٠٦، لجأت الحكومة إلى اليونيدو لمواجهة المشكلة عن طريق إنشاء اتحادات شركات للتصدير مصمّمة خصيصا من أجل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار مشروع تموّله الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، أنشأ المشروع عددا مدهشا من اتحادات شركات التصدير العاملة. وتضمّ اتحادات الشركات الثلاثون، الموجودة في ثماني مناطق مختلفة، طائفة واسعة من القطاعات التي تمتد من صناعة المجوهرات إلى تكنولوجيا المعلومات والسياحة. ويعزى النجاح الذي حقّقه هذا المشروع أساسا إلى نهج يشجّع الاستدامة ويعزّز قدرة أصحاب المصلحة المحليين على الحفاظ على سير المبادرة بعد انتهاء مشاركة اليونيدو. وقد حافظ المشروع على تركيز قوي لمناصرة الفقراء. وقد وُسِّع حاليا ليشمل إنشاء اتحادات شركات للجودة، أي تحالفات طوعية للمنتجين والتعاونيات والشركات التي تعمل في سلسلة القيمة نفسها والمنطقة الجغرافية نفسها. ويحشد المنتجون قواهم للاتفاق على توصيفات مشتركة للمنتجات وتسجيل اسم تجاري جماعي وتعزيز المنتج أو الاسم التجاري المشترك من خلال استراتيجية تسويق قائمة على المناطق، حيث تسوّق المنتجات ومناطقها على حد سواء. وهذا النهج الجديد يعفي صغار ومتوسطي المنتجين في قطاعات الصناعة التقليدية والأغذية من ضرورة التنافس بشأن السعر مع منتجات جنيسة وموحدة. وهو يكافئهم أيضا على استخدام طرق عريقة لإنتاج المنتجات التقليدية الراسخة في منطقة معيّنة.

وعلى إثر النتائج الإيجابية التي حقّقها نهج اتحادات الشركات المناصر للفقراء، قرّرت اليونيدو الأخذ بهذا النهج في بلدان أخرى. وبالتعاون مع وزارتي التجارة والزراعة بالمغرب، نظّمت حلقة دراسية بعنوان "اتحادات شركات الجودة: استراتيجية فعّالة لتثمين المنتجات المحلية" في تشرين الثاني/نوفمبر بالرباط بمشاركة المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ونتيجة لهذه الحلقة الدراسية، ينتظر إطلاق برنامج جديد يجمع مفاهيم اتحادات شركات التصدير والجودة وتطوير المجموعات خلال عام ٢٠١١.

وفي إطار برنامج يُموّله الصندوق الإسباني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أُخذ أيضا بنهج اتحادات شركات الجودة في دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات حيث تساعد اليونيدو منتجي المحاصيل العضوية على الدخول إلى سلاسل القيمة الوطنية والدولية بمنتجات من قبيل الكينوا والقطيفة والتروي والماكا والبصل والفاصوليا العملاقة. وسيحقق البرنامج فائدة مزدوجة. ففيما يخص الإنتاج، ستستفيد المجتمعات المحلية الفقيرة من فرص عمل ودخل أكثر استقرارا، في حين أن المستهلكين سيتسنّى لهم تحسين نظامهم الغذائي من خلال سلّة من الأطعمة ذات القيمة الغذائية العالية.

وقد نشرت اليونيدو في الآونة الأخيرة دليلا بشأن إنشاء اتحادات شركات الجودة. ويتناول الدليل الشامل المعنون إضافة القيمة إلى المنتجات التقليدية ذات المصدر الإقليمي، والذي صدر باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، مسائل الحماية القانونية

» **المسؤولية الاجتماعية للشركات** اعتمدتها الشركات المتعدّدة الجنسيات لكبرى في العالم وكذلك المنشآت التجارية الصغيرة وتلك التي تُديرها عائلات والتي تهتم بالأثر الاجتماعي والبيئي لأنشطتها

ومجموعات إضافة القيمة وكذلك مختلف الخطوات الواجب اتخاذها من أجل إنشاء اتحادات شركات الجودة.

وثمة اهتمام متزايد لدى المستهلكين بالمنتجات التقليدية التي تُعرّف بمناطق مصدرها. وفي البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، يظهر المتسوِّقون ميلا أكبر إلى اقتناء الأغذية أو منتجات الصناعة الغذائية الراسخة في الثقافات الأصلية. والاهتمام المتزايد لدى المستهلكين بمنتجات "التجارة المنصفة" مؤشر على هذا التوجه. وتفضيل ما يُنظر إليه على أنه أصلي وحقيقي هو بالأساس رد فعل على التغيرات السريعة التي جلبتها العولمة، لا سيما انتشار الشركات المتعددة الجنسيات ذات المنتجات الموحدة المقاييس. ولا يمانع المستهلكون في البلدان الصناعية من دفع مبلغ إضافي من أجل استهلاك منتجات وفية لأصولها وتحتفظ بجودة الماضي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، حضر ٢٠ ممثّلا عن أمريكا اللاتينية والكاريبي دورة تدريبية سنوية بشأن تطوير اتحادات الشركات في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بإيطاليا. وبعد أسبوع من التدريب المباشر، انتقل المشاركون إلى مرحلة التعلم الإلكتروني. وسيستمر التدريب حتى شباط/فبراير ٢٠١١ من أجل تطوير مشاريع اتحادات شركات التصدير والجودة في بلد كل منهم.

وطوال السنة، واصلت اليونيدو تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتعلق هذه المسؤولية بالطريقة التي يمكن لشركة ما أن تحقق التوازن من خلالها بين الضرورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بينما تعمل في الوقت نفسه على تلبية توقعات أصحاب الأسهم وأصحاب المصلحة. وهي مبادرة عالمية، اعتمدتها الشركات المتعدّدة الجنسيات الكبرى في العالم وكذلك المنشآت التجارية الصغيرة وتلك التي تُديرها عائلات والتي تهتم بالأثر الاجتماعي والبيئي لأنشطتها. ووُضعت المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، عندما أُطلق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يجمع المنشآت التجارية بوكالات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني والحكومات من أجل النهوض بعشرة مبادئ عالمية في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

وفي حزيران/يونيه، شاركت اليونيدو في مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ في نيويورك الذي كان موضوعه هو "بناء عهد جديد من الاستدامة". وفي تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت اليونيدو في تنظيم حلقة عمل بشأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للأعمال التجارية، مع الإشارة على نحو خاص إلى دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المضي قدما بجدول أعمال التنمية المستدامة العالمي. وقد نُظِّمت حلقة العمل بالتعاون مع فرع فيينا لجمعية التنمية الدولية ووكالة التنمية النمساوية والشبكة الدولية للتبادل التعليمي. وكانت جزءا من برنامج يعنى بالتنمية المستدامة أعده فرع فيينا من جمعية التنمية الدولية والشبكة الدولية للتبادل التعليمي لفائدة طلاب يدرسون في أربع جامعات كائنة في فيينا.

وشرعت اليونيدو أيضا في إجراء مناقشات مع منظمة الدول الأمريكية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بغية النظر في إمكانية القيام بأنشطة مشتركة من أجل التوعية

مؤتمر قمّة قادة اتفاق الأمم المتحدة العالمي
في عام ٢٠١٠.
© صور الأمم المتحدة/جون ماكلوين

وتيسير تنفيذ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقتين. ولم تنحصر الشراكات في المنظمات الدولية. فقد عملت اليونيدو مع باحثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في مدرسة كوبنهاغن لإدارة الأعمال وجرى الإعراب عن اهتمام كبير بإشراك اليونيدو في دورة تدريبية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية، مع التركيز على تطبيق منهجية المجموعات التي تنفذها اليونيدو في الميدان. ويجري أيضا مناقشة التعاون مع جامعات أخرى.

» دليل موارد بناء القدرات التجارية لعام ٢٠١٠

ثبت أن دليل الموارد المشتركة بين الوكالات لبناء القدرات التجارية في طبعته الأولى هو واحد من أكثر منشورات اليونيدو مبيعا، مع أنه موجّه أساسا إلى شريحة متخصصة من القرّاء. وقد وُزِّع منه أكثر من ٢ ٥٠٠ نسخة منذ صدوره في عام ٢٠٠٨ وقام بتنزيله من موقع اليونيدو الشبكي عدد لا يُحصى من القرّاء. وإضافة إلى المعلومات الواردة في الطبعة الأولى منه عن ٢١ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، فإن الدليل الصادر في هذا العام يضم أربع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للسياحة، وكذلك خمسة مصارف إقليمية للتنمية هي: مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية لبلدان الكاريبي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إلى جانب سبع آليات من آليات التعاون المشتركة بين الوكالات.

ولدى مؤسسات الأمم المتحدة الخبرات والتجارب اللازمة لمساعدة البلدان على بناء قدراتها التجارية وتحديد احتياجاتها ذات الأولوية. ونظرا لأن هناك الكثير من المنظمات التي تعرض تقديم المساعدة، والتي يضطلع بعضها بولاية عامة بشأن تقديم المساعدة في مجال التنمية أو التجارة، ويقدّم بعضها الآخر خدمات أكثر تخصصا في هذا المضمار، فإن حكومات البلدان النامية والجهات المانحة قد تواجه صعوبة في معرفة الخدمات المتوافرة والوكالات التي تقدمها معرفة دقيقة. وقد أُعِدّ دليل الموارد المشتركة بين الوكالات لغرض التصدي لهذا التحدي وتقديم الدعم في مجال وضع البرامج ومكونات المشاريع، وقد شاركت في تقديم الدعم الموضوعي لإعداد الدليل شيلا بيج، وهي باحثة مرموقة وزميلة بمعهد التنمية الخارجية في لندن. ويبيّن الدليل أن الوكالات، مع أنها قد تعمل في المجالات ذاتها، تقدّم خدمات مختلفة ولكنها متكاملة. وهو يشجّع في الوقت نفسه الوكالات نفسها على الاستفادة من المعلومات الواردة فيه من أجل توثيق عرى التعاون فيما بينها وسد أي ثغرات تتخلل عملية تقديم الخدمات.

وجرى توسيع نطاق دليل عام ٢٠١٠، الذي مُوِّل بمساهمة قدمتها حكومة السويد، بإصدار مجلّد ثانٍ منه يتعدى حدود منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن المُجلّد ٢ معلومات عن وكالات إنمائية ثنائية من ٢٣ بلدا مانحا وكذلك المفوضية الأوروبية، وجميعها أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويلخّص استراتيجيات الجهات المانحة في تقديم المعونة لصالح التجارة، ويسلّط الضوء على برامج المساعدة التقنية المتخصصة والوكالات الثنائية التابعة لهذه الجهات والمعنية بتقديم المعونة ذات الصلة بالتجارة. ويتولى الفصل التمهيدي من المجلّد ٢ النظر أولا في مؤشرات تكشف المدى الذي لا تزال فيه المعونة المقدمة لصالح التجارة تُعدّ أولوية لدى مختلف الجهات المانحة إلى جانب أي تغييرات واضحة في إطار التصدي للأزمة المالية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ثمّ يلخّص المجلّد ٢ بعض السبل البيّنة التي تتّبعها الجهات المانحة في تقييد شمول برنامجها الخاص بالمعونة المقدّمة لصالح التجارة أو تركيز ذلك الشمول، بوسائل من قبيل تحديد البلدان المؤهلة للحصول على الدعم أو نوع المساعدة المشمولة بالبرنامج. كما يستعرض كيفية استجابة الجهات المانحة لموضوعين من المواضيع الجامعة في مبادرة المعونة لصالح التجارة،

فريق من اليونيدو يعرض دليل موارد بناء القدرات التجارية الصادر حديثاً.
© اليونيدو

ألا وهما تلبية الاحتياجات الإقليمية وأهمية إقامة قطاع خاص أمتن، ويبيّن بعض الآليات المستخدمة لضمان تحقيق الاتساق بين الجهات المانحة.

ويصف المجلّد ٢ البرامج الخاصة بالجهات المانحة الرئيسية مشفوعة بأمثلة على نوع المساعدة التي تقدّمها مصنّفة بحسب مجال التدخل في بناء القدرات على النحو التالي: الدعوة إلى المناصرة على الصعيد العالمي، ووضع السياسات التجارية، والأطر القانونية والتنظيمية، والقدرة على العرض، والبنية التحتية لدعم مطابقة المواصفات والخدمات المقدّمة في هذا المجال، وبناء القدرات في مجال الترويج التجاري، والمعلومات المتعلقة بالشؤون التجارية والأسواق، وتيسير التجارة، والبنية التحتية المادية للتجارة، والخدمات المالية المتصلة بالتجارة.

وإضافة إلى الخدمة الأساسية التي يقدمها الدليل للبلدان النامية في مجال وضع برامج المساعدة التقنية، فإنه بمثابة حافز على تنسيق أنشطة بناء القدرات التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي إطار روح الأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ الدليل يمثّل خطوة هامة على طريق المضي قُدماً من أجل إقامة شراكة عالمية متينة ومثمرة تضم جهات شريكة ثنائية ومتعدّدة الأطراف في التنمية، وذلك من أجل الحدّ من الفقر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي القائم على التجارة وتكوين الثروات.

٠٥

البيئة والطاقة

لا تزال المسائل المرتبطة بالبيئة والطاقة تحظى بالصدارة في جدول الأعمال العالمي. فالمنتجون والمستهلكون على السواء يعتمدون أنماطا لا تراعي الموارد المتاحة في كوكبنا، ولا عدد سكانه المتزايد، ولا قدرته على استيعاب الانبعاثات.

وعلى هذه الخلفية، شاركت اليونيدو عن كثب في الجهود الرامية إلى عكس هذا الاتجاه على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. فقد نظّمت مؤتمرات وحلقات عمل وحلقات دراسية، وأصدرت عدة منشورات وتقارير رائدة في مجالي كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية. وثمة منشور صدر أخيرا بعنوان تخضير بصمة الصناعة: فرص وتحدّيات التنمية الصناعية المستدامة، وهو متاح أيضا في نسخة إلكترونية. ويُجمِل هذا المنشور التدابير التي اتخذتها اليونيدو في مجال تخضير الصناعة. وإدراكا للحقيقة التي مفادها أن على الصناعة أن تنتج أكثر بموارد أقل إذا كانت ستصبح مستدامة، فإن التقرير يتناول السبل التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحدّ من تأثيرها على البيئة مع الاستمرار في توفير السلع والخدمات والوظائف لسكانها المتزايدين.

وسوف يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل، أي بعد مضي عشرين عاما على الاجتماع التاريخي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في عام ١٩٩٢ في المدينة ذاتها. وتتمثّل أهدافه في ضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، والتصدّي للتحدّيات الجديدة والناشئة. وسوف تتركّز المناقشات على موضوعين محدّدين، هما: بناء اقتصاد أخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، ووضع إطار مؤسسي للتنمية المستدامة. وفي الوقت الذي يستعد فيه العالم لمؤتمر ريو + ٢٠ سنة، تواصل اليونيدو تقديم مساهمة موضوعية من خلال نهجها الخاص بالصناعة الخضراء.

وقد تبيَّن أن ضمان التمويل للمشاريع المصمّمة من أجل الترويج للصناعات الخضراء عن طريق الإنتاج الأنظف وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجدّدة مهمة تنطوي على تحديات. فعلى الرغم من أن الجهود التي بذلتها اليونيدو في عام ٢٠١٠ لحشد التمويل المشترك من النظراء القُطريين ومؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والقطاع الخاص تمخّضت عن ضمان ما يزيد على ٦٠ في المائة من حجم التمويل المشترك المستهدف، فإنّ هناك حاجة إلى شراكات جديدة ومصادر تمويل مشترك جديدة من أجل تلبية متطلبات مرفق البيئة العالمية، وخصوصا إذا ما أرادت اليونيدو توسيع نطاق حصتها في مشاريع المرفق الموجّهة لصالح أقل البلدان نموا. ومراعاةً لهذا، تعكف المنظمة حاليا على استكشاف قنوات مختلفة، بما في ذلك إقامة شراكات مع مؤسسات تمويلية ومع الاتحاد الأوروبي. وفي محاولة لحشد مصادر تمويل جديدة، تسعى المنظمة كذلك إلى توثيق تعاونها مع القطاع الخاص في البلدان التي تعمل فيها.

» **إنَّ دعائم** برنامج المنظمة المتعلق بالطاقة هي تسخير تكنولوجيات الطاقة المتجدّدة للاستعمالات الإنتاجية وكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والاستعانة بالتكنولوجيات المنخفضة الكربون

لقد وسَّعت اليونيدو نطاق أنشطتها في مجال الطاقة المتجدّدة والكفاءة في استخدام الطاقة والإنتاج الأنظف والصناعات الخضراء، محافظةً على التوازن بين الحاجة للاستمرارية والاستجابة للطلبات الجديدة بشأن التعاون التقني. وأركان برنامج المنظمة الخاص بالطاقة ستظل هي تسخير تكنولوجيات الطاقة المتجدّدة للاستعمالات الإنتاجية وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة واستخدام التكنولوجيات المنخفضة الكربون، مع إيلاء مزيد من الاهتمام للتكنولوجيات المنخفضة الكربون والتكنولوجيات المحايدة كربونياً. وقد بدأ في عام ٢٠١٠ العمل على وضع خريطة طريق تكنولوجية لتطبيق تكنولوجيا حجز الانبعاثات الكربونية وتخزينها في مجال الصناعة، وشمل هذا عملية نقل موحّدة للتكنولوجيات الهيدروجينية وتكنولوجيات الطاقة المتجدّدة – وهي الأولى من نوعها – إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

والطاقة دورها محوري في الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة والحدّ من الفقر. فهي تمسّ جميع جوانب التنمية بحيث يكون من الإنصاف القول إن أيا من الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقه من دون توافر سبل الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة. وفي هذا السياق، ستضطلع تكنولوجيات الطاقة المتجدّدة بدور حاسم، وخصوصا في المناطق الريفية والمناطق الواقعة خارج نطاق شبكات الكهرباء في أقل البلدان نموا. وإدخال الشبكات الصغيرة القائمة على الطاقة المتجدّدة هو أحد العناصر الرئيسية لبرنامج اليونيدو في مجال الطاقة، وشمل هذا إقامة عدة مشاريع للتشجيع على تطوير الشبكات الصغيرة في إطار البرنامج الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية من أجل توفير الطاقة في غرب أفريقيا. ويروّج البرنامج لكفاءة استخدام الطاقة وتسخير الطاقات المتجدّدة في الاستعمالات الإنتاجية، بما في ذلك تصميم وتنفيذ الشبكات الصغيرة القائمة على الطاقة المتجدّدة ومحطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة والصغرى والكتلة الأحيائية والطاقة الشمسية. وفي نهاية عام ٢٠١٠، عُرضت على مرفق البيئة العالمية مشاريع الطاقة المتجدّدة التي ستنفّذ في بلدان محدّدة – وهي تشاد والرأس الأخضر وسيراليون وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا ونيجيريا – وكذلك مشروع إقليمي من أجل التنسيق الشامل للبرنامج الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية من أجل الطاقة في غرب أفريقيا، وذلك لكي يصدّق عليها المرفق؛ وسيبدأ تنفيذها في عام ٢٠١١.

وتأثير مشاريع الطاقة الكهرمائية الصغرى والصغيرة على البيئة ضئيل أو معدوم ويمكن أن توفّر طائفة من الخدمات القيّمة في مجال الطاقة، وخصوصا في المناطق الريفية. وفي المناطق التي تتوافر فيها إمكانات لتوليد الطاقة الكهرمائية، فإن هذا الشكل من أشكال الطاقة المتجدّدة يمثّل الفرصة الأنجع من حيث التكلفة لتوصيل الطاقة للمناطق الواقعة داخل نطاق شبكات الكهرباء أو خارجها. وتضطلع اليونيدو حاليا بمشاريع صغيرة الحجم في مجال الطاقة الكهرمائية في كل من إندونيسيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة

الشبكات الصغرى لكفاءة استخدام الطاقة

إن الشبكة الصغرى هي نسخة حديثة وصغيرة الحجم من نظام الكهرباء المركزي. وتفي الشبكات الصغرى بحاجات وتطلعات المجتمع المحلي من حيث الموثوقية وانخفاض الانبعاثات الكربونية وتنوع مصادر الطاقة وانخفاض التكلفة على سبيل المثال. وأسوة بشبكات الطاقة الكبيرة، تعمل تلك الشبكات على توليد الكهرباء وتوزيعها وتنظيم تدفقها للمستهلك على مستوى المجتمعات المحلية. والشبكات الصغرى الذكية طريقة مثالية لتشجيع المستهلك على المشاركة في مشاريع الكهرباء.

© اليونيدو

ورواندا وزامبيا وسري لانكا والصين وغانا وكينيا ومالي ونيجيريا والهند. كما تعمل على وضع برنامج إقليمي جامع، مع التركيز بصورة خاصة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل إنشاء ١٠٠ مشروع صغير للطاقة الكهرمائية في أفريقيا مع تكرارها في مناطق أخرى. ويقدّم المركز الدولي لمشاريع الطاقة الكهرمائية الصغيرة في هانغ جو، في الصين، الدعم التقني، الذي ييسّر الاضطلاع بأنشطة في مجال مشاريع الطاقة الكهرمائية الصغيرة ويعزّز التعاون على المستوى العالمي. ويقدّم المركزان الإقليميان لمشاريع الطاقة الكهرمائية الصغيرة التابعان لليونيدو في نيجيريا والهند المساعدة التقنية على المستوى الإقليمي. وقد أقامت اليونيدو وحدة لتوليد الكهرباء (٢.٥ كيلوواط) مؤلّفة من وحدة طاقة كهرمائية بالغة الصغر ووحدة طاقة فولطاضوئية لإمداد قرية نائية في كينيا بالكهرباء. وتُستخدم الطاقة المنتجة في توفير الاتصالات الإنتاجية والخدمات المجتمعية.

والتماس الكفاءة في استخدام الطاقة جزء لا يتجزّأ من الكثير من مشاريع التعاون التقني التي تنفّذها اليونيدو. وقد قامت اليونيدو، بالتشاور مع نظرائها الوطنيين، بإدخال عناصر معيارية في معظم ما تضطلع به من مشاريع مشتركة مع مرفق البيئة العالمية بشأن كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة. كما وضعت خريطة طريق لحجز الانبعاثات الكربونية وتخزينها لتزويد أصحاب المصلحة برؤية عن الانبعاثات الكربونية وتخزينها في الصناعة حتى عام ٢٠٥٠ وإحاطة مقرري السياسات والمستثمرين بمزايا تكنولوجيا حجز الانبعاثات الكربونية وتخزينها.

ويعد استحداث آلية لتجميع المعارف والخبرات أمرا ينطوي على فائدة كبرى بالنسبة إلى البلدان ذات الموارد المحدودة للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة. وتروّج اليونيدو لبرامج للتشارك في المعارف وبناء القدرات لتشجيع نقل تكنولوجيات الطاقة النظيفة على المديين القصير والمتوسط، وكذلك الممارسات الصناعية الفضلى، والتحوّل نحو أنماط أكثر استدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها. وتدير اليونيدو حاليا عددا من المشاريع في أفريقيا يمكن أن تكون لمصادر الطاقة المتجدّدة فيها – مثل محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة وتغويز الكتلة الأحيائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية والطاقة

» **إنَّ التماس** الكفاءة في استخدام الطاقة هو جزء لا يتجزَّأ من الكثير من مشاريع التعاون التقني التي تنفِّذها اليونيدو

الفولطاضوئية – دور محوري في تطوير الصناعات الصغيرة، الريفية أساسا، التي تسهم في النمو والحدّ من الفقر.

ويوفّر استخدام مضخات المياه العاملة بالطاقة الشمسية في موزامبيق على أعدادٍ لا تحصى من سكان القرى – ولا سيما النساء – ساعاتٍ من العمل الشاق. فحتى إدخال المضخّات في مقاطعة تشيكوا لَكوالا، كان سحب ٢٠ لترا من مياه بئر القرية، التي يحتاجونها من أجل ري محاصيلهم وطهي طعامهم وغسل ثيابهم وتلبية احتياجات الأسرة بوجه عام، يتطلّب منهم في المتوسط ١٠ دقائق. وتسحب مضخّات اليونيدو العاملة بالطاقة الشمسية المياه الجوفية من عمق ٧٠ مترا وتغذّي بها مجموعة من الصهاريج يمكن لعدّة نساء أن يملأن منها في آن واحد جرارهن. وكان إدخال مضخّات المياه الشمسية جزءا من برنامج "توحيد الأداء" في موزامبيق. وتبرز الصورتان أدناه الوضع قبل وبعد تركيب المضخّة الجديدة.

© اليونيدو

الوضع في مقاطعة تشيكوالاكوالا سابقاً...

© اليونيدو

... ولاحقاً.

وقد أدّت أزمة حادّة للطاقة في جنوب أفريقيا إلى إعداد مشروع في عام ٢٠٠٨ لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة على أساس نهج متكامل يتضمّن تعزيز الإطار السياساتي وبناء القدرات وزيادة التمويل ونشر الوعي. وسوف يستحدث المشروع نظاما لمعايير إدارة الطاقة ومنهجيات للوصول بالنظم إلى الحدّ الأمثل. والمشاريع الإيضاحية وخطط الحوافز الجديدة المتعلقة بمجموعة مختارة من الصناعات إنما تنبّه إلى الفوائد الاقتصادية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة. وسوف يساعد المشروع أيضا على بناء القدرات المؤسسية اللازمة لاعتماد نظم إدارة الطاقة وتنفيذها ومراجعة أدائها، كما ستؤدّي إلى خفض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد استُهل المشروع في عام ٢٠١٠ ومن المقرّر الانتهاء منه في عام ٢٠١٣، وتموّل المشروع جنوب أفريقيا (١,٥ مليون يورو) ووزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا إلى جانب وزارة التعاون الدولي في المملكة المتحدة، حيث تساهم كل منهما بحوالي مليوني يورو.

ومنذ اعتماد إعلان مانيلا بشأن الصناعة الخضراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تقوم اليونيدو بمساعدة البلدان الموقّعة في تنفيذ مبادرات وطنية لتشجيع اعتماد أنماط صناعية أكثر استدامة. وعُقدت حلقة دراسية حول تطبيق التكنولوجيات الخضراء في حزيران/يونيه في بنغلاديش. وفي شهر أيلول/سبتمبر، استضاف مكتب اليونيدو في بانكوك حلقة دراسية بعنوان "كيف تُخَضِّر مصنعك" عالجت مفاهيم وتضمّنت أدوات ومنهجيات. وخلال الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، المعقودة في نيويورك في أيار/مايو، نظّمت اليونيدو حدثا جانبيا لتسليط الضوء على نتائج وتجارب المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف المشتركة بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموجودة في نحو ٥٠ بلدا. كما اشتركت في استضافة اجتماع مائدة مستديرة مع حكومة الفلبين كمتابعة لإعلان مانيلا. وأتاح الحدث فرصةً لتقييم الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية. وركّزت المناقشات على السياسات القائمة والأطر التنظيمية والمؤسسية المعززة للكفاءة في استخدام الموارد وخفض كثافة الكربون في البلدان النامية. وعُقد حدث مماثل أثناء المؤتمر الوزاري السادس للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر في أستانا، حيث استضافت اليونيدو اجتماع مائدة مستديرة بشأن تشجيع الابتكار والقدرة التنافسية عن طريق زيادة إنتاجية الموارد والتميّز البيئي.

كما يمكن للمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف أن تشكّل ساحة لنقل التكنولوجيا المتعلقة بالمناخ. وقد استهلّت اليونيدو عددا من المشاريع التجريبية من أجل الإنتاج المتّسم بقلّة الانبعاثات الكربونية والكفاءة في استخدام الطاقة، ولذا فسوف يوفّر الدعم في مجال تطوير السياسات والقدرات وضمان الجودة وتصميم آليات التمويل. كما أنه سيدير مشاريع توضيحية يمكن أن تحظى باهتمام مناطق أخرى. والمركز له صفة وكالة متخصّصة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، ويحظى بدعم اليونيدو وحكومات كل من إسبانيا والرأس الأخضر والنمسا. ومن خلال شراكة خاصة بين البرازيل والإيكواس، يوفّر المركز فرصا من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا والخبرة الفنية. ولدى بلدان غرب أفريقيا إمكانات هائلة، وغير مستغلّة إلى حدّ كبير، لإنتاج الطاقة النظيفة، ولكن توزيعها بين سكان المنطقة، البالغ عددهم ٢٦٢ مليون نسمة، غير متساوٍ. فأقل من سُدس إمكانات المحطات الكهرمائية الكبيرة والصغيرة، والتي تُقدّر بـ ٠٠٠ ٢٣ ميغاواط وتتركّز في خمس فقط من الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة، مستغلّة. كما يمكن التوسّع أيضا في استخدام الطاقة الأحيائية. والكتلة الحيوية هي تقليدياً المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة إلى الأغلبية الفقيرة، وتوفّر ٨٠ في المائة من إجمالي الطاقة المستهلكة في البيوت. وهناك إمكانات غير محدودة في الواقع للاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمدّ والمحيطات والمصادر الحرارية والأمواج.

© اليونيدو

افتتاح مركز الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة الجديد في برايا

شهد شهر تموز/يوليه افتتاح مركز إقليمي للطاقة المتجدّدة والكفاءة في استخدام الطاقة في برايا، عاصمة الرأس الأخضر. ومن المستهدف أن يقدّم المركز، دفعةً قويةً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا من خلال استبانة التكنولوجيات الخاصة بالطاقة المتجدّدة المراعية للبيئة

في سلاسل القيمة الخاصة بتجهيز المنتجات الزراعية في أوغندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، بينما لا تزال هناك مبادرات أخرى قيد الإعداد.

وازداد الدعم الذي تحظى به المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في عام ٢٠١٠. فقد وسّع برنامجها نطاق أنشطته في كل من ألبانيا وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر بينما استُهلّت في الوقت ذاته أنشطة مشاريع جديدة في كل من تونس وسري لانكا وفييت نام. وبمساعدة اليونيدو، تمكّنت المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف من المساهمة في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وخصوصا في استعراضها للتقدّم المحرز في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإدارة النفايات والمواد الكيميائية إدارة سليمة بيئياً.

ومن المعالم البارزة التي تحقّقت في عام ٢٠١٠ افتتاح شبكة عالمية للإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وبلغ عدد الأعضاء لدى الافتتاح ٤١ بلدا. وهذه الشبكة، التي تحظى بدعم اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سوف تيسّر أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بينها وبين بلدان الشمال، وسيتضمّن هذا نقل المعارف والتجارب والتكنولوجيا ذات الصلة. وسوف تشمل وظائف الشبكة تشجيع الابتكار وإدارة المعرفة وبناء القدرات والدعوة إلى المناصرة وضمان الجودة والوسم.

وقد أُنشئت الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد بهدف محدّد، هو تجميع وتعميم الممارسات الفضلى في مجال كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، خصوصاً بين مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية. وخلال عام ٢٠١٠، استمر العمل في نظام إدارة المعارف من أجل الإنتاج الأنظف في منطقة أمريكا اللاتينية، بينما بدأ إنشاء نظام مماثل لصالح المنطقة العربية. وابتداءً من عام ٢٠١١، سوف يعمل هذان النظامان كفرعين إقليميين للشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد.

ويولي البرنامج الجديد المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد أهمية خاصة للمشاريع المواضيعية مثل منع النفايات والوقاية من التلوُّث، بما في ذلك النفايات الإلكترونية.

وتضافرت جهود اليونيدو في العمل مع عدد من الشركاء في إطار مبادرة "حل مشكلة النفايات الإلكترونية"، وهي مبادرة تجمع بين الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة وقطاع الصناعة ومنظمات غير حكومية وقطاع العلوم لمعالجة مشكلة النفايات الإلكترونية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظَّمت اليونيدو حلقة عمل بعنوان "تطوير الصناعات الخضراء لإيجاد حلول تكفل التعامل المسؤول مع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية حال انتهاء عمرها في أفريقيا". وكان الهدف من حلقة

النفايات الإلكترونية: مشكلة متفاقمة

إن المعدات الكهربائية والإلكترونية المهمَلة (النفايات الإلكترونية) هي من بين أنواع النفايات الأسرع نموا في العالم. فالناس يستبدلون المعدات الإلكترونية كل عامين في المتوسط في البلدان الصناعية وكل خمس سنوات أو أكثر في البلدان النامية. وتتراكم النفايات الإلكترونية المتولدة في العالم بمعدل يصل إلى نحو ٤٠ مليون طن سنويا. ويُحتمل أن تتضمّن النفايات الإلكترونية أكثر من ١ ٠٠٠ مادة مختلفة، الكثير منها يسمّم البيئة ويؤثّر على صحة الإنسان. ويعني ذلك أنه عند التصرّف في المعدات الإلكترونية والكهربائية المستعملة، يجب أن تكون هناك فعلا حلول سليمة من الناحية البيئية لمعالجتها وللتخلص النهائي منها على السواء. وتفتقر معظم البلدان النامية إلى الدراية بسبل التعامل مع النفايات الإلكترونية بفعالية، وخصوصا أن القطاع غير النظامي هو من يتعامل مباشرة في أحيان كثيرة مع المعدات المهملة. وأغلب اللوائح البيئية والمهنية لا تواكب التطوّرات الجارية في ميدان الإلكترونيات، وهذا رغم أن التصدّي لمشكلة التعامل مع النفايات الإلكترونية خطوة حيوية في التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر.

© اليونيدو

العمل، التي حضرها ممثّلون من القطاع الخاص والمنظمات البيئية والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والمؤسسات الأكاديمية، هو الاتفاق على استراتيجية منسّقة من أجل إدارة النفايات الإلكترونية في أفريقيا. وسوف تُعقد حلقة عمل دولية حول المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، في فيينا نهاية آذار/مارس ٢٠١١، في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

وقد أشير إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في دراسة لتقييم النفايات الإلكترونية أجراها مؤخّرا المركز الوطني للإنتاج الأنظف في تنزانيا بالتعاون مع مؤسسة "إمبا"، وهي مؤسسة سويسرية بحثية وخدمية متعدّدة التخصّصات تهدف إلى تطوير علوم وتكنولوجيا المواد. وتناولت الدراسة بالتقييم وضع النفايات الإلكترونية في تنزانيا، وخلصت إلى أنه على الرغم من أن استخدام المعدات الإلكترونية لا يزال محدودا في تنزانيا، فإن من المتوقّع أن تشهد النفايات الإلكترونية التي ستولّدها الحواسيب زيادة حادّة في المستقبل. وقد عُرضت الدراسة على الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص في حلقة عمل نظّمتها اليونيدو وشركة مايكروسوفت في كانون الأول/ديسمبر في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة.

ويتيح الإيجار الكيميائي فرصةً تعود بالفائدة على الاقتصاد والبيئة على حدّ سواء من خلال استخدام المواد الكيميائية على نحو أكفأ. وهو نموذج لعمل تجاري موجّه نحو الخدمات ويحوِّل التركيز من الاهتمام بزيادة أحجام مبيعات المواد الكيميائية إلى اتّباع نهج القيمة المضافة. فبدلا من دفع ثمن المادة الكيميائية نفسها، يشتري المشتري المنفعة أو الخدمة المستقاة من المادة الكيميائية (فعلى سبيل المثال، لا يدفع العميل مالاً لقاء كمية محدّدة من الطلاء وإنما لقاء عدد الوحدات التي طُليت فعلا). وقد تشمل مسؤولية المنتِج أو مقدّم الخدمة إدارة دورة عمر المنتَج بأكملها.

وقد اكتسبت اليونيدو خبرة هائلة في مجال الإيجار الكيميائي. فقبل أكثر من خمسة أعوام، بدأت سلسلة من المشاريع التجريبية للترويج للإيجار الكيميائي في مصر (التكسية بالمساحيق والتنظيف بالمذيبات الهيدروكربونية)، والمكسيك (الطلاء بالكهرباء)، والاتحاد الروسي (تنقية المياه)، بالتعاون مع المركز الوطني للإنتاج الأنظف في كل بلد. وتبع ذلك مشاريع تجريبية أخرى في كل من سري لانكا وصربيا وكولومبيا والمغرب.

وخلال عام ٢٠١٠، عُنيت اليونيدو بوضع عُدّة مجموعة أدوات بشأن الإيجار الكيميائي للمساهمة في التعريف بهذا النهج على مستوى الشركات والمصانع. وستتاح تلك العُدّة، بمجرّد وضعها في صيغتها النهائية، بالشكل الإلكتروني وستقدِّم قوائمَ مرجعيةً وعروضاً إيضاحيةً ومؤشراتٍ وإرشاداتٍ للأغراض التدريبية. وقد مُنحت جوائز عالمية للإيجار الكيميائي – هي الأولى من نوعها – في شهر آذار/مارس. وتأمل اليونيدو أن تلفت الجوائز انتباه الجمهور إلى مفهوم الإيجار الكيميائي وتشجع تطبيقه على نطاق أوسع.

لقد اعتُمد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وهو إطار سياسة لتشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، عام ٢٠٠٦ في مؤتمر دولي عُقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وفي إطار برنامج البداية السريعة للنهج، والذي يدعم أنشطة بناء القدرات والتنفيذ في البلدان النامية، تتولى اليونيدو تنسيق مشاريع في أفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، وهي مشاريع يسهم الكثير منها في تطوير وتعزيز المؤسسات والخطط والبرامج والأنشطة الوطنية المتعلقة

جوائز الإيجار الكيميائي لعام ٢٠١٠

في ٢ آذار/مارس، أعلنت اليونيدو ووزارة الزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه الاتحادية النمساوية أسماء الفائزين بأول جوائز دولية للإيجار الكيميائي. وأُقيم حفل تسليم الجوائز أثناء انعقاد المؤتمر الدولي لتشريعات مراقبة المواد الكيميائية والجوانب التجارية في براغ. وكان من بين الفائزين، الذين وقع الاختيار عليهم من بين ما مجموعه ٢٧ متسابقا من ١٠ بلدان، شركة إيكوبترول – وهي إحدى أبرز الشركات النفطية في أمريكا اللاتينية – نظرا لأعمالها في مجال معالجة النفط والمياه، والمركز الوطني للإنتاج الأنظف في كولومبيا لما يقدّمه من خدمات استشارية متخصّصة. ونال فرع شركة أيكيا في الهند جائزة خاصة لما يبذله من جهود جبّارة في تنفيذ عمليات الإيجار الكيميائي في سلسلة التوريد. وتُمثّل الجوائز، التي تُمنح في فئات

© اليونيدو

أربع هي دراسات الحالة والخدمات الاستشارية والمنشورات العلمية والعلاقات العامة ضرباً من التكريم للشركات التي تنجح في تنفيذ عمليات الإيجار الكيميائي على مستوى الشركة.

بإدارة المواد الكيميائية والتشجيع على التنسيق بين الوكالات من أجل تنفيذ الاتفاقات والمبادرات الدولية.

وفي كولومبيا، تجري اليونيدو تحليلا شاملا لإدارة المواد الكيميائية وتسهم في وضع خطة عمل واستراتيجية موحدتين. ومن المعالم الرئيسية للمشروع إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وسيعزّز المشروع القدرة الوطنية من خلال عقد سلسلة من حلقات العمل التدريبية وإتاحة فرص لإقامة شراكات بين قطاعات مختلفة. وفي السلفادور، تساعد اليونيدو في تحليل دورة حياة المواد الكيميائية تحضيرا لأنشطة الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية. ويجري تشكيل لجنة وطنية لإدارة المواد الكيميائية، كما يجري إعداد وثائق إرشادية وتدريبية بشأن نواتج النفايات الكيميائية وإدارة النفايات.

ويتولى المركز الوطني للإنتاج الأنظف في بيرو تنفيذ مشروع لتعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي والتقني لإدارة المواد الكيميائية في بيرو وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة. وسوف يسهم المشروع في وضع استراتيجية وطنية للمنتجات الكيميائية، تشمل تدابير لتحسين سبل الوصول إلى المعلومات وإذكاء الوعي العام. ويهدف مشروع بشأن إدارة المنتجات الزئبقية في أوروغواي إلى الحدّ من المخاطر البيئية والصحية المرتبطة بالمنتجات المحتوية على الزئبق، وخصوصا المصابيح الزئبقية. وتتضمّن الأنشطة الرئيسية تقييما شاملا للانبعاثات والمخاطر والبدائل إلى جانب تحليل لقنوات التوزيع وممارسات إدارة النفايات. وأسوة بالمشاريع الأخرى، يُنتظر أن يمهّد هذا المشروع الطريق لاعتماد سياسة متكاملة في مجال المواد الكيميائية.

وفي مصر، سوف يركّز مشروع لتقييم وبناء القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية ونفاياتها على كامل سلسلة توريد المواد الكيميائية. وسوف يتضمن حصرا شاملا للمواد الكيميائية المنتجة في منطقتين صناعيتين – هما مدينة السادس من أكتوبر ومدينة السادات – يمكن تكراره في أماكن أخرى.

ومع الخطر الذي يشكّله الزئبق على صحة الإنسان وعلى البيئة، فإنه لا يزال يُستخدم لدى الملايين من صغار المنقّبين عن الذهب في جميع أنحاء العالم لاستخراج الذهب ومعالجته. ولقد باءت بالفشل المحاولات التي قامت بها منظمات مثل اليونيدو لوقف استخدام الزئبق أمام بريق الذهب بعد أن ارتفعت أسعاره وبات الحصول عليه حلماً للفكاك من ربقة الفقر. وتؤدّي ملغمة الزئبق الناجمة عن تعدين الذهب الحرفي إلى انبعاث ما يُقدّر بـ١ ٠٠٠ طن من الزئبق سنويا، أي نحو ٣٠ في المائة من انبعاثات الزئبق العالمية الناشئة عن أنشطة بشرية. وقد أسّس برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكة عالمية للزئبق في عام ٢٠٠٩ لإعطاء دفعة جديدة للجهود الرامية إلى معالجة المشكلة. والهدف هو التقليل إلى الحدّ الأدنى من انبعاثات الزئبق العالمية الناشئة عن أنشطة بشرية في الهواء والماء والأرض ثم القضاء عليها في نهاية المطاف. وتشارك اليونيدو، في شراكة مع مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية، في قيادة جهود الشراكة العالمية للزئبق فيما يتعلق بعمليات تعدين الذهب الحرفية والمحدودة النطاق. ومن أهدافها خفض استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحرفي بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٧.

وفي حزيران/يونيه، عُقدت في استكهولم الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل إعداد صك ملزم قانونا على المستوى العالمي بشأن الزئبق. وفي نهاية العام، استهلّت اليونيدو وشركاؤها مشروعا من أجل صياغة خطة استراتيجية للحدّ من الزئبق في قطاع

نائب المدير العام لليونيدو يزور مشروعاً تابعاً لليونيدو في كينيا.
© اليونيدو

التخلّص الآمن بيئيا من ثنائيات الفينيل المتعدِّد الكلور

هناك مجموعة سامة محدّدة من الملوِّثات العضوية العصية التحلّل – وهي ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور – بُدئ في استخدامها في ثلاثينات القرن العشرين كمبرِّدات ومواد تشحيم لمجموعة من المعدات الكهربائية ومنتجات أخرى. وبعد مرور أربعين عاما تقريبا، اكتُشف أن تلك المواد مسرطنة ومُنع إنتاجها في بلدان كثيرة، ولكنها تبدي مقاومةً خارقةً للتحلل في البيئة. ولا يزال التخلّص من المعدات والمنتجات الصناعية المحتوية على عناصر قديمة من ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور بطريقة غير صحيحة يؤدّي إلى إطلاق تلك المواد الكيميائية في التربة والمياه حيث تظل تقاوم التحلّل لعقود وتلوّث سلسلة الغذاء البحرية.

وفي ٤ شباط/فبراير، وقّعت اليونيدو عقد مشروع بقيمة ١٤,٥ مليون دولار مع حكومة الهند بشأن التخلّص التدريجي من ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور، يُضطلع به بالتعاون مع وزارة البيئة والغابات في الهند. ويهدف المشروع، الممولّ من مرفق البيئة العالمية والذي يمثّل جزءا من الأنشطة اللاحقة لخطة التنفيذ الوطنية التي تستهدف الحدّ من الملوِّثات العضوية العصية التحلّل والقضاء عليها في الهند، إلى الحدّ من استخدام ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور وانبعاثاتها في البيئة أو الكفّ عن استخدامها، وذلك عن طريق التخلّص من المعدات المحتوية عليها وما يتصل بذلك من نفايات.

عمليات تعدين ومعالجة الذهب الحرفية والمحدودة النطاق في دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. ويجمع المشروع بين كل من له مصلحة في هذا الشأن، وهم: عمّال المناجم أنفسهم، ومشترو وبائعو الذهب، والمسؤولون الحكوميون، وممثّلو المنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية وقطاع الصناعة، وموظفو الرعاية الصحية، والمانحون.

ولا يعدّ السودان بعدُ من المنتجين الرئيسيين للمواد الكيميائية إذ يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات لسدّ احتياجاته الداخلية. وقد أدّى النمو الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في وارداته في الآونة الأخيرة، ولكنه قد يصبح قريبا في وضع يسمح له بإنتاج المواد الكيميائية محليا. والسيناريوهان كلاهما يستدعي درجة من الرقابة في إدارة المواد الكيميائية، وهي مسألة لم تعالج حتى اليوم إلا بتدابير جزئية إلى حدّ ما. وقد صُمّم مشروع في عام ٢٠١٠ برعاية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لوضع برنامج وطني مستدام ومتكامل من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من شأنه التقليل إلى الحدّ الأدنى من التأثيرات السلبية على صحة الإنسان والبيئة. وسوف توفّر اليونيدو الدعم التقني والاستراتيجي، بما في ذلك اختيار الخبراء الوطنيين واعتماد خطة العمل والتنسيق مع أصحاب المصلحة في المشروع ورصد المؤشّرات والنتائج إلى جانب إعداد التقارير عن المشروع.

إن الملوِّثات العضوية العصية التحلّل مواد كيميائية تبقى متماسكة في البيئة لفترات طويلة وتتراكم في الأنسجة الدهنية للكائنات الحيّة، وهي مواد سامّة للبشر والحيوانات. وقد استُخدمت الملوِّثات العضوية العصية التحلّل على مدى الأعوام الستين الماضية أو ربما أكثر من ذلك في طائفة من المنتجات، وهي تنتقل مسافات طويلة في الهواء عند رشّها كمبيدات للآفات حتى تصل إلى مناطق لم يسبق أن استُخدمت فيها مما يشكّل خطرا على الكوكب بأكمله. وقد اضطر ذلك المجتمع الدولي، في مناسبات عدّة، إلى الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة لخفض انبعاثات تلك المواد الكيميائية والقضاء عليها. وكانت أهم المبادرات الحاسمة في هذا الشأن اتفاقية استكهولم للملوِّثات العضوية الثابتة التي دخلت حيّز النفاذ في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ وركّزت على القضاء على ١٢ نوعا من الملوِّثات العضوية العصية التحلّل أو الحدّ منها، ومؤتمر الأطراف، الذي عقد بعد ذلك بخمسة أعوام، وأضاف تسع مواد كيميائية أخرى إلى قائمة الملوِّثات العضوية العصية التحلّل.

وأعطت اتفاقية استكهولم دفعةً جديدةً لجهود اليونيدو المبذولة منذ وقت طويل في مجال التعامل مع المواد الكيميائية وإدارتها. وشهد العام الحالي زيادة في عدد المشاريع التي يموّلها مرفق البيئة العالمية وتنفّذها اليونيدو. وقد اضطلعت المنظمة بدور نشط في إرساء نظام إداري آمن بيئيا من أجل التخلّص من ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور، وهي أولوية حدّدها مرفق البيئة العالمية، وذلك في كل من أرمينيا والجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ورومانيا والمغرب ومنغوليا ونيبال والهند؛ وفي عام ٢٠١٠، وافق المرفق على مشاريع جديدة كاملة بخصوص ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور في كل من أذربيجان وبيرو.

وبعد الاختتام الناجح لأحد مشاريع اليونيدو المقامة للمساعدة على التخلص من مخزونات ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور، أصبحت رومانيا الآن في وضع يؤهّلها لإدارة الملوِّثات على نحو كفء وآمن بيئيا. وقد تحقّق ذلك من خلال إرساء نظام على الصعيد الوطني من أجل إشراك أصحاب المصلحة المحليين في تنفيذ الالتزامات المرتبطة بثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور بمقتضى اتفاقية استكهولم. وشملت أهم ملامح المشروع إنشاء آلية تمويل للوقف التدريجي لاستخدام ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور والتخلّص من نفاياتها وزيادة القدرات

الوطنية وتحسين اللوائح التنظيمية والمرافق المادية من أجل إدارة ثنائيات الفينيل المتعدّد الكلور.

وبمقتضى اتفاقية استكهولم، تلتزم الحكومات كذلك باستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لخفض أو إزالة انبعاثات الملوِّثات العضوية العصية التحلّل غير المتعمّدة التي تنشأ كمنتجات ثانوية من مصادر مثل أفران حرق النفايات ومحطات توليد الكهرباء والقطاعات الصناعية الكثيفة الاعتماد على الطاقة. وتسهم الملتقيات العالمية والإقليمية في تشجيع وتسهيل تنفيذ الأنشطة المرتبطة بأفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية. وفي أعقاب الاجتماع الافتتاحي الناجح للملتقى الإقليمي لشرق آسيا وجنوبها الشرقي المعني بأفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اعتُمد مشروع إيضاحي إقليمي جديد بشأن المرافق والغلايات الصناعية العاملة بالوقود الأحفوري في عام ٢٠١٠ لفائدة كل من إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا ومنغوليا. وفي آذار/مارس، بدأ تشييد مرفق في الفلبين ضمن إطار برنامج عالمي معد لإظهار أهمية إزالة العوائق التي تعرقل اعتماد ما هو متاح من تكنولوجيات غير احتراقية لتدمير الملوِّثات العضوية العصية التحلّل وتعرقل تنفيذ تلك التكنولوجيات بنجاح. وقد رُكِّبت بالفعل معظم المعدات، وسيبدأ تشغيل المرفق قريبا.

والمشروع الإقليمي القائم على أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية يربط بين القضاء على الملوِّثات العضوية العصية التحلّل والكفاءة في استخدام الطاقة في القطاعات الصناعية ذات الصلة. وقد عُقد ملتقى ثان، نُظّم في عام ٢٠٠٩ لفائدة بلدان منطقة وسط أوروبا وشرقها والقوقاز وآسيا الوسطى، في حزيران/يونيه في اسطنبول، تركيا، لوضع الصيغة النهائية لمقترح مشروع بشأن إدخال أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في فئات المصادر ذات الأولوية في الصناعة لمعالجة مشكلة الملوِّثات العضوية العصية التحلّل المنتجة على نحو غير متعمّد. وفي أواخر عام ٢٠١٠، افتتح ملتقى أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لمنطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت؛ ومن المعتزم تنظيم ملتقيات أخرى في المستقبل القريب لفائدة كل من أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وقد وضع فريق خبراء اليونيدو المعني بالملوِّثات العضوية العصية التحلّل مجموعة أدوات شاملة لمساعدة البلدان النامية على استبانة المواقع الملوَّثة بالملوِّثات العضوية العصية التحلّل وتصنيفها وترتيبها حسب الأولوية. كما أنه سيساعد على استحداث التكنولوجيات المناسبة من أجل إزالة التلوُّث من الأراضي باستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. ويمكن تنزيل مجموعة الأدوات من البوّابة الإلكترونية للملوِّثات العضوية العصية التحلّل (www.unido.org/POPs) ضمن قسم التعلم الإلكتروني.

وتقديم خطط تنفيذ وطنية شرط أساسي بالنسبة إلى البلدان التي تطلب تمويلاً من مرفق البيئة العالمية في إطار اتفاقية استكهولم، ولكن هذا ليس دائما مهمة سهلة بالنسبة إلى البلدان النامية. وإلى الآن، تلقّى ما يزيد على ٥٠ بلدا مساعدة من اليونيدو في وضع خطط تنفيذ وطنية، كان من آخرها إريتريا وأنغولا وسوازيلند. وتواكب اليونيدو التزايد في عدد المواد المجدوَلة بموجب اتفاقية استكهولم عن طريق وضع مشاريع لإدارة المواد الكيميائية ذات الصلة بالصناعة تلبّي الحاجة إلى عمليات معالجة مبتكرة وتكنولوجيات للتخلّص الآمن من الملوِّثات.

كما تُنفّذ اليونيدو، في إطار أولويتها المتعلقة بالبيئة والطاقة، مشاريع تستجيب استجابةً مباشرةً لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وهو معاهدة دولية وُضعت من أجل حماية طبقة الأوزون. ومنذ فتح باب التوقيع على الاتفاقية في عام ٢٠٠١، كانت اليونيدو إحدى الوكالات الرئيسية التي توفّر المساعدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية، وتصدّرت قائمة الوكالات المنفِّذة للعام الثاني على التوالي. وتمثّل إنجاز هام لليونيدو في قيامها بتقديم أول خطة تعدّها وكالة منفِّذة بشأن إدارة التخلّص التدريجي من مركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن، وقد قُدّمت من أجل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا في نهاية عام ٢٠٠٩ واعتُمدت في نيسان/أبريل في الاجتماع الستين للجنة التنفيذية للصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وقد مهَّد ذلك الطريق لعقد مناقشات مفتوحة بشأن هيكل الخطط

» **من الإنجازات الهامة** التي تحقَّقت في عام ٢٠١٠ تقديم أول خطة تعدُّها وكالة منفِّذة بشأن إدارة التخلّص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن

واستراتيجيتها وتمويلها. وقد اعتُمدت الخطة التي أعدّتها اليونيدو من أجل كرواتيا خلال الاجتماع الحادي والستين للجنة التنفيذية الذي عُقد في تموز/يوليه في مونتريال، كندا.

واعتماد نُهج مستدامة وكلّية في وضع خطط الإزالة، مثل تعميم المبادرات الخضراء، أمر ينطوي حتما على المزيد من التحدّيات

ويستهلك وقتا طويلا، ولكنه، مع ذلك، يمكن أن يعود بمنافع أعظم على البلدان التي تساعدها اليونيدو بمقتضى بروتوكول مونتريال. وتعكف اليونيدو على إعداد ٣٠ خطة أخرى للإزالة التدريجية ستشهد اعتماد ذلك النهج على نطاق أوسع. وتتضمّن المقترحات التي قدّمت مؤخّرا للاجتماع الثاني والستين للجنة التنفيذية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر–كانون الأول/ديسمبر خططا من أجل إيران (جمهورية– الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وصربيا والصين ومدغشقر ونيجيريا. وستُقدّم الخطط المتبقية في عام ٢٠١١.

ومن المهم بمكان، توخّيا لتجميد استهلاك مركّبات الكلورو فلورو كربون المهلجن في عام ٢٠١٣، عند متوسط مستويات الاستهلاك في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، الاضطلاع بأنشطة إزالة تدريجية منفردة بغية التخفيف من الارتفاع المقدَّر في الاستهلاك بعد عام ٢٠١٣. وقد بدأ في عام ٢٠١٠ تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية المنفصلة، كان منها: شركة لصنع مكيّفات الهواء في الأردن، وستّ شركات لصنع الرغوة العازلة في باكستان، وعدّة أنشطة من أجل الإزالة التدريجية في قطاع تصنيع مكيّفات الهواء في الأرجنتين. واستُهلّ مؤخّرا مشروع إيضاحي في الصين لتحويل ضاغطات تعمل بمركب الكلورو فلورو كربون المهلجن ٢٢ إلى ضاغطات تعمل بالبروبان تُستخدم بدورها في شركة لتصنيع مكيّفات الهواء تتحوّل إلى استخدام مبرّدات تعمل بالبروبان. ومن المهم ضمان أن تكون سلسلة التوريد خضراء من البداية حتى النهاية.

كما تركّز اليونيدو على التدمير الأخضر لمخزونات المواد المستنفدة للأوزون والمعدات التي تحتوي على تلك المواد. وقد استمر العمل على تصميم مشاريع توضح كيفية تدمير تلك المواد في تركيا والجزائر والصين، واكتمل في المكسيك. وفي الآونة الأخيرة، بدأت اليونيدو في إعداد مشاريع إيضاحية في لبنان ونيجيريا. ويُحتمل أن تُقدَّم أغلبية المشاريع الإيضاحية المتبقية الموجودة قيد الإعداد في عام ٢٠١١.

ونُظِّم حدث دولي لتطوير الخبرات المهنية في تشرين الأول/أكتوبر في فيينا بهدف دراسة الروابط بين المواد الكيميائية وتغيّر المناخ وأسواق الكربون وإدارة الطاقة وانعكاساتها على جهات الوصل الوطنية وعلى استراتيجية المنظمة. وناقش ما يزيد على ١١٠ مشاركين – من كبار ممثلي جهات الوصل الوطنية والخبراء الدوليين وكبار مسؤولي اليونيدو – الاتجاهات العالمية نحو تجديد الرؤية والاستراتيجية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية وإدارة الطاقة وتغيّر المناخ. ومن المعتزم القيام بإجراءين رئيسيين للمتابعة هما: تنظيم برنامج تجريبي لتعزيز التعاون بين جهات الوصل الوطنية فيما يتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون والملوِّثات العضوية العصية التحلّل والطاقة وتغيّر المناخ، وإعداد شبكة برنامج لليونيدو على الويب لتعلم كيفية التعامل مع المواد الكيميائية وتغير المناخ وبدائل التمويل وإدارة الطاقة.

وتجاهد اليونيدو، من خلال وحدة مخصّصة لإدارة المياه، من أجل حماية موارد العالم المائية الثمينة من أجل الأجيال القادمة. وهي تقدِّم خدمات لنقل أفضل الممارسات والتكنولوجيات من أجل تحسين الإنتاجية المائية في الصناعة ومنع تصريف النفايات الصناعية في المجاري المائية.

وعلى الرغم من التسرّب النفطي الهائل الذي حدث في حزيران/يونيه ٢٠١٠، فقد تمكّنت اليونيدو من تنفيذ مشروع محلي للبيئة

التخلّص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون في الصين.
© اليونيدو

البحرية في خليج المكسيك. والخصائص الطبيعية الأحيائية المميّزة للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لخليج المكسيك تجعله واحدا من أكثر النظم الإيكولوجية إنتاجية في العالم ومستودعا مهما للتنوّع البيولوجي. بيد أن تلك الإنتاجية العالية مهدّدة بسبب الأخطار الناشئة عن الأنشطة البشرية التي تشمل صيد الأسماك المفرط وتدمير الموائل الساحلية والبحرية الهامة وإثراء المياه بالمغذّيات مما تنشأ عنه "منطقة ميّتة" تزيد مساحتها على ٠٠٠ ١٨ كيلومتر مربّع وتشكّل كل عام واحدةً من أكبر المناطق المائية التي تعاني نقص الأكسجين في العالم. ويتحمّل النظام الإيكولوجي لخليج المكسيك الأعباء الناشئة عن الإنتاج المفرط للنفط والغاز إلى جانب صناعة السياحة السريعة النمو. ويهدف هذا المشروع إلى إرساء أسس لاعتماد نهج للإدارة قائم على النظم الإيكولوجية من أجل إصلاح النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية واستعادة المخزونات السمكية المستنفدة وتقليص كميات المغذّيات المفرطة في خليج المكسيك عن طريق إجراء تقييم تشخيصي عابر للحدود، وتوفير أساس علمي وتقني لتقييم الأوضاع في الخليج، ومن ثمّ وضع خطة عمل استراتيجية. وسيُستكمل ذلك بأنشطة في مجال بناء القدرات والتركيز على إشراك قطاعات متعدّدة في العمل وتنفيذ مشاريع تجريبية في ثلاثة من الجوانب الأساسية لنهج النظام الإيكولوجي، وهي: الإنتاجية، والمحافظة على البيئة وإدارتها بأسلوب متكيّف وإحكام الرصد والتقييم.

وثمة منطقة حظيت بالكثير من اهتمام اليونيدو خلال السنوات الأخيرة وهي خليج غينيا قبالة ساحل غرب أفريقيا. فالتلوُّث الناتج عن الأنشطة البحرية والبرية يستنفد الثروة السمكية ويخرِّب الشريط الساحلي ويدمِّر الموائل. وقد اقتربت مرحلة اكتمال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يموِّله مرفق البيئة العالمية وتنفِّذه اليونيدو، من أجل إنشاء إطار إداري إقليمي للاستخدام المستدام للموارد الحيّة وغير الحيّة في النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيّار خليج غينيا. ومن الشواغل العاجلة في هذا الشأن بناء القدرات الإقليمية، وتوطيد المؤسسات الوطنية والإقليمية، وكفالة التنسيق على الصعيد الإقليمي. وفي عام ٢٠١٠، عُقد في أكرا مؤتمر وزاري للبلدان الستة عشر التي تؤلّف هذا النظام الإيكولوجي – وهي: أنغولا وبنن وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وغابون وغانا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليبيريا ونيجيريا – واتفق المؤتمر على إنشاء لجنة معنية بتيار غينيا لتشجيع التعاون الإقليمي. وشمل المشروع إنشاء تسعة مشاريع إيضاحية قابلة للتكرار لبيان التدابير التي يرجّح أن تؤدّي إلى تحسينات كبرى. وأُقرّت خطط عمل وطنية لحشد الدعم المالي الخارجي في عام ٢٠١٠. وسوف تنظِّم اليونيدو مؤتمرا للمانحين في عام ٢٠١١.

والكثير من سواحل أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والتي تتميّز بالامتداد والأهمية، معرّضة لمخاطر من جرّاء السياحة بفعل التلوُّث والتدهور. وفي عام ٢٠٠٨، نُظِّم مشروع لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية وما يرتبط بها من تنوّع بيولوجي لدى البلدان الأفريقية الساحلية التسعة المشمولة بالمشروع، وهي: جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وسيشل وغامبيا وغانا والكاميرون

الجانب السلبي للسياحة.
© *Istock Image*

شاطئ نظيف بعد تنفيذ مشروع التدابير التعاونية من أجل سياحة مستدامة (COAST) في الكاميرون. © اليونيدو

ترى الكثير من البلدان النامية في السياحة وسيلة للفكاك من ربقة الفقر. بيد أن السياحة تكون في أحيان كثيرة سلاحا ذا حدَّين. فبينما يقبل السياح على البلدان المشمسة للاستمتاع بشواطئها الرملية البكر ومياهها الصافية، يمكن أن تشكّل البنى الأساسية المطلوبة لجذب السياح وتلبية احتياجاتهم على السواء عبئا ثقيلا على البيئة الهشّة والموارد المحدودة لدى تلك البلدان النامية. وعلى الجانب الإيجابي، فإن السياحة يمكنها، لدى التعامل معها على الوجه الصحيح، إذكاء الوعي بالقيم البيئية وإدارة الأموال اللازمة لحماية التراث الطبيعي للبلد.

وكينيا وموزامبيق ونيجيريا. ويشمل المشروع كذلك أربعة من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة الخمسة في أفريقيا. والمشروع – الذي يتناسب اسمه المختصر، بالإنكليزية "كوست" ("الساحل")، مع اسمه الكامل، وهو "التدابير التعاونية من أجل سياحة مستدامة" — عبارة عن مبادرة مشتركة بين كل من اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للسياحة يموّلها مرفق البيئة العالمية، وتضطلع اليونيدو فيها بدور الوكالة المنفِّذة. ولمشروع "كوست" أهداف أربعة رئيسية هي: استخلاص أفضل الممارسات والتكنولوجيات المتاحة للحدّ من الملوِّثات وإدامة الاستثمارات السياحية التعاونية؛ واستحداث وتنفيذ آليات من أجل الحوكمة والإدارة المستدامتين وتكفل الحدّ بطريقة قابلة للقياس من تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية؛ والتقييم وتقديم الدعم في مجالي التدريب وبناء القدرات، وتبادل المعلومات. وفي عام ٢٠١٠، أنشئت أفرقة في كل من البلدان المشاركة مع منسّق ولجنة من أصحاب المصلحة المحليين. وتلقّت أفرقة وطنية للمشروع، كان من ضمنها جهات وصل من وزارات السياحة والبيئة، تدريبا بشأن برنامج السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر الذي وضعته المنظمة العالمية للسياحة. وجرى تقييم الاحتياجات التدريبية لكل بلد من البلدان المشاركة بعناية تمهيدا لإعداد المزيد من أنشطة بناء القدرات في عام ٢٠١١.

وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، اشتركت اليونيدو في مشروع للحدّ من مستوى التلوُّث الصناعي الذي تعانيه المجاري المائية في هندوراس. وتطبّق اليونيدو، في إطار برنامج كبير مشترك بين الوكالات لتحقيق الهدفين المتعلقين بالمياه والصرف الصحي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، منهجيتها لنقل التكنولوجيا الآمنة بيئيا إلى حوض ريو بلانكو بالقرب من مدينة سان بيدرو سولا الصناعية. وهذه المنهجية هي مفهوم مبتكر يمكِّن الشركات من إجراء تحليلات معمَّقة لعملياتها وإدارتها بغية استبانة مجالات التحسين. والشريك المحلي لليونيدو في هندوراس هو المركز الوطني للإنتاج الأنظف. وقد تلقّى العاملون فيه التدريب في عام ٢٠٠٩ بما مكّنهم من تطبيق المنهجية في منشأتين للمنسوجات ومزرعة دواجن، وقد اختيرت هذه الجهات باعتبارها المتسبب الرئيسي في تلوّث نهر ريو بلانكو. وفي إطار شراكة مع وكالات أخرى معنية، عقدت اليونيدو حلقات عمل في مواقع مختلفة للتعريف بالمنهجية. وسوف تقوم بلدان في مناطق أخرى من العالم — منها على سبيل المثال تونس ومصر والمغرب — باستخدام منهجية نقل التكنولوجيا الآمنة بيئيا لتحسين الكفاءة في استخدام المياه والحد من الملوِّثات الصناعية.

وتعمل منهجية نقل التكنولوجيا الآمنة بيئيا، التي استحدثتها اليونيدو، على أن تتبع المؤسسات استراتيجيات مربحة لكافة الأطراف. وتراعي المنهجية، التي تعتمد نهجا توجّهه الاحتياجات، الظروف الفريدة لكل قطاع صناعي، إلى جانب الإطار المؤسسي للبلد الذي تُنفَّذ فيه. وكخطوة أولى، تُجرى محاولة لتحسين العمليات القائمة. وتتمثّل الخطوة الثانية في استحداث تكنولوجيا جديدة أنظف أو، في حالة تعذّر ذلك، حلول مثلى لمعالجة المخلفات النهائية. وتجسِّد الدروس المستقاة من تنفيذ كل مشروع قائم على تلك المنهجية في استراتيجية الأعمال الخاصة بالشركة المعنية.

وحالات تلوّث المياه لا يمكن أن تعزى جميعها للنشاط البشري. فالزرنيخ، وهو مسرطن مسؤول عن طائفة كاملة من الأمراض، يوجد طبيعيا في الأرض في أجزاء كثيرة من العالم. ويصيب التلوُّثُ البشرَ عندما تُستخرج مياه الشرب من آبار عميقة تمرّ عبر خزّانات جوفيه ملوَّثة بالزرنيخ. ومما يؤسف له أن الكثير من حالات الوفاة نتجت عن شرب مياه ملوَّثة، وخصوصا بين الأطفال. وخلصت دراسة أجريت عام ٢٠٠٧ إلى أن ما يزيد على ١٣٧ مليون شخص في أكثر من ٧٠ بلدا تأثّروا بدرجات متفاوتة بالتسمّم بالزرنيخ الموجود في مياه الشرب، وإن اشتدّت حدّة المشكلة بصفة خاصة في بنغلاديش والهند. وفي عام ٢٠١٠، اكتمل بنجاح مشروع يهدف إلى ضمان وصول إمدادات آمنة من مياه الشرب إلى المجتمعات الريفية في بنغلاديش والهند من خلال إدخال تكنولوجيات جديدة ملائمة وتقديم تدريب واسع النطاق. وقد ركّز المشروع على اثنتين من المناطق الأكثر تلوّثا في بنغلاديش. وكان من شأن إدخال المرشّحات المجتمعية في ٢٠ قرية والمرشّحات المنزلية في ١ ٥٠٠ من البيوت البعيدة إمداد المجتمعات المحلية بمياه خالية من الزرنيخ. وقدَّم المشروع الرعاية الطبية لنحو ٠٠٠ ١٣ مريض، بينما لفتت وسائل الإعلام انتباه الناس إلى محنة المتضرّرين. ويجري حاليا التماس التمويل من أجل أنشطة المتابعة.

وتواصل اليونيدو مشاركتها النشطة في ترويج مفهوم المدن البيئية المعد من أجل إجراء حوار بين القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة للترويج للممارسات الآمنة بيئيا في البلديات (انظر أيضا الفصل ٣). وفي كانون الأول/ديسمبر، نظَّمت اليونيدو ووزارة البيئة في الأردن ملتقى للمدن البيئية في مارسيليا، فرنسا، في إطار الأسبوع الاقتصادي المتوسطي للمدينة. ومثَّل الملتقى متابعةً للاجتماع الأول الذي عُقد في الأردن في عام ٢٠٠٨. وشجَّع الملتقى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال جمع الخبراء والسلطات المحلية وقادة القطاع الخاص لمناقشة المسائل الرئيسية في مجال التخطيط الحضري والإدارة البيئية.

وفي تطوّر وثيق الصلة، وقَّع المدير العام مذكّرة تفاهم مع عمدة مدينة كيتاكويشو بمناسبة زيارة المدير العام لليابان في حزيران/يونيه من أجل تعزيز مفهوم المدن البيئية من خلال تنظيم حلقات دراسية دولية وأنشطة أخرى. وتستند المدن البيئية إلى مفهوم انعدام الانبعاثات، وهي تسعى إلى استغلال نفايات الأنشطة المحلية والصناعية إلى أقصى حدّ ممكن كمواد خام لصناعات أخرى. وقد شملت مذكّرة التفاهم وضع إطار لتوجيه التعاون في مجالات التكنولوجيا البيئية وخدمات إعادة تدوير النفايات. وسوف توفِّر اليابان مكانا للتدريب على إدارة المدن البيئية للمشاركين من البلدان النامية وذلك بشأن موضوعي التكنولوجيا البيئية وخدمات إعادة تدوير النفايات استنادا إلى مفهوم المدن البيئية.

وظلت اليونيدو تشارك في نقل التكنولوجيا منذ أوائل الثمانينات. وبعد ثلاثين عاما، أصبح الكثير من البلدان النامية الآن بحاجة إلى تكنولوجيات أكثر تطوّرا أو تكنولوجيات متقدّمة ملائمة. والمركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية هو مؤسسة تكنولوجية مستقلة تعمل تحت رعاية اليونيدو أنشئت في عام ٢٠٠٤ في تركيا بدعم من وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية. ويتمثّل دور المركز في دعم تكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية الناجعة وتقديم بيانات عملية بشأنها والترويج لها بهدف تقليص فجوة الطاقة والتكنولوجيا بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وتمكين البلدان النامية من تخطّي مرحلة الاعتماد على الوقود الأحفوري. وبحلول عام ٢٠١٠، تمكّن المركز من الاضطلاع بأنشطة نقل التكنولوجيا وإقامة المشاريع وحشد الأموال. ومشروع "إقامة منشآت للطاقة الهيدروجينية على الجزر الصغيرة من خلال التعاون التكنولوجي" المشترك بين المركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية واليونيدو والمموَّل من مرفق البيئة العالمية سيقدَّم قريبا إلى مرفق البيئة العالمية لإقراره. وتتوقّع اليونيدو تكرار هذا المشروع في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد أُبرم في آذار/مارس ٢٠٠٩، بدعم من منظمة ترويج الاستثمار في الهند، اتفاق شراكة بين المركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية – اليونيدو واتحاد مؤسسات مؤلَّف من المعهد الهندي للتكنولوجيا، نيودلهي، وشركتي "ماهندرا وماهندرا" وشركة "إير برودكتس". ويوفّر هذا المشروع التكنولوجيا والخبرة الفنية اللازمة لتحويل ١٥ سيّارة تخدم أرض المعارض في براغاتي مايدان في نيودلهي إلى الوقود الهيدروجيني، ولتصميم وتشييد مرفق لإعادة التزويد بالوقود في الموقع. وثمة مشروع آخر يركّز على إنتاج روافع شوكية تعمل بخلايا وقود هيدروجيني، وتوفير إمدادات كهرباء متواصلة بالاستعانة بخلايا الوقود الهيدروجيني، وأنشطة تعليمية وتدريبية في مجال تكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية.

وبدعم من حكومة إسبانيا، من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، وكذلك من حكومة إيطاليا، أمكن لمرصد الطاقة المتجدّدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي أن يبدأ عملياته وأن ينشئ منصّة معارف خاصة بالطاقة المتجدّدة في إكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. ومن الشواهد على نجاح المرصد أنه بصدد توسيع نطاق خدماته لتشمل بلداناً أخرى في المنطقة. وتجري اليونيدو اتصالات وثيقة مع منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، التي تقوم حاليا بأعمال فنية مختلفة في كل بلد في إطار نشاط مرصد الطاقة المتجدّدة المذكور. وتتعلق هذه الأعمال بخط الأساس لتكنولوجيا الطاقة المتجدّدة، ونشر تقارير عن آخر التطورات في هذا المجال، وإعداد خرائط لموارد الطاقة المتجدّدة، وتقارير تتعلق بالمعايير المالية. وتسعى اليونيدو مع نظرائها إلى الاستفادة من إمكانات المرصد بإعداد حافظة مشاريع وأنشطة محدّدة مصمَّمة من أجل نشر الطاقة المتجدّدة في المنطقة وتستهدف الجهات المانحة الثنائية والمتعدّدة الأطراف على السواء.

ومن أولويات اليونيدو الرئيسية تشجيع وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن إطار برامجها المتعلقة بالتعاون التقني. وقد شارك المركزان الإقليميان للمحطات الكهرمائية الصغيرة في نيجيريا والهند في تقديم المساعدة التقنية في منطقتيهما. وكان هناك تعاون بين بنن ونيجيريا والهند للقيام بأنشطة تتعلق بنقل تكنولوجيا تغويز الكتلة الأحيائية. كما أقام المركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية شراكة مع الهند وجزر كوك من أجل نقل تكنولوجيات الهيدروجين.

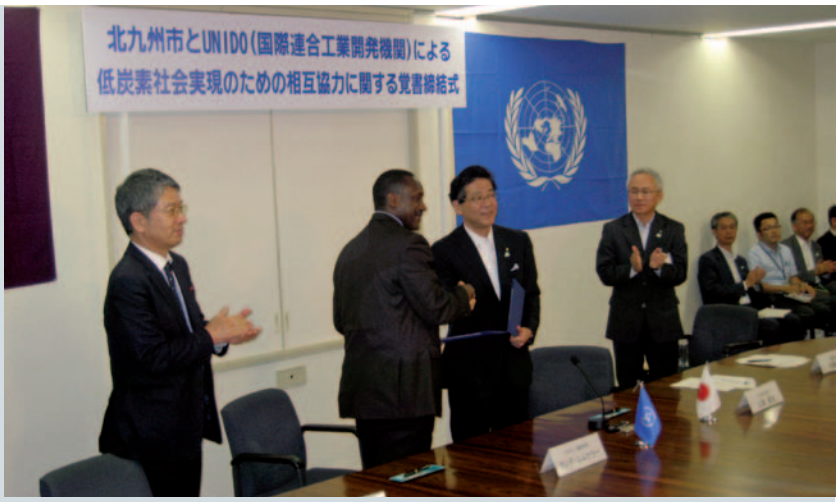

المدير العام، بصحبة نائب المدير العام، وعمدة كيتاكيوشو، كينجي كيتاهاشي.
© اليونيدو

مركبات تعمل بالهيدروجين في نيودلهي.
© اليونيدو

» إنَّ الحصول على الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

لهو في صميم العديد من التحديات العالمية الراهنة في مجال التنمية. ومع ذلك فإنَّ الكثير من البشر يفتقرون إلى سبل الحصول على خدمات طاقة عصرية وميسورة المنال ، وهي خدمات لا غنى عنها من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية

يعتمد نحو ٣ بلايين نسمة من السكان على نطاق العالم على وقود الكتلة الأحيائية التقليدي لأغراض الطهي والتدفئة. ولا يحصل نحو بليون ونصف البليون نسمة من السكان على خدمات الكهرباء بتاتا، في حين يحصل بليون آخر منهم على هذه الخدمات على نحو غير مستقر. والأنشطة الإنتاجية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأكثر فقرا في العالم. غير أن البلدان التي تتمتع بسبل محدودة للحصول على الطاقة أو لا تتمتّع مطلقا بسبل الحصول عليها تدور في حلقة مفرغة: فهي لا تحصل على الطاقة اللازمة لمزاولة أنشطة إنتاجية تؤدّي بدورها إلى إدرار الدخل اللازم لسداد تكاليف خدمات الطاقة. وتتحمّل المرأة والفتاة في العالم النامي مغبّة ذلك على نحو غير متناسب.

وكان الفريق الاستشاري التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالطاقة وتغير المناخ قد اقترح أهدافا جديدة لجدول أعمال التنمية الدولية، وذلك في تقريره المعنون الطاقة من أجل مستقبل مستدام، الذي صدر في نيسان/أبريل. ومن بين هذه الأهداف حصول الجميع على خدمات طاقة عصرية بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف طموح ولكنه قابل للتحقيق. وسيلزم إنجاز أعمال واسعة النطاق بشأن تحليل التعاريف والقياسات على حد سواء ضمانا لفاعلية الخدمات ودعم عملية تقديمها وصياغة السياسات المتعلقة بها. والعمل من أجل تحقيق توازن مستقر من الأمور التي سينطوي عليها وضع أدوات بسيطة ولكنها متينة من الناحية التحليلية وجذابة سياسيا لغرض تقييم إمكانية الحصول على الطاقة وتقديم تقارير عنها.

وثمة عقبة رئيسية تعترض سبيل حصول الجميع على خدمات الطاقة هي تيسُّر توافرها. وغالبا ما يكون توليد الطاقة وتوزيعها في المناطق الفقيرة غير مستدام، وخاصة في المناطق الريفية. ويتمثل الحل الفعال والمستدام لذلك في اتباع نهج بشأن جانب الطلب يضمن إمكانية حصول المستخدمين النهائيين على الطاقة لاستغلالها في الأغراض الإنتاجية لكي يكونوا في وضع يمكّنهم من سداد تكاليف تلك الخدمات. وفي الوقت المناسب، ستؤدي زيادة الطلب على خدمات الطاقة بفعل النمو الاقتصادي إلى خفض أسعار الطاقة.

ومع أن زيادة فرص الحصول على خدمات طاقة عصرية يُعزِّز بلا شك نوعية الحياة ويعود بالفائدة على مجالي الصحة والتعليم، فإن ولاية اليونيدو تركّز على تقديم الدعم من أجل تنمية وإيجاد فرص العمل وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة. وتنفذ المنظمة تدخلات ذات شقّين فيما يخص الطاقة. يتناول أولهما الحالات التي تكون فيها المنشآت قائمة بالفعل، حيث يمكن لليونيدو أن تساعد على زيادة استدامة تلك

المنشآت من خلال رفع مستوى كفاءة استخدام الطاقة على نحو يعزّز القدرة التنافسية في الميدان الصناعي ويوفر الحماية للبيئة. ويُعدُّ ارتفاع تكاليف الطاقة تحديا كبيرا أمام الكثير من الصناعات. وسيفضي خفض كمية الطاقة التي تستخدمها المنشآت في كل وحدة إنتاجية (مستوى كثافة الطاقة) إلى زيادة ربحيتها وقدرتها التنافسية. ويمكن تعزيز إمكانية استدامة الإنتاج الصناعي الشاملة من خلال مساعدة الصناعة على الانتقال إلى طاقة أنظف. وتُدير اليونيدو عدة مشاريع دعما لاستخدام الطاقة المتجدّدة في الصناعة، بما فيها تكنولوجيات استخدام الطاقة الحرارية الشمسية في تجفيف الفواكه بأفريقيا ومعالجة الخيزران معالجة متكاملة لأغراض توليد الطاقة في سري لانكا وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع صنع الجعة في بوركينا فاسو، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وتقوم اليونيدو، في إطار الشق الثاني من الأنشطة التي تضطلع بها في مجال الطاقة، بمساعدة البلدان النامية على تحسين فرص حصولها على الطاقة للاستخدامات الإنتاجية. ويمكن أن تتأثر عملية إدرار الدخل في المناطق الريفية بوجه خاص تأثرا إيجابيا للغاية بفعل تزويد هذه المناطق بكميات صغيرة من الطاقة، سواء في شكل كهرباء أم حرارة أم قوة محركة (مثل الماء أو البخار). وتشجيع هذه الأنشطة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التصنيع المستدام. ويفرض ارتفاع تكاليف توليد الطاقة ونقلها وبنيتها التحتية قيودا شديدة على تزويد المناطق الريفية بالكهرباء في العديد من البلدان النامية، مما يجعل أمر تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة على الصعيد المحلي ونقل التكنولوجيات المنخفضة التكلفة لتوليد الطاقة المتجدّدة من الأولويات الرئيسية للمنظمة.

ويسهم إنتاج الطاقة العصرية من الموارد الطبيعية المتجدّدة المتاحة محليا، مثل الطاقة المائية والطاقة الشمسية والرياح والكتلة الأحيائية، في الحفاظ على البيئة؛ كما أنه يقلل من إزالة الغابات، لأن الخشب لا يُستخدم بعد ذلك كمصدر رئيسي للوقود. وتستفيد الحكومات من الحصول على الطاقة بتكلفة معقولة، ويتعزز بقدر كبير مستوى أمن الطاقة في البلدان المستوردة للنفط والمعرضة لأخطار جسيمة. وغالبا ما يتناقض تدني أسعار الكهرباء في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تناقضا حادا مع ما هو متاح لديها من مصادر طاقة متجدّدة. وما تفتقر إليه في أغلب الأحيان هو القدرات التقنية والوعي بمسألة الحصول على تكنولوجيا ميسورة المنال وتهيئة بيئة مواتية ووضع إطار سياساتي وآلية فعالة للشؤون المالية.

وخلال عام ٢٠١٠، تعاونت اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الوكالة الدولية للطاقة على إعداد المنشور المرموق المعنون توقعات الطاقة في العالم لعام ٢٠١٠، الذي نُشِر في تشرين الثاني/نوفمبر. وسبق إصدار هذا المنشور عرض لمقتطفات أولية من المنشور توقعات الطاقة في العالم لعام ٢٠١٠، نُشرت بعنوان الافتقار إلى الطاقة: السبل الكفيلة بإتاحة خدمات عصرية في مجال الطاقة للجميع، وقُدِّمت في اجتماع رفيع المستوى بشأن الحصول على الطاقة، عُقِد بنيويورك في أيلول/سبتمبر (انظر الفصل ٢). ويخلص التقرير إلى أن تحديد الأولويات في مجال الحصول على الطاقة، بصفتها محرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، هو أول خطوة على طريق حصول الجميع على خدمات طاقة عصرية.

350

٠٦

الخدمات التحليلية والمتعلقة بالسياسات

توفّر التحليلات القائمة على أدلة قوية الأساسَ لتقديم مشورة سديدة تُترجَم بدورها إلى استراتيجيات وسياسات صناعية ملائمة لصالح البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وبمجرّد وضع الاستراتيجيات والسياسات، يمكن لليونيدو الاستعانة ببيانات وإحصاءات دقيقة من أجل رصد التقدّم المحرز وتقييم نقاط قوتها وضعفها. وتستطيع اليونيدو، من خلال بحوثها وإحصاءاتها وتحليلاتها، صوغ وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج بغية تحسين مساهمة الصناعة في نمو الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا هو حجر الزاوية الذي تقوم عليه خدماتها التحليلية والاستشارية المتعلقة بالسياسات.

والشراكات مع الجهات الأخرى العاملة في مجال البحوث والإحصاءات المتعلقة بالتنمية الصناعية ضرورية لليونيدو لتمكينها من النهل من جميع مصادر المعرفة ذات الصلة، حتى تكون قاعدة بياناتها دقيقة وشاملة في ميدان الصناعة. والشراكة مع الأوساط الأكاديمية والمؤسسات بالغة الأهمية (انظر الفصل ٢). وتساعد تلك الشراكات على تعزيز قاعدة المعارف الواسعة النطاق والمتوافرة بالفعل لدى المنظمة وعلى إيجاد أوجه التآزر اللازمة من أجل وضع الدراسات بشأن التصنيع المتقدم. وخلال عام ٢٠١٠، وضعت البذور لإنشاء آلية لتقاسم ما اكتسبه موظفو اليونيدو المعنيون بالبحوث والمشاريع من معارف وتجارب واسعة النطاق وإرساء مكانة المنظمة كمقدّم رئيسي للمعرفة في ميدان التحليل الصناعي والتعاون التقني. واليونيدو تتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تجميع الإحصاءات العالمية وتخزينها وتعميمها. وتجمع اليونيدو البيانات الوطنية مباشرة من جميع البلدان والمناطق غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فيما تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمع البيانات الخاصة بالدول الأعضاء فيها وتقديمها إلى اليونيدو من أجل إكمال التغطية العالمية لقاعدة بيانات اليونيدو للإحصاءات الصناعية.

"**الإحصاءات بالغة الأهمية** في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ... ولا غنى عنها في مجال البحث الأكاديمي وتنمية الأعمال التجارية والمجتمع المدني. ففي نهاية المطاف، تخدم الإحصاءات جميع أفراد المجتمع"

مدير شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء.
© شعبة الاحصاءات

ويُعَدّ وجود قاعدة إحصائية جيدة شرطا أساسيا لتقديم مشورة سديدة بشأن السياسات. وفي عام ٢٠١٠، واصلت اليونيدو جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الصناعية الرئيسية وعمّمت نواتجها الإحصائية الخاصة عبر العالم. وتتولّى اليونيدو منذ عام ١٩٩٤ مسؤولية جمع وإعداد وتعميم الإحصاءات الصناعية العامة داخل أسرة الأمم المتحدة. وعلى مدار عام ٢٠١٠، تحقّقت المنظمة من صحة البيانات القطرية التي تلقتها من مكاتب الإحصاءات الوطنية وأدخلت عليها ما يلزم من تحسينات من أجل ضمان المقارنة الدولية وأكملت البيانات بتقديراتها الخاصة. وقد قُدّمت البيانات الإحصائية الخاصة بالسنوات الأخيرة في آخر عدد من الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، وقد نشر في آذار/مارس.

وخلال عام ٢٠١٠، كان هناك طلب متزايد على تعاون اليونيدو التقني في مجال الإحصاءات والسياسات الصناعية. وكان التركيز منصبا على بناء القدرات على جمع الإحصاءات وصوغ السياسات الصناعية وتنفيذها. وشملت الجهود مشاريع التعاون التقني في عدة بلدان ويجري تمهيد الطريق لإنجاز المزيد منها في عام ٢٠١١.

وأصدرت اليونيدو العدد الأول من منشور جديد عنوانه الإحصاءات العالمية بشأن التعدين والمرافق العامة ليكون ملحقا بالحولية الدولية للإحصاءات الصناعية. وهذا المنشور الجديد، الذي أُعد بالتشاور مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة هو الخطوة الأولى في اتجاه اضطلاع اليونيدو بمسؤولية نشر البيانات الخاصة بقطاعي التعدين والمرافق العامة على نطاق العالم. والمنشور ذو أهمية خاصّة نظرا إلى الدور الريادي الذي تؤديه المنظمة في مسائل الطاقة العالمية. وهو يقدم بيانات إحصائية اقتصادية عن قطاعات مثل النفط الخام والغاز الطبيعي وتوزيع الكهرباء. وينبغي استعراض المنشور مع ورقة عمل صدرت في وقت سابق من هذه السنة بعنوان تجميع إحصاءات الطاقة من أجل التحليل الاقتصادي.

وتُعِدّ اليونيدو، على أساس تجريبي في البداية، مؤشرات ربع سنوية للإنتاج الصناعي من أجل رصد الاتجاهات الراهنة في نمو منتجات الصناعات التحويلية. وجمعت مؤشرات وطنية من عينة من البلدان بواسطة مصادر بيانات ثانوية. وتعمل اليونيدو حاليا على إعداد تصور لمنشور دوري ربع سنوي لتقديم الحقائق والأرقام المتعلقة بوضع الصناعات التحويلية العالمية، وستُعمّم نسخ أولية من أجل الحصول على اقتراحات وتعليقات سوف تُجسّد في الناتج النهائي. وفي الوقت نفسه، انخرطت اليونيدو في مشاورات مع أهم أجهزة إنتاج البيانات، مثل شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والبنك الدولي والمكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية وكذلك مكاتب الإحصاءات الوطنية. وقدّمت اليونيدو عرضا حول "المؤشرات الاستراتيجية للإحصاءات الصناعية" خلال الحلقة الدراسية الدولية الثالثة بشأن الإنذار المبكر ومؤشرات الدورات الاقتصادية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر بموسكو. وقد صاغت الحلقة الدراسية توصيات دولية لرصد الدورات الاقتصادية والتحديد المبكر لنقاط التحول في الاقتصاد العالمي، ستقدم إلى الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصاءات بالأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١١.

ولضمان قابلية البيانات الصناعية للمقارنة بناءً على المعايير الإحصائية الحديثة، بدأت اليونيدو عملا تمهيديا لتنفيذ المراجعة

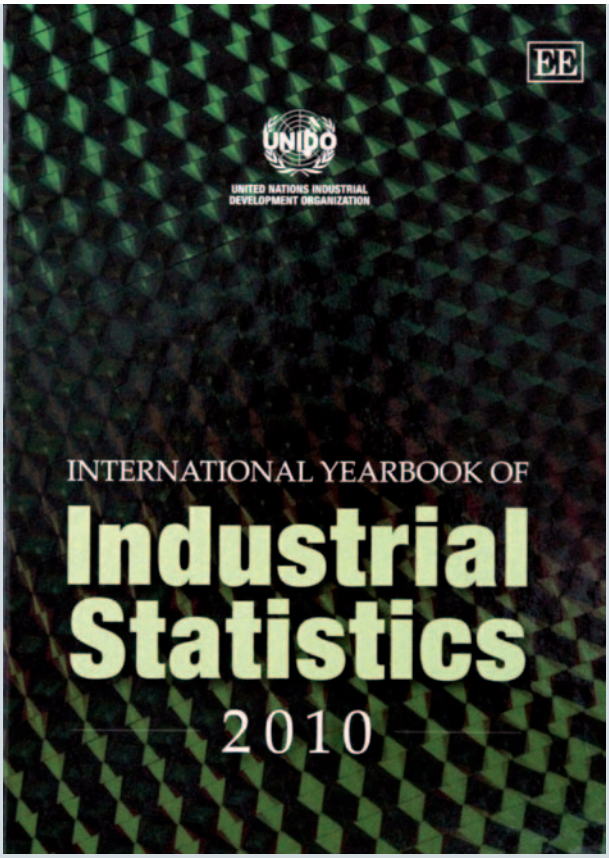

» **المنشور الدولي الوحيد** الذي يقدِّم للاقتصاديين والمخطِّطين ومقرِّري السياسات وأوساط الأعمال التجارية إحصاءات عالمية النطاق عن مستويات الأداء والاتجاهات الراهنة في قطاع الصناعات التحويلية

تقدِّم الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية بيانات قابلة للمقارَنة دوليا عن المؤشرات الرئيسية لنشاط الصناعة التحويلية يمكن استخدامها في تحليل أنماط النمو والاتجاهات الطويلة الأمد ذات الصلة وأنماط التحول الهيكلي والأداء الصناعي في الصناعات كل على حدة. وهي المنشور الدولي الوحيد الذي يقدّم للاقتصاديين والمخطّطين ومقرّري السياسات وأوساط الأعمال التجارية إحصاءات عالمية النطاق عن مستويات الأداء والاتجاهات الراهنة في قطاع الصناعات التحويلية. ويقدِّم العدد الحالي معلومات مفصّلة ومحدّثة مستقاة من الدراسات الاستقصائية الوطنية التي أجريت في ما يزيد على ٧٠ بلدا.

وقد أثّرت الأزمة المالية الأخيرة على نحو خطير في إنتاج الصناعات التحويلية في البلدان الصناعية، لكن تأثيرها في البلدان النامية كان أقل حدة. وتفيد حولية عام ٢٠١٠ بأن الصين والهند حافظتا على نسب نمو مرتفعة طوال فترة الأزمة المالية. ونتيجة لذلك، ارتقت الصين إلى المرتبة الثانية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكبر منتج لمنتجات الصناعات التحويلية. واحتلّت الهند المرتبة التاسعة والبرازيل المرتبة العاشرة من بين البلدان الصناعية العشرة الكبرى في العالم.

وطوال السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت الصناعة التحويلية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتشير تقديرات النمو الصناعي في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع إلى تراجع طفيف. وتشمل هذه المجموعة ١٧ اقتصادا ناميا توجد في مرحلة متقدمة نسبيا من التصنيع. وتقلصت القيمة المضافة الصناعية في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع بنسبة لم تتجاوز ٠,١ في المائة خلال عام ٢٠٠٩، فيما تواصل ارتفاع حصة البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في العالم. وقدّر نمو القيمة المضافة الصناعية لأقل البلدان نموا مجتمعة بنسبة ٧ في المائة، وإن بلغ هذا الرقم ٥ في المائة بالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نموا.

وتنشر اليونيدو الحوليةَ الدولية للإحصاءات الصناعية بالاشتراك مع دار إدوارد إلغار للنشر المحدودة (ISBN 978 1 84980 089 1).

الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء في مركز فيينا الدولي.
© دين كالما، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الرابعة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وتعمل اليونيدو في هذا المشروع على نحو وثيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومختلف مكاتب الإحصاءات الوطنية. وستنشر الجداول القُطرية الأولى في طبعة عام ٢٠١١ من الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية.

وقد انخرطت اليونيدو على نحو وثيق، وبصفتها جهة فاعلة رئيسية في الأوساط الإحصائية الدولية، في وضع منهجيات ومعايير إحصائية دولية. وفي عام ٢٠١٠، انضم إحصائيو اليونيدو إلى لجنة الإحصاءات بالأمم المتحدة لإعداد التوصيات الدولية المتعلقة بدليل الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي، وهي تنقيح لدليل الإنتاج الصناعي. وساهمت اليونيدو أيضا في صوغ توصيات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وكذلك التوصيات الدولية لإحصاءات الطاقة، التي أُعدت وفقا لقرارات لجنة الإحصاءات بالأمم المتحدة خلال دورتيها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين. وشاركت اليونيدو، بصفتها عضوا في المجلس الاستشاري، الذي أنشئ حديثا، والمعني بتقاسم نظم المعلومات الإحصائية التابع لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، في جلسات العمل المتعلقة بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية وقدمت ورقة عن تجاربها في هذا المجال.

وعقدت الدورة السادسة عشرة للجنة المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية، التي تضم المنظمات الدولية العاملة في إنتاج البيانات الإحصائية، خلال أيلول/سبتمبر في فيينا. واستضافتها اليونيدو، بالاشتراك مع سائر المنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي. وكانت اليونيدو ممثلة في حلقة نقاش عقدت في إطار اجتماع مائدة مستديرة حول موضوع رأس المال البشري في الإحصاءات الدولية الرسمية وشاركت أيضا، بصفتها عضوا في فرقة العمل المعنية بتحديد مؤهلات الإحصائيين الدوليين وسياسات توظيفهم، التي تولت قيادتها منظمة التجارة العالمية. وكان من بين مواضيع المناقشة الأخرى النظام الإحصائي العالمي وتنسيق أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية. ومن جهة أخرى، كانت اليونيدو مشاركا نشطا في حلقة عمل دولية حول الإحصائيات الصناعية، عقدت في حزيران/يونيه في داليان بالصين، ونُظِّمت بالاشتراك مع مكتب الإحصاءات الوطني في الصين وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

وما من شك في أن الإحصائيين في جميع أنحاء العالم قد أحسوا بالفخر بالاعتراف الذي تلقوه عندما حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر يوما عالميا للإحصاء. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته الإحصاءات بأنها أداة حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أثنى على تفاني الخبراء الإحصائيين الذين يقومون، بنزاهة ومهنية، بتقديم خدمة عمومية تعزز السلم والديمقراطية من خلال منح المواطنين معلومات عمومية موثوق بها ومُحايدة عن مجتمعاتهم المحلية. وقد أكّد أن العالم يحتاج، لكي تنجح التنمية، إلى جمع البيانات وإلى التحليل الإحصائي سواء لتحديد مستويات الفقر أو فرص التعليم أو مدى تأثير الأوبئة. واختتم بتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي للعمل مع الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تكون جميع البلدان في وضع يسمح لها بتلبية احتياجاتها الإحصائية.

» **إنَّ التكامل بين وظائف إسداء المشورة بشأن السياسات** ووظائف البحث والإحصاء ينبغي أن يؤدِّي إلى تحسين نوعية الخدمات السياساتية التي تقدِّمها اليونيدو وأن يهيِّئ الفرصَ لخدمات جديدة

وانضمّت اليونيدو إلى المنظمات الشقيقة في فيينا ومكتب الإحصاء الوطني النمساوي للاحتفال باليوم العالمي للإحصاء بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وتضمنت الأنشطة الخاصة احتفالا في مركز فيينا الدولي افتتحه المدير العام لليونيدو والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك ممثلون رفيعو المستوى عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الإحصاء الوطني النمساوي. وعُقدت حلقة دراسية مشتركة بين الوكالات حول المواضيع الإحصائية المعاصرة وكان هناك عرض دام أسبوعا كاملا للنواتج الإحصائية في مركز فيينا الدولي وكذلك معرض للصقات ومواد ترويجية أخرى تبرز الأنشطة الإحصائية لليونيدو. وتميّز هذا اليوم كذلك بإصدار الطبعة الأولى من المنشور المعنون الإحصاءات الدولية للتعدين والمرافق العامة، المشار إليه آنفا.

إن أي شخص يشارك في إسداء المشورة بشأن السياسات يدرك أن جهوده ستذهب سدى ما لم تكن مستندة إلى بحوث وتحليلات متينة وكذلك إلى إحصاءات دقيقة. واليونيدو ليست استثناءا في هذا الصدد؛ وفي شباط/فبراير قام المدير العام بإعادة جمع وظائفها التحليلية والإحصائية والسياساتية ضمن إطار إداري واحد من أجل ضمان ارتكاز جهود المنظمة المتصلة بإسداء المشورة بشأن السياسات والتعاون التقني بقوة على البيانات والتحليلات المنبثقة عن إحصاءاتها الصناعية وأنشطتها البحثية. وبتقريب الشقة بين المستخدمين والإحصاءات والأنشطة التحليلية، وبمنح المستشارين وبناة القدرات إمكانية الوصول مباشرة إلى عمليات إنتاج المعارف، ستتمكن اليونيدو من استحداث أدوات ومؤشرات أفضل للتشخيص وإنتاج توضيحات تحليلية وتوفير أطر للتنمية الصناعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات أوثق صلة بأغراضها. ومن المنتظر أن يؤدي التكامل بين وظائف إسداء المشورة بشأن السياسات ووظائف البحث والإحصاء إلى تحسين نوعية الخدمات السياساتية التي تقدمها اليونيدو حاليا وتهيئة الفرص لخدمات جديدة.

واستندت الأعمال التحضيرية لإصدار تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١١ إلى معارف وخبرات مجموعة من الوحدات الفنية عبر المنظمة، إضافة إلى وحداتها المكلفة بالبحث والإحصاءات. وأتاح تركيز المنظمة في عام ٢٠١٠ على البيئة والطاقة موضوعا للتقرير الجديد الذي عنوانه مؤقتا هو كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة من أجل التكوين المستدام للثروة. وهو يفحص مسائل من قبيل الآثار البيئية والإنمائية والاقتصادية لكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى جعل صناعاتها التحويلية أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة؛ والسياسات الحكومية اللازمة لتحسين استخدام الشركات الصناعية للطاقة في البلدان النامية. وهنا، وكما هو الشأن في سائر مجالات عمل اليونيدو، تعتمد الخدمات الاستراتيجية لتقديم المشورة بشأن السياسات وبناء القدرات على بحوث متينة.

وتشير النتائج الأولية إلى تحقيق تقدم ملحوظ من حيث كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية، مع أن ثمة حاجة إلى المزيد من الجهود لبلوغ الدرجة المثلى المرغوب فيها اجتماعيا. وتُبشِّر كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة بمنافع ثلاثية الأبعاد: فهي تساعد على تقليص انبعاثات غازات

الاحتباس الحراري ومكافحة تغيُّر المناخ؛ وتنتج وفورات في الطاقة والموارد يمكن توزيعها فيما بعد على الفقراء؛ وما دامت الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة قد تكون مربحة، فهناك مزايا اقتصادية لا يمكن إنكارها. ومع أن كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة قد تعود بالنفع على كل بلد، فهي من مصلحة البلدان النامية على نحو خاص نظرا لتزايد استهلاكها للطاقة. وهذا مجال يقتضي قيام المجتمع الدولي بعمل مشترك.

وأكبر حجر عثرة تواجهه البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة على المستوى الجزئي هو شح المعلومات، والتكاليف غير المتوقعة المرتبطة بالأخذ بتكنولوجيات حديثة، والسبل المحدودة للحصول على رأس مال استثماري. أما على المستوى الكلي، فالتحديان الرئيسيان هما عدم ملاءمة السياسات الحكومية وضعف قدرات المؤسسات. ومن بين الاستنتاجات التي يخلص إليها تقرير التنمية الصناعية أن البلدان النامية لن تستطيع تقليص استهلاك الطاقة في الصناعة والاستفادة من التنمية الاقتصادية المستدامة من أجل الحد من الفقر إلا من خلال مجموعة شاملة ومتكاملة من السياسات الحكومية بشأن كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة.

وخلال عام ٢٠١٠، تطرّقت البحوث بشأن التغيير الهيكلي في إطار الصناعات التحويلية، بدرجة غير مسبوقة من التفصيل والوضوح والدقة، إلى أنماط تنمية الصناعات التحويلية وآثارها على السياسات. وبحثت إحدى الدراسات تحديدا تسلسل تنمية الصناعات التحويلية من قطاع فرعي إلى آخر، وخلصت إلى أن

» اليونيدو شريكٌ مع البنك الدولي والأونكتاد في إجراء دراسات عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا

البلدان الصغيرة من حيث السكان، والتي يحتمل تعرضها لعدم تيقّن أكبر بشأن تنمية الصناعات التحويلية، تميل إلى التنويع والانتقال من صناعة إلى أخرى بسرعة أكبر مما تفعله البلدان الأكبر. فكلما ارتفع مستوى الموارد الطبيعية المتاحة، طال الوقت اللازم لانتقال الأنشطة الصناعية من القطاعات القائمة على الموارد إلى القطاعات القائمة على كثافة رأس المال. وركّزت دراسة أخرى على التغيرات في تجميع وإنتاجية العوامل طيلة مسار تنمية الصناعة التحويلية، مبينة أن التمركز الشديد للقوى العاملة في الصناعات القائمة على كثافة اليد العاملة – كالصناعة الغذائية وصناعة المشروبات وصناعة النسيج – غالبا ما يكون سمة في المراحل الأولى من التصنيع. أما في البلدان التي بدأت تقترب من مستويات الدخل المتوسط، فتتزايد أهمية تجميع رأس المال كما تؤدّي الإنتاجية المتزايدة دورا رئيسيا في الانتقال بالتصنيع إلى المستوى التالي.

وتمكّنت اليونيدو، بدراستها للتغيّر في الصناعات التحويلية مقارنة بتغير مستوى كثافة استخدام الطاقة، من تحليل آثار التصنيع على البيئة. وقد أكّدت نتائج التحليل أنه، في حين تؤدّي البنية المتطوّرة للصناعات التحويلية خلال مرحلة التصنيع إلى زيادة كثافة استخدام الطاقة في بعض الأحيان، فإن التحسينات التكنولوجية قد تُخفِّف الآثار السلبية التي تنجم عن التغيير الهيكلي في أي مرحلة من مراحل التنمية.

واستنادا إلى ورقات قُدّمت خلال حلقة عمل دولية نظمتها اليونيدو بالاشتراك مع المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، التابع لجامعة الأمم المتحدة، والمركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت للبحث والتدريب الاقتصاديين والاجتماعيين بشأن الابتكار والتكنولوجيا عام ٢٠٠٩ (انظر الفصل ٢)، وكذلك إلى التنقيحات اللاحقة، تعاونت المنظمات الشريكة الثلاث على إصدار كتاب بعنوان مسارات نحو التصنيع في القرن الحادي والعشرين: التحديات الجديدة والنماذج المستحدثة، سينشر عام ٢٠١١. وهذا المنشور الجديد متُميّز عن سائر الكتب التي صدرت حديثا حول مواضيع مشابهة، حيث سينصبّ جُلّ مضمونه على المسائل المطروحة، مع التركيز على التصنيع والتنمية، ويُخصّص جزء كبير منه لآثار السياسات على البلدان النامية.

ووُجّهت الدعوة إلى اليونيدو لتناول دور التصنيع في التنمية الاقتصادية وعرض تجاربها الخاصة في مجال التعاون التقني خلال حلقة دراسية دولية حول موضوع التنمية عن طريق التصنيع، عُقدت في كانون الأول/ديسمبر بجمهورية كوريا. وقد نَظم الحلقة الدراسية كل من المعهد الكوري للاقتصاد الصناعي والتجارة والجمعية الكورية للتنمية والتعاون الدوليين. كما عُرض تأثير الاستنتاجات في مجال السياسات في منشورات مختلفة، بما في ذلك مجلة اليونيدو *Making It*.

وشاركت اليونيدو البنك الدولي في إجراء دراسة حول القدرة التنافسية الأفريقية في مجال الصناعات التحويلية الخفيفة، مع الإشارة بوجه خاص إلى زيادة التنافس على فرص التوظيف والرخاء. وحتى الآن، ساهمت اليونيدو في إعداد هيكل الدراسة وتوجيهها، لا سيما في تحديد إطارها العام. ومن المنتظر أن تُفضي إلى تقرير عن نجاحات وإخفاقات الصناعات التحويلية الأفريقية وورقة عُنوانها مؤقتا هو القيود التي تُكبِّل الصناعات التحويلية الخفيفة في أفريقيا.

© اليونيدو

وفي إطار مجهود بحثي تعاوني آخر، أُجري مع الأونكتاد هذه المرة، شاركت اليونيدو في الأعمال التحضيرية لتقرير العام القادم عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ويأتي هذا التقرير في إطار سلسلة رفيعة المستوى من التقارير، يصدرها الأونكتاد سنويا، وتحلل أبرز جوانب التحديات الإنمائية في أفريقيا والمسائل المتعلقة بالسياسات والتي تهم البلدان الأفريقية. وتقدم السلسلة توصيات سياساتية بإجراءات تتخذها البلدان الأفريقية نفسها وكذلك المجتمع الدولي بشأن سبل التغلب على هذه التحديات. ومن المتوقّع أن يُركِّز تقرير عام ٢٠١١ على تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا في إطار البيئة العالمية الجديدة. وسيدرس تجربة التصنيع في أفريقيا وسيضم بابا موضوعيا حول التوصيات المتعلقة بالسياسات الاستراتيجية والصناعية. ومما لا شك فيه أن هذا التقرير سيحاول أن يبرهن أن تحقيق التنمية في أفريقيا رهين بالتصنيع، وإن كان كل بلد في المنطقة سيرغب في اتباع مسار خاص به في التصنيع. وفي الوقت نفسه، سيشير التقرير إلى الأهمية المحورية للموارد الطبيعية والزراعة في تحقيق التنمية الصناعية في أفريقيا، وتشجيع الصناعات الخضراء، وكذلك أهمية التكامل الإقليمي والأسواق الإقليمية في استدامة التنمية الصناعية في أفريقيا.

وخلال عام ٢٠١٠، اتُّخذت الخطوات الأولى لإنشاء معهد اليونيدو لبناء القدرات، وهو مركز موارد يعنى بإنتاج وتعميم وتقاسم المعارف بالتعاون مع شركاء خارجيين وسيصبح جاهزا للعمل في منتصف عام ٢٠١١. وسيوفر معهد اليونيدو لبناء القدرات قاعدة للآخرين من أجل تقاسم خبرات اليونيدو الفنية، وسيوفر التدريب في مجال سياسات التنمية الصناعية وإدارتها، وسيساهم في مشاريع وأنشطة مشتركة، وفي تقديم الدعم إلى الباحثين من الشباب، وتوفير روابط مع شبكات دولية من الأكاديميين والممارسين بغية تبادل المعلومات والأفكار المبدعة.

وسيعتمد معهد اليونيدو لبناء القدرات نهجا ثلاثي الأبعاد: إقامة الشبكات والبحث المشترك والتدريب. وستضمن إقامة الشبكات توافر خبرة مختصة إضافية من خلال المؤتمرات المشتركة واللقاءات وتبادل المعلومات، وكذلك من خلال توفير منابر لنشر المعلومات والموارد المعرفية. وسيمكِّن البحث المشترك من تعزيز إقامة الشبكات عن طريق التركيز على إنتاج المعارف. وسيُتيح التدريب فرصا لتعميم معارف اليونيدو وبناء قدرات مقرري السياسات والاستفادة في الوقت نفسه من تجاربهم. وسيشمل التركيز البرنامجي أربعة مواضيع هي: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، والتصنيع المتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد والاستدامة البيئية، والتغيير الهيكلي، والسياسات الصناعية.

وفي عام ٢٠١٠، شرعت اليونيدو في إعداد دورة تدريبية جديدة حول الصناعة الخضراء في إطار معهد اليونيدو لبناء القدرات. وستركّز هذه الدورة على التوجهات الاقتصادية العالمية والتحول الهيكلي نحو اقتصاد أكثر ملاءمة للبيئة، مع إبراز طرق تحسين الأداء البيئي للصناعة، وتقديم شرح كامل للتصنيع المتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد والاستدامة البيئية، وتحديد مبادئ وممارسات التصاميم الملائمة للبيئة ودورة حياة المنتجات ووضع سياسات وبرامج تتعلق بالعمليات الصناعية النظيفة التي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. وستنظم هذه الدورة عامَ ٢٠١١ في مقر اليونيدو بفيينا.

وبحلول نهاية السنة، شارف مشروع يهدف إلى مساعدة حكومة منغوليا على صوغ سياسة صناعية استراتيجية على الانتهاء (انظر الموضوع المميّز في الصفحة ٨٦). وسيُقدَّم التقرير النهائي

في مطلع عام ٢٠١١ وسيكون أساسا لاستراتيجية التنمية الصناعية التي ستعتمدها حكومة منغوليا خلال السنوات القادمة. وقد طلبت الحكومة إلى اليونيدو إعداد أنشطة للمتابعة تتضمن تصميم سياسات أكثر تفصيلا بالإضافة إلى وضع برامج صناعية ودراسات جدوى للمشاريع.

» **تستطيع اليونيدو**، من خلال بحوثها وإحصاءاتها وتحليلاتها، أن تحسِّن مساهمة الصناعة في نمو الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت اليونيدو العمل في التحضير لبرنامج قطري يهدف إلى إعادة إنعاش دور قطاع المنشآت في تهيئة فرص عمل وإيرادات مستدامة لا سيما لصالح الفئات السكانية المستضعفة: أي النساء والشباب وأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية. وستقوم بذلك من خلال توليفة من التدخلات الاستراتيجية والوظيفية من أجل تحسين حوكمة المنشآت على مستوى السياسات والمؤسسات، إلى جانب التدخلات القطاعية التي تستهدف صناعات الخشب والمنيهوت وزيت النخيل سواء الموجهة منها للاستهلاك الداخلي أو التصدير.

واتخذت المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية في مجال الإحصاءات الصناعية أشكالا مختلفة وعديدة. فمن المنتظر أن يكتمل مشروع لتعزيز قدرة لبنان على إنتاج إحصاءات صناعية في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١. وكنتيجة مباشرة لدعم اليونيدو، أصبح هذا البلد الآن قادرا على إنجاز تعداد صناعي وتوفير البيانات المقارَنة دوليا التي يحتاجها لصوغ سياسته الصناعية. ومن المقرّر أن تعقد حلقة دراسية من أجل تقديم التقرير بمجرد إتمام المشروع. وفي إطار مبادرة مماثلة، اكتمل تعداد للمؤسسات الصناعية عام ٢٠١٠ في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويعتبر طلب حكومتي هذين البلدين تنفيذَ مرحلة ثانية من المشروع الخاص بكل منهما دليلا على إيجابية النتائج المحققة حتى الآن. وفي الوقت نفسه، تمت الموافقة على مرحلة البرمجة لمشاريع جديدة في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملاوي وكمبوديا، كما قُبل مقترح مشروع خاص بنيجيريا فيما لا يزال مقترح آخر قيد الدراسة بخصوص مشروع إقليمي يضم الجمهورية العربية السورية ولبنان والمملكة العربية السعودية.

ولم يكن الدعم الذي قدمته وحدة الإحصاءات التابعة لليونيدو موجّها برمّته إلى مستفيدين خارجيين. فقد قُدِّمت المساعدة أيضا إلى فروع أخرى في المنظمة بشأن العناصر الإحصائية من مشاريع التعاون التقني التي تديرها. ومن بين الأمثلة على ذلك دراسات اليونيدو الاستقصائية عن المستثمرين في أفريقيا، ومشروع يسعى إلى تعزيز الصناعات الخلاقة في بوتان، ومشروع آخر يهدف إلى مساعدة العراق على تطوير نظم البيانات والقدرات التحليلية في مجال الصناعات الزراعية.

وأصدرت اليونيدو في عام ٢٠١٠ مجلّدا مفيدا عن المبادئ التوجيهية للإحصاءات الصناعية ومنهجيتها سعيا منها إلى دعم أنشطة بناء القدرات التقنية وبرامج التدريب. ويشمل المجلّد المعنون الإحصاءات الصناعية: المبادئ التوجيهية والمنهجية، والذي يتألّف ممّا يزيد على ٢٥٠ صفحة، جميع الطرق الإحصائية المتصلة بجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها. ويقدِّم المجلّد سجلات المنشآت الخاصة بالإحصاءات الصناعية ويشرح مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بعناصر بيانات الدراسات الاستقصائية الصناعية ويساعد على إعداد دراسات استقصائية اقتصادية في البلدان النامية ويقدِّم الأدوات الأساسية لجمع البيانات. ويعرض هذا المجلد أيضا استبيانات نموذجية لإجراء دراسات استقصائية صناعية واسعة النطاق وصغيرة النطاق. والمقصود من المنشور أن يُستخدم ككتيّب للإحصائيين العاملين في برامج الإحصاءات الصناعية المنتظمة التابعة لمكاتب الإحصاءات الوطنية أو الوزارات ذات الصلة.

وخلال العام، تلقت عدة بلدان المساعدةَ من أجل الارتقاء بقدراتها على صوغ وتنفيذ السياسات الصناعية. ففي فييت نام، كان دعم اليونيدو التقني جزءا من مبادرة توحيد الأداء. ويهدف مشروع اليونيدو إلى تعزيز القطاع العام، خاصة وزارة الصناعة والتجارة، بهدف وضع سياسات صناعية قائمة على قواعد تقنية وذات أثر عال. وفي عام ٢٠١٠، قدّمت اليونيدو المساعدة إلى تلك الوزارة على تشكيل فريق مشترك بين الوزارات يعنى بالقدرة التنافسية الصناعية ويعمل كمجمع فكر معني بالتصنيع والقدرة التنافسية. وقد تولت اليونيدو مهمة اختيار أعضاء الفريق وتدريبهم. ويعمل الفريق على إعداد أول تقرير في البلد حول القدرة التنافسية الصناعية، ومن المتوقع أن تنبثق عنه استراتيجيات تهدف إلى تشجيع نمو الصناعات التحويلية والتغيير الهيكلي وترسيخ موقع فييت نام في الساحة الصناعية الدولية. وقد برزت اليونيدو كعنصر فاعل رئيسي في النقاش الجاري حاليا حول التصنيع والقدرة التنافسية في فييت نام. فقد قدَّمت المنظمة مساهماتها في تقرير القدرة التنافسية لفييت نام لعام ٢٠١٠، وذلك إلى جانب تمثيلها في مجلسه الاستشاري. ويُعدّ التقريرَ فريقٌ يقوده المعهد المركزي لإدارة الاقتصاد التابع لوزارة التخطيط والاستثمار في فييت نام ومعهد آسيا للقدرات التنافسية التابع لجامعة سنغافورة. أما الإطار

المفاهيمي والتوجيه التقني، فقد تولّى أمرهما معهد الاستراتيجية والقدرة التنافسية التابع لمدرسة هارفارد لإدارة الأعمال في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويهدف مشروع بناء القدرات المؤسسية لصالح القدرة التنافسية في الرأس الأخضر إلى تعزيز القطاع العام في مجال وضع وتنفيذ سياسة صناعية بشأن التنويع. وتشارك اليونيدو في خطة توحيد الأداء، بتقديم خدمات التعاون التقني في الشق المتعلق بتعزيز النمو في المجتمعات المحلية الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٠، أنشأت اليونيدو وحدة للمعلومات الاستخبارية التنافسية في مركز السياسات الاستراتيجية المنشأ حديثا. وقد تلقى أعضاء الوحدة تدريبا على منهجية اليونيدو في تحليل القدرة التنافسية الصناعية والتجارية على مستوى البلدان، إضافة إلى سلسلة القيمة والقدرة التنافسية القطاعية. وتعمل اليونيدو حاليا على وضع تقرير القدرة التنافسية الصناعية للرأس الأخضر لعام ٢٠١٠ في صيغته النهائية كما تشارك في العديد من الدراسات حول سلاسل القيمة.

وفي كولومبيا، اكتملت المرحلة الأولى من مشروعٍ يهدف إلى بناء القدرات المؤسسية اللازمة لتحسين القدرة التنافسيةً وتشترك في تمويله حكومة كولومبيا واليونيدو. وفيما يجري البحث عن مصادر أخرى للتمويل من أجل الانتقال إلى المرحلة الثانية، بدأت بعض النتائج الملموسة في الظهور بالفعل. فقد أنشأت اليونيدو وحدة للقدرة التنافسية الصناعية داخل وزارة الصناعة وقدمت تدريبا للمسؤولين على مؤشرات القدرة التنافسية الصناعية والتجارية، بجانب القدرة التنافسية القطاعية وتحليل سلاسل القيمة. ومكّن التدريب المقدّم الوزارة من إعداد المسودة الأولى لتقريرها عن القدرة التنافسية الصناعية، الذي يتوقع إتمامه ونشره في عام ٢٠١١. وتناقش اليونيدو حاليا مع الحكومة وإدارة التخطيط الوطني تصميمَ وتنفيذ المرحلة الثانية، مع التركيز على إنشاء مرصد للقدرة التنافسية التجارية والصناعية.

وختاماً، اكتمل في عام ٢٠١٠ مشروع ناجح آخر كان يهدف إلى تقوية القدرات على صوغ السياسات الاقتصادية داخل مركز التجارة الفلسطيني واتحاد الصناعات الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الفلسطينية. وقد دُرّب المختصون وانتدبوا للعمل في مركز التجارة من أجل تحديد المنتجات وأسواق الصادرات ذات المكانة الاستراتيجية لتعزيز نمو صادرات الصناعات التحويلية.

» البحوث المتعلقة بالسياسات: حالة منغوليا

منغوليا يعرفها المستهلكون، وخاصةً في العالم الصناعي، حق المعرفة، سواء من علامتها التجارية المثبتة على الملبوسات المحاكة الثمينة، "مصنوعة من الكشمير المنغولي الخالص"، أم من مطاعم الشواء المحلية المعروفة باسم "الشواء المنغولي".

إنّ اللحوم الحمراء والأصواف التي يُحصل عليها من ثيران الياك والأغنام والإبل تستأثر بلا شك بمعظم صادرات البلد، ولكن مثلما هو حال سائر البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فإن منغوليا تميل إلى تصدير ما لديها من مواد خام بدلاً من السلع المصنعة، وتخسر فرصة كبيرة في الحصول على قيمة مضافة منها. ولا يُسهم قطاع الصناعة التحويلية فيها إلاّ بنسبة ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يستخدم سوى ٠٠٠ ٤٨ نسمة من السكان البالغ عددهم نحو ثلاثة ملايين نسمة. وثمة ضغط آخر يرزح الاقتصاد تحت وطأته هو التفاوت بين مساحة البلد الجغرافية وعدد سكانه، الأمر الذي لا يجعل من منغوليا واحدا من أكثر بلدان العالم التي يتناثر فيها السكان فحسب، بل يفضي إلى ارتفاع تكاليف نقلهم عبر مسافات شاسعة.

وتكمن بعض أعظم ثروات منغوليا في احتياطياتها من المعادن، إذ توجد فيها ترسبات كبيرة لثمانين معدنا مختلفا وهي موطن لأكبر كمية من احتياطيات النحاس والذهب غير المستغلة في العالم. كما أن لديها إمدادات وفيرة من الفحم الحجري وخام الحديد والفلورسبار والموليبدينوم والنفط الخام. ولا تزال منغوليا حتى الآن تعتمد على قطاع التعدين لتوجيه نموها الاقتصادي، غير أن التقلبات في أسعار المعادن دفعت الحكومة إلى تطوير طائفة من الأنشطة الصناعية الجديدة. وسعيا إلى إحداث فارق كبير في مستويات المعيشة، يحتاج الاقتصاد إلى الانتقال إلى قاعدة صناعة تحويلية تنافسية ومتنوّعة وذات قيمة مضافة عالية.

وفي نهاية عام ٢٠١٠، فرغت اليونيدو من دراسة عن التوجهات الاستراتيجية للسياسات الصناعية في منغوليا، في أعقاب تعاون مكثف دام لمدة عام مع القطاعين الخاص والعام في البلد. وكان الهدف من الدراسة ذا شقّين، هما: تحديد استراتيجية للتنمية الصناعية ووضع توصيات بشأن السياسة الصناعية قد تساعد في تجسيد أهداف التنمية الصناعية ومشاريع حكومة منغوليا على أرض الواقع. وسوف ترتكز الاستراتيجية الصناعية إلى دعامتين أساسيتين: أولاهما هي تحسين نوعية المنتجات المصنّعة والموجّهة إلى أسواق متخصصة، وثانيتهما هي ترويج المنتجات المنغولية في أسواق دولية، وذلك بوسائل من قبيل عرضها في معارض متخصصة. وقد أعدّ الدراسة فريق من الخبراء المتخصصين في الاستراتيجيات الصناعية والقطاعات الصناعية الرئيسية للتعدين والمنسوجات واللحوم. ونظّمت اليونيدو حلقتين دراسيتين في أولانباتار؛ فناقشت أولاهما، في شباط/فبراير، مختلف الخيارات المتاحة أمام أصحاب

المصلحة، في حين ركزت الحلقة الدراسية الثانية، في حزيران/يونيه، على استنتاجات الفريق الأولية وردود فعل مقرّري السياسات والصناعيين والباحثين المحليين.

وتنظر الدراسة إلى الميزة النسبية الناشئة لدى منغوليا على أساس منهجية اليونيدو الراسخة والقائمة على أوجه القوة الإحصائية والبحثية والتحليلية لدى المنظمة ومن أجل إسداء مشورة ملموسة بشأن السياسات تتخذ شكل استراتيجية للتنمية الصناعية. وتقيّم الدراسة الحالة الراهنة لقطاع الصناعة التحويلية وأدائه مقارنة ببلدان أخرى تمر بمرحلة التنمية نفسها، وتقترح بعض المجالات الجديدة المتعلقة بالميزة النسبية. ولا غنى عن تطوير نواتج الصناعة التحويلية في منغوليا إذا أُريد لها أن تصمد في وجه الصدمات الناجمة عن تقلّب الأسعار في أسواق المعادن.

وسيتوقّف نجاح استراتيجية التنمية الصناعية المقترحة على قدرة البلد على إدارة واستخدام الإيرادات المتأتّية من استخراج المعادن وعلى الخيارات التي يُتوصَّل إليها بشأن المعادن التي ينبغي تجهيزها.

ويجب أن تستند أي خطوة لدعم أنشطة تجهيز المعادن ذات القيمة المضافة إلى تحليل جيّد للنواحي الفنية والمالية وأن تراعي مستوى ربحية كل استثمار من استثمارات رأس المال. وقد يكون هناك تباين كبير بين خيارات إضافة القيمة وتوقيت الاستثمارات، بحيث يؤثّر اختيار أسواق تصدير المعادن المجهّزة تأثيرا كبيرا على النتائج المُراد تحقيقها. وينبغي إنشاء مصرف إنمائي ذي إطار رقابي وهيكل تنظيمي سليم، أو مؤسسة شبيهة، من أجل توفير تمويل متوسط الأجل لقطاع الصناعة. ويتعين أن يكون تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مشروطا بحسن أدائها.

ويجب أن يؤدّي السعي إلى وضع استراتيجية دولية صناعية متخصّصة والاختيار الدقيق للمعادن المُراد تجهيزها واستخدام العائدات المالية المتأتّية من استخراج المعادن استخداما مرهونا بالأداء إلى زيادة تنويع اقتصاد منغوليا زيادة كبيرة في الأجلين المتوسط والطويل. وينبغي أن تستعيد الصناعة التحويلية دورها السابق بصفتها محرّكا رئيسيا للنشاط الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدّي إلى تمتّع سكان منغوليا بفرص عمل أفضل ودخل أعلى ونوعية حياة فُضلى.

معلومات عامة عن اليونيدو

حجم المنظمة وهيكلها

أُنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حاليا ١٧٣ دولة عضوا. وترد في الصفحتين ٩٠ و٩١ قائمة بجميع الدول الأعضاء.

ولدى اليونيدو نحو ٧٠٠ موظف يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى. وقد أعاد المؤتمر العام في دورته الثالثة عشرة (٧-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) تعيين كانديه ك. يومكيلاّ (سيراليون) مديرا عاما لليونيدو لمدة أربع سنوات. ويبلغ الحجم الإجمالي المقدّر لعمليات اليونيدو ٣٧٥ مليون يورو لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بلغ مجموع قيمة برامج ومشاريع اليونيدو الجارية للتعاون التقني ٧٧٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٠، بلغت قيمة برامج التعاون التقني ١٥٣,٥ مليون دولار. ويرد هيكل المنظمة في الصفحة ٨٩.

هدف اليونيدو الرئيسي

هدف المنظمة الرئيسي هو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، تعزِّز اليونيدو أيضا التعاون على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي.

أجهزة تقرير السياسات

لليونيدو جهازان لتقرير السياسات، هما المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية. وتعدّ لجنة البرنامج والميزانية جهازا فرعيا تابعا لمجلس التنمية الصناعية.

المؤتمر العام

تجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في المؤتمر العام، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة. ويحدّد المؤتمر المبادئ والسياسات التوجيهية، ويوافق على ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها، ويعيّن المدير العام. كما ينتخب المؤتمرُ الممثّلين في مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وقد عُقدت دورة المؤتمر العام الثالثة عشرة من ٧ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ومن المقرّر أن تُعقد دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

مجلس التنمية الصناعية

يتألّف المجلس من ٥٣ عضوا، وهو يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدّم توصيات إلى المؤتمر العام بشأن مسائل السياسات، بما في ذلك تعيين المدير العام.

ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنوات التي ينعقد فيها المؤتمر العام ومرتين في السنوات الأخرى. وقد عُقدت دورة المجلس السابعة والثلاثون من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ ودورته الثامنة والثلاثون من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

لجنة البرنامج والميزانية

لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألّف من ٢٧ عضوا، هي جهاز فرعي تابع للمجلس. وهي تجتمع مرة واحدة في السنة، وتساعد المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية السادسة والعشرون يومي ٧ و٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١

اليونيدو حول العالم

في عام ٢٠١٠، احتفظت اليونيدو بشبكة ميدانية تتألّف من ٢٩ مكتبا إقليميا وقُطريا حول العالم، بعضها يُعنى بأكثر من بلد واحد. وإضافة إلى ذلك، ظلّ ١٧ مكتبا من مكاتب اليونيدو المصغّرة عاملاً خلال عام ٢٠١٠. واحتفظت اليونيدو أيضا بمكتب ممثل خاص لدى العراق، وبمكتب، يتولّى إدارته مستشار صناعي أقدم، ويمثّل نقطة انطلاق لإنشاء مكتب قُطري في المستقبل، وبمركز للتعاون الإقليمي في تركيا.

الدول الأعضاء في اليونيدو

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية- الإسلامية)
إيرلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة-المتعدّدة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
تونغا
تيمور-ليشتي
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين

توجد شبكة من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ووحدات ترويج الاستثمار حول العالم تشجّع توجيه الاستثمار والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ويوجد أيضا عدد من مراكز التكنولوجيا الدولية في مراحل مختلفة من التطوير وتعمل على نحو وثيق مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

إضافة إلى ما سبق، هناك العديد من المراكز والبرامج الوطنية للإنتاج الأنظف، أنشأتها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجري إنشاء المزيد منها.

تحتفظ اليونيدو بمكاتب في بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وجنيف (الأمم المتحدة) ونيويورك (الأمم المتحدة).

سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصومال
الصين
طاجيكستان

العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا-الاستوائية
غينيا-بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام

قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليتوانيا
ليسوتو

مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو

ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

قائمة المختصرات

الأونكتاد:	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأيدز:	متلازمة نقص المناعة المكتسب
الإيزو:	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الإيفاد:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الإيكواس:	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
البرنامج الإنمائي:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البنك الدولي:	البنك الدولي للإعمار والتنمية
دولار:	دولار الولايات المتحدة
الفاو:	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
فيروس الأيدز:	فيروس نقص المناعة البشرية

مجلس الرؤساء التنفيذيين:	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
نوراد:	الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي
الويبو:	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
اليونسكو:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليونيب:	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليونوف:	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
اليونيدو:	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ISSN 1020-7708
IDB.39/2-PBC.27/2

طبع في النمسا
V.11-80318—May 2011—255

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0, Fax: (+43-1) 26926-69
E-mail: unido@unido.org, Internet: www.unido.org